أمة العليم السوسوه . رؤوفة حسن . أحمد الوادعي . طيبة بركات
رضية شمشير . فوزية نعمان . نورية حمد . هشام بن علي

اعداد واشراف : أحمد الصياد

المرأة اليمنية

وتحديات العصر

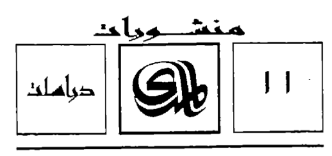
30

منشورات




دراسات
١١

المرأة اليمنية
وتحديات العصر



اسم الكتاب : المرأة اليمنية وتحديات العصر
اشراف : أحمد الصياد
الناشر : دار المدى للثقافة والنشر
الطبعة الأولى ١٩٩٥

تصميم : محمد سعيد الصكار ـ باريس
اللوغو : صادق الصائغ

دار المدى للثقافة والنشر

سوريا – دمشق صندوق بريد : ٨٢٧٢ – ٧٣٦٦
تلفون : ٧٧٧٢٠١٩٠ – ٧٧٧٦٨٦٤ – فاكس : ٧٧٧٣٩٩٢
بيروت – لبنان صندوق بريد : ٣١٨١ – ١١ فاكس : ٤٢٦٢٥٢ – ٩٦١١

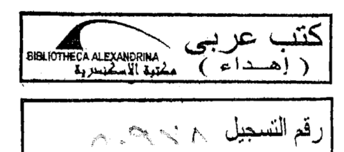
Publishing Company F.K.A.
Nicosia - Cyprus , P.O.Box . : 7025
Damascus - Syria , P.O
P.O. Box : 11 - 3181 , Beirut - L

أمة العليم السوسوه . رؤوفة حسن . أحمد الوادعي . طيبة بركات
رضية شمشير . فوزية نعمان . نورية حمد . هشام بن علي

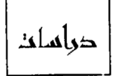
اعداد واشراف : أحمد الصياد

المرأة اليمنية

وتحديات العصر



منشورات







مقـــدمـة

«المرأة، الديمقراطية، التحديث» هذا هو عنوان الندوة التي نظمها قسم حقوق الانسان والسلام في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، بالتعاون مع وفد اليمن الدائم لدى المنظمة، واللجنة الوطنية اليمنية لليونسكو في صنعاء، في الفترة من ١٤ ـ ١٨ ـ ابريل ١٩٩٣.

وقد تم اختيار هذا العنوان نظراً للترابط بين المحاور الثلاثة ، وصعوبة الحديث عن أحدها بمعزل عن الآخر.

ان قضية المرأة ومسألة الديمقراطية وهموم التحديث تعد اليوم من أهم القضايا والتحديات التي تواجه معظم بلدان العالم الصناعية منها والنامية ، الغنية أو الفقيرة. وتظل هذه القضايا والهموم مترابطة فيما بينها. فلا ديمقراطية دون مشاركة حقيقية وفعالة للمرأة، ولا تحديث في ظل غياب الديمقراطية وفي معزل عن المرأة. كما أن واقع المرأة في أي مكان لا يمكن أن ينظر إليه في معزل عن واقع الرجل، حيث لا يوجد للمرأة وحدها ولا للرجل وحده تاريخ منفصل، بل إن كليهما يصنعان تاريخاً مشتركاً، وبالتالي يمثلان شريكين متكاملين في كل بناء اجتماعي.

واذا كان القرن العشرون قد أتاح للمرأة ظروفاً جديدة للتحرر من القيود التي فرضت عليها، فانها لا تزال اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بحاجة الى مواصلة النضال من أجل استكمال حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة . وانجاز ذلك يتطلب نضال كل القوى الخيرة من الرجال والنساء، من أجل التغلب على العوائق التاريخية التي حالت دون اضطلاع المرأة بدورها ، ولم تمكّنها من نيل كامل حقوقها .

ان مشكلة المرأة العربية هي مشكلة المجتمع العربي بسائر أفراده وشرائحه الاجتماعية ، وبالتالي لا يمكن لمجتمعنا العربي أن ينهض ويتطور الا اذا كانت المرأة مشاركة وفاعلة في تغيير العلاقات البالية ، وتمكنت من قضية احترام المرأة ونيلها كامل حقوقها على مستوى الوعي والممارسة.

يقول المفكر الاسلامي أحمد أمين «متى تهذب العقل، ورق الشعور، أدرك الرجل أن المرأة ، لها ما له ، وعليها ما عليه، وأنه لا حق لأحدهما على الآخر».

لقد شاركت المرأة اليمنية بفعالية في سائر مراحل النضال الوطني. فاذا كان التاريخ قد حدثنا عن عظمة بلقيس ملكة سبأ في يمن ما قبل الاسلام ، وعن الملكة أروى بنت أحمد في التاريخ الاسلامي ، فان تاريخنا المعاصر حافل بالشواهد والأمثلة على الدور الذي قامت به المرأة اليمنية خلال سائر مراحل النضال الوطني. فقد شاركت الرجل، جنباً الى جنب، في ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر ، وظلت تدافع عن كل المنجزات الحضارية منذ الثورة وحتى اعلان الوحدة.

واذا كانت الاتجاهات الظلامية قد تمكنت في اليمن الموحد من القضاء على ذلك المكتسب الذي أنجز بفضل نضال المرأة والمتمثل في قانون الأسرة الذي كان سائداً في الشطر الجنوبي ، فان المرأة اليمنية

لاتزال تواصل اليوم كفاحها من آجل التحديث والحرية والديمقراطية وحقها في التعليم والعمل وممارسة دورها السياسي والاجتماعي وحقها في المساواة مع الرجل في سائر المجالات .

وعلى الرغم من أن اليمن قد أيد الاعلان العالمي لحقوق الانسان منذ صدوره، وصادق على ميثاق الأمم المتحدة، والميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو ، كما وقع على الميثاق الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بالغاء جميع أنواع التمييز الذي تتعرض له المرأة، رغم ذلك كله فإن عقلية المرأة الدون، المرأة الناقصة لا تزال هي السائدة في اليمن المعاصر ، الأمر الذي يحتم على المجتمع اليمني برجاله ونسائه النضال يداً بيد من أجل دحر المفاهيم الظلامية، وتثبيت حقوق المرأة ومساواتها على مستوى الوعي والممارسة.

وأملنا أن تكون هذه المساهمات الفكرية في دراسة وضع المرأة اليمنية بمثابة الخطوة الأولى التي نأمل أن تتبعها خطوات أخرى تسهم في تعميق الوعي بقضية المرأة التي من دونها لا يمكن لمجتمعنا اليمني ان ينمو ويتطور . فالتقدم، إما أن يكون جماعياً، أو لا يكون على الإطلاق.

د. أحمد الصياد

المرأة : التعليم والعمل

د. أحمد الصياد

١ ـ المرأة والأميـة

تعرف القواميس الكلاسيكية المرأة الأمية «بأنها المرأة التي لا تعرف القراءة والكتابة»، غير أن اليونسكو وسعت هذا التعريف في مطلع الخمسينات حيث اعتبرت غير الأمي «الشخص القادر على قراءة وكتابة نص بسيط وقصير يدور حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية». وفي ضوء تطور المجتمعات المعاصرة، بما تمليه من احتياجات متزايدة ومتجددة، تبنت هذه المنظمة الدولية تعريفاً جديداً يتناسب وطبيعة هذه التطورات وحجم الاحتياجات، حيث عرفت المرأة غير الأمية بأنها : «المرأة التي تملك معرفة القراءة والكتابة والحساب بالقدر الذي يمكنها من تحسين نوعية حياتها اليومية وحياة أسرتها، ويسهل من مشاركتها بشكل كامل في تنمية الجماعة والمجتمع»[١]

والأمية في اليمن من الأمراض التي يعاني منها الرجل والمرأة ماضياً وحاضراً، غير أن طبيعة الأوضاع الاجتماعية، وما تتركه تأثيرات البنى الفوقية السائدة على مفاهيم الناس وعقلياتهم، جعلت المرأة أكثر

---

1 - KRYSTYNA CHLEBOWSKA : L'autre Tiers Monde.

Les femmes rurales face à L'analphabetisme U.N.E.S.C.O 1990

معاناة من الرجل، حيث تنتشر الأمية في أوساط النساء بنسب تتجاوز تلك الخاصة بالرجال. فاذا كان الجامع والمعلامة (مدرسة) قد أسهما في التخفيف بنسبة محدودة من تفشي الأمية في الوسط الرجالي فان المرأة قد حرمت من كل شيء أثناء العهد الامامي، حيث لم تمكنها التقاليد البالية من ارتياد تلك القلة من المدارس التي لم يكن لها من هدف سوى تعليم القراءة والكتابة وتعليم بعض الجوانب في أصول الدين والفقه واللغة للرجال الذين تمكنهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من التردد على هذه المدارس المحدودة في عددها ونوعية الدراسة فيها.

ولذلك فإننا اذا ما استثنينا، أثناء العهد الامامي، قلة قليلة من نساء وفتيات العوائل الارستقراطية والغنية اللاتي مكنتهن ظروفهن من تعلم القراءة والكتابة وبالتالي يصح اعتبارهن من غير الأميات حسب التعريف الكلاسيكي لهذا المفهوم فان المجتمع اليمني النسائي كان يعيش أمية كاملة، ولا فرق بين امرأة ريفية وامرأة حضرية.

وقد كان لابد لهذا الواقع الأسود بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ايلول ١٩٦٢ أن يخفف من ظلامه، فقد أكدت المبادئ والقيم التي جاءت بها الثورة على مجانية التعليم والزاميته واعتبرته حقاً أساسياً للمواطن، ذكراً أم أنثى.

ونصت القوانين والأنظمة التي عالجت الجانب التربوي على «حق الفتاة الكامل في التعليم، على قدم المساواة مع الولد، بما يتفق وميولها واستعداداتها وقدرتها» كما بذلت جهود محدودة غير مخطط لها في مجال محو الأمية، ورغم ذلك لم يحرز تقدم يذكر في تخفيض نسبة الأمية، وخاصة في أوساط النساء. ففي عام ١٩٨١ وهو العام الذي أعلن فيه بدء الحملة الوطنية لمحو الأمية كانت نسبة النجاح في مجال محو الأمية تُقدر بـ ١٪، وهي نسبة لا يمكن ذكرها، لانها نسبة تبتلعها بسهولة

الزيادة السكانية وطوابير الأميين الجدد الذين لا يدخلون التعليم الابتدائي.

إن التقدم في محو الأمية ونجاحه بنسبة كهذه يعني ان اليمن لا يمكن له أن يقضي على الأمية حتى بعد مئة عام.

ولذلك فقد كان لابد من الاعلان عن الحملة الوطنية الشاملة للقضاء على الأمية وبالتعاون مع منظمة اليونسكو التي أعلنت رسمياً عن هذه الحملة عام ١٩٨٠ وقدمت الكثير من الخبرات ورصدت لها الأموال من ميزانيتها العادية وكذلك من مصادر مالية خارجة عن الميزانية، وقد حددت الجهات الوطنية السقف الزمني للحملة باثنتي عشرة سنة، وشهدت السنوات الأولى للحملة إقبالاً مشجعاً على مراكز محو الأمية من قبل النساء. غير ان هذا الإقبال اقتصر على مراكز المحافظات التي أقيمت فيها مراكز لمحو الأمية، كما ان نسبة النساء المتابعات كانت أقل بكثير من نسبة النساء الملتحقات بمراكز المكافحة، مما أدى الى خلل وارتداد الى الأمية من جديد.

إن حماس المرأة للتحرر من أميتها لا يقل عن حماس الرجل، وخاصة اذا ما توفرت لها الشروط اللازمة التي تمكنها من التوفيق بين ساعات العمل المنزلي وساعات الدراسة، غير ان هذا الحماس مع ما تبشر به الأرقام الاحصائية لا تستطيع أن تخفي حقيقة الوضع المأساوي الذي تعيشه المرأة في الأوساط الريفية، حيث لا تتوفر مراكز لمحو الأمية، وحتى لو توفرت فان الشروط الحالية لتقسيم العمل بين الرجل والمرأة تقف حائلاً وبشكل مطلق دون التحاقها بمراكز محو الأمية، ولذلك يمكن القول ان النساء اللواتي تجاوزت أعمارهن الأربعين سنة يعشن أمية تامة وخاصة في الأوساط الريفية. واذا كانت الحملة الشاملة لمحو الأمية قد فشلت فشلاً ذريعاً بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء الا ان نسبة فشلها هي أكبر عند النساء، لان اليمن لا تزال،

شأنها شأن كثير من البلدان النامية، تعتبر محو أمية النساء مهمة ثانوية بالمقارنة مع بقية الأولويات الأخرى في مجال التنمية.

ولذلك نرى خطط التنمية المتلاحقة التي لا يزال الرجل مصدرها وهدفها تتجاوز قسراً كل المشاريع التي من شأنها أن تسهم في تحرير النساء من وباء الأمية في المدينة والريف. غير أن مأساة المرأة اليمنية في المجتمع الريفي كما أشرنا تتجاوز مشكلة المرأة الحضرية، نتيجة لكثرة الأعمال والمشاق التي تقوم بها الأولى.

ويمكن أن نرى صورة هذه المرأة الريفية بجلاء من خلال اللوحة التي رسمها أحد أخصائيي التربية في العالم النامي حيث قال : إن المرأة الريفية تعيش محاطة بالعديد من أدوات الطبخ، وهي حامل في معظم الأوقات، تنقل على رأسها أو على ظهرها مياه الآبار أو الأمطار. وأحياناً تنقل على رأسها الحطب، وهي تحمل على ظهرها رضيعها، تتكلم اللغة باللهجة الدارجة في قريتها. لا تعرف القراءة أو الكتابة ولا تملك الا النزر اليسير من النقود لمجابهة حياة أسرتها اليومية. وليس لديها أي إلمام بالخدمات الاجتماعية أو الصحية. وهي تنتظر أحياناً زوجها المهاجر لعشرات السنين.(١)

وتقضي المرأة الريفية معظم يومها في حقول أبيها أو زوجها أو خلف الماشية في بطون الأودية وعرض الجبال.

هذا هو الواقع اليومي السائد الذي تعيشه المرأة في معظم أنحاء الريف اليمني، عدا ما يمكن الاشارة اليه بخصوص بعض المحافظات الجنوبية. حيث تعتبر تجربة الشطر الجنوبي بعد تحرره من الاستعمار في مجال محو الأمية من أنجح التجارب العربية حسب تقديرات منظمة اليونسكو.

---

١ - المرجع السابق ص ٢١.

فقد قدّر البنك الدولي نسبة الأمية في الشطر الجنوبي عام ١٩٧٣ في الأوساط النسائية الريفية بحوالي ٩٦٪، وتجاوزت النسبة ٩٩٪ عند نساء البدو الرحل، غير أن النتائج الايجابية لحملة محو الأمية التي أعلن عنها عام ١٩٨٢ قد خفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ نتيجة للسياسة التي اتبعت في هذا المجال، ولتعاون المنظمات الجماهيرية، اضافة بالطبع الى الدور الذي لعبه الحزب الاشتراكي الحاكم عن طريق منظماته في مختلف المحافظات في مجال محو الأمية بشكل عام ومحو أمية النساء بشكل خاص. كما ان تخصيص ساعة عمل لمحو الأمية، والتشجيع المادي والمعنوي للنساء المتحررات من أميتهن كانت تعد من أهم العوامل التي أسهمت في تحرير الكثير من النساء من الأمية. والجدول التالي يرينا بعض نتائج حملة محو الأمية في الشطر الجنوبي خلال السنوات الأولى للحملة.

لوحة تبين عدد الحاصلين على شهادة التحرر من الأمية (١)

العام	ذكور	اناث	الاجمالي	نسبة الاناث
٧٤/١٩٧٣	٣,٥٠٣	١,٧٨٦	٥,٢٨٩	٪ ٣٣,٨
٧٥/١٩٧٤	٤,٨٣١	٥,٩١٥	١٠,٧٤٦	٪ ٥٥,٠
٧٦/١٩٧٥	٦,٩٥٢	١٠,٩٧٠	١٧,٩٢٢	٪ ٦١,٢
الاجمالي	١٥,٢٨٦	١٨,٦٧١	٣٣,٩٥٧	٪ ٥٥,٠

1 - Source : General Office for Eradicating Illiteracy and Promoting Adult Education (1977).

والملاحظ أن نسبة النساء اللاتي تسلمن شهادة التحرر من الأمية ظلت في ارتفاع متصاعد، بحيث تجاوزت في الأعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ و ٧٥ ـ ١٩٧٦ نسبة الرجال الذين تسلموا شهادة التحرر من الأمية.

وإذا كان الشطر الجنوبي قد حقق نتائج ايجابية ملموسة في مجال التحرر من الأمية في أوساط الرجال والنساء فان هذه الجهود قد توقفت الآن، وهذا التوقف يمثل خطورة في الارتداد من جديد الى الأمية. فاذا كان الجدول التالي يرينا نتائج مشجعة في مجال اقبال المرأة على مراكز محو الأمية في اليمن الموحد، فان الحقيقة التي يجب ان لا تغيب عند النظر الى هذه الأرقام انها قد تم تدوينها قبل الوحدة، اضافة الى انها صادرة عن جهاز محو الأمية وتعليم الكبار نفسه، وبالتالي فانه من الصعب التحقق من مصداقيتها.

---

(١) المصدر جهاز محو الأمية وتعليم الكبار .

جدول يوضح الدارسين والدارسات في مراكز محو الأمية موزعين بحسب المرحلة وعلى مستوى محافظات الجمهورية للعام الدراسي ٩٠ / ١٩٩١م (١)

المرحلة / الجنس / المحافظة	المكافحة			المتابعة			إجمالي الدارسين والدارسات			إجمالي الفصول		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمانة العاصمة	٧٩٥	٢٨٠٣	٣٥٩٨	١١٩٩	١٥٩٣	٢٧٩٢	١٩٩٤	٤٣٩٦	٦٣٩٠	٤٢	١٢٤	١٦٦
صنعاء	٩٠٨٤	٥١٥٤	١٤٢٣٨	٢٣٣٣	١٢٢٤	٣٥٥٧	١١٤١٧	٦٣٧٨	١٧٧٩٥	٤٥٠	٢١٨	٦٦٨
عدن	١٨٠٠	١٠٥٠	٢٨٥٠	١٣٧٥٠	١٤٧٥	٢٧٧٥	٣١٧٥	٢٤٥٠	٥٦٢٥	١٠٠	٨٥	١٨٥
إب	٥٥٥٤	٥١٣٥	١٠٦٨٩	١٦٢٧	١٦١٥	٣٢٤٢	٧١٨١	٦٧٥٠	١٣٩٣١	٢٩٦	٢٩٣	٥٨٩
أبين	١٤٠٠	٢٣٠٠	٣٧٠٠	٨٤٠	٢٥٠٠	٣٣٤٠	٢٢٤٠	٤٨٠٠	٧٠٤٠	١٠٤	٢١٦	٣٢٠
الحديدة	٨٠٨١	٥١٣٦	١٣٢١٧	٢٢٦٦	١٨٤١	٤١٠٧	١٠٣٤٧	٦٩٧٧	١٧٣٢٤	٣٧٤	١٦٩	٥٤٣
تعز	٢١٥٣	٢٧٢٩	٤٨٨٢	١٢٨٦	٢٤٦٩	٣٧٥٥	٣٤٣٩	٥١٩٨	٨٦٣٧	١١٧	١٨٠	٢٩٧
شبوه	٧٠٧	١٢٨٠	١٩٨٧	٦٢٠	٨٠٠	١٤٢٠	١٣٢٧	٢٠٨٠	٣٤٠٧	٤١	٩٠	١٣١
حجة	٢٤٨٦	١٩٢٩	٤٤١٥	٩٥٤	٦٧٣	١٦٢٧	٣٤٤٠	٢٦٠٢	٦٠٤٢	١٣٠	٨٤	٢١٤
البيضاء	٦٦١	١٢٦١	١٩٢٢	٥٩٤	٧٤٠	١٣٣٤	١٢٥٥	٢٠٠١	٣٢٥٦	١٥	٤٨	٦٣
المحويت	٨٨١	١٥٨٥	٢٤٦٦	٥٦٠	٦١٩	١١٧٩	١٤٤١	٢٢٠٤	٣٦٤٥	١٧	٥٧	٧٤
صعدة	١٦٢٧	١٢٥٥	٢٨٨٢	٦٧٤	٥٩٩	١٢٧٣	٢٣٠١	١٨٥٤	٤١٥٥	٦٦	٥٤	١٢٠
مأرب	١٦٧١	١٣١٣	٢٩٨٤	٥١٥	٥٣٨	١٠٥٣	٢١٨٦	١٨٥١	٤٠٣٧	٥٩	٤١	١٠٠
حضرموت	٥٣٤	١١٣٠	١٦٦٤	٥٤٧	١٥٠٨	٢٠٥٥	١٠٨١	٢٦٣٨	٣٧١٩	٧٠	٢٠١	٢٧١
الجوف	٩٢١	٩٣٤	١٨٥٥	٥٦٧	٥٩٦	١١٦٣	١٤٨٨	١٥٣٠	٣٠١٨	٣٤	٢٨	٦٢
المهرة	٨٢٠	٧١٥	١٥٣٥	٩١٥	٨١٠	١٧٢٥	١٧٣٥	١٥٢٥	٣٢٦٠	٢٦	٢٣	٤٩
لحج	١٢٢٢	١٣٢٤	٢٥٤٦	٢٠٠٢	٣٠٠١	٥٠٠٣	٣٢٢٤	٤٣٢٥	٧٥٤٩	٥٥	٧٥	١٣٠
ذمار	١٣٥٤	١١١٣	٢٤٦٧	٥٤٨	٦٦٥	١٢١٣	١٩٠٢	١٧٧٨	٣٦٨٠	٣٢	٣١	٦٣
الإجمالي	٤١٧٥١	٣٨١٤٦	٧٩٨٩٧	١٩٤٢٢	٢٣١٩١	٤٢٦١٣	٦١١٧٣	٦١٣٣٧	١٢٢٥١٠	٢٠٢٨	٢٠١٧	٤٠٤٥

(١) المصدر جهاز محو الأمية وتعليم الكبار.

وآخر المعطيات الاحصائية الصادرة عام ١٩٩٢ تشير الى ان نسبة الأمية عند الرجال تمثل ٣٢٪، في حين تصل عند النساء الى ٧٧٪. أما منظمة اليونسيف فتشير الى ان أمية النساء تتجاوز الـ ٩٠٪.

وأياً ما كانت الأرقام فكثيرة هي الأدلة التي تشير اليوم الى ان النساء اليمنيات، وخاصة اللاتي تجاوزن سن الـ ٤٥ يعشن أمية شبه كاملة. كما ان هنالك ارتداداً ملحوظاً في أوساط المتحررات من الأمية نتيجة لطغيان جملة من العوامل الذاتية والموضوعية التي تهمش المرأة، وتؤكد على دونيتها، كما ان تقسيم العمل يقوم من أساسه على غبن فاحش في حق المرأة. ولذلك فانه من الصعب الحديث عن تحرر المرأة من الأمية اذا لم يُعَد النظر في تقسيم العمل وتحسين شروط حياة المرأة اليومية. إذا لم يُوفَّر للأطفال الحد الأدنى من المؤسسات التربوية والاجتماعية والصحية. وإن لم يتم قلب البنى الفوقية التي تقلل من شأن المرأة وتؤكد على دونيتها. وهذا ما تؤكد عليه تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، حيث تشير بشكل واضح إلى أن تحسين أوضاع النساء، وخاصة الريفيات منهن مرهون بالتخطيط العائلي، وتوفير المؤسسات الصحية، والحد من تسرب الفتيات اللاتي في سن الدراسة، وإيجاد رياض الأطفال ودور الحضانة، وتوفير المياه للبيوت وإدخال الكهرباء العمومية، مع ما يرافقها من تكنلوجيا حديثة، من شأنها أن تساعد المرأة في الأعمال المنزلية، فيما لو شرح لها كيفية استخدام مثل هذه الأدوات الحديثة، وكذلك تحسين شروط السكن ودحر المفاهيم والعادات المتخلفة التي تعرقل مشاركة النساء في مختلف نواحي حياة المجتمع.

إن تعليم المرأة، بدءاً من العمل على تحريرها من الأمية يُعد من

أهم المرتكزات التي من دونها لا يمكن الحديث عن أية تنمية. كما انه لا يمكن لأي بلد أن يدعي التطور اذا لم تتطور عقلية سكانه، وفي المقدمة منها عقلية المرأة ركيزة الأسرة. المرأة التي من دونها لا يمكن للمجتمع أن يتقدم أو يتبجح بالرقي أو التحضر.

٢ ـ المرأة والتعليم الأساسي

يرتبط النظام التعليمي في سائر مراحله وفي مختلف المجتمعات بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي وبالايدلوجية المسيطرة. ولذلك فقد كان التعليم في يمن ما قبل ١٩٦٢ مرتبطاً بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومسايراً لنمط النظام السياسي القائم. وظل الهدف الأساسي من التعليم ابان الحكم الامامي مقتصراً على تعلم القراءة والكتابة وتحصيل بعض المعارف المرتبطة بالدين الاسلامي وقواعد اللغة العربية. وفي الجنوب ارتبط التعليم بمصالح المستعمر ومتطلبات جهازه الاداري وخدمة مؤسساته وشركاته الاحتكارية. وكان التعليم في الشمال مثل الجنوب محصوراً بشكل عام في إطار شرائح اجتماعية محددة. كما أنه ينطلق من تعليم الرجل قبل المرأة والابن قبل البنت. بل ان بعض الأسر الارستقراطية التي كانت تحرص ان تعلم أبناءها من الذكور ظلت، ولفترة طويلة، في حالة سماحها للفتيات بالتعلم ان يقتصر ذلك على قراءة القرآن فقط. أما الكتابة فلم تعطها هذه الأسر الأهمية التي تستحقها، خوفاً كما تقول كارلا مخلوف[1] أن تبدأ الفتيات في

---

1 _ CARLA MAKHLOUF : Changing Veils: Women and Modernisation in North Yemen. Croom Helm, London, 1979 p. 20

كتابة الرسائل، وبالتالي الخروج من الاطار المخصص لقراءة القرآن وأهداف الأسرة.

وهذا الحصر الذي فرضته بعض الأسر الارستقراطية والتقليدية تحت مبررات اسلامية واجتماعية مزعومة ليس له أي أسس اسلامية صحيحة. حيث لم يرد في القرآن أي دليل يشير الى حرمان المرأة من التعليم. بل إن عصور الاسلام الأولى قد شهدت عدداً من النساء البارزات في كثير من مجالات العلوم والآداب. وجاءت الآية «اقرأ باسم ربك الذي خلق» لتخاطب الجميع دون أي تمييز بين ذكر أو انثى.

أمّا المرحلة التي أعقبت ثورة سبتمبر ايول ١٩٦٢ فقد شهدت توسعاً ملحوظاً في التعليم الأساسي، وفتحت المدارس للذكور والاناث على حد سواء. غير ان نسبة التحاق الفتيات ظلت أقل من نسبة التحاق الفتيان في سائر مراحل التعليم الأساسي، نظراً الى مقاومة بعض الأسر لالتحاق الفتيات بالمدارس وإبقائهن أسيرات الأعمال المنزلية. كما ان ظاهرة الزواج المبكر المنتشرة في المجتمع اليمني أدت الى انقطاع الفتيات عن الدراسة، ناهيك عن ان البنى التحتية اللازمة لتعليم الفتيات في الريف لا تزال محدودة، وفي بعض القرى والمناطق معدومة. الأمر الذي أدى الى بروز فوارق واضحة بين نسبة الفتيات اللواتي تمكنهن ظروفهن من الالتحاق بالمدارس في المجتمع الحضري ونسبة الفتيات اللواتي تمنعهن هذه الظروف والأوضاع من الالتحاق بالمدارس في المجتمع الريفي.

ويمكن القول ان الشطر الجنوبي بعد الاستقلال حقق نتائج أفضل في مجال تعليم الفتيات، بحكم الكثافة السكانية المحدودة، وبفضل السياسة التربوية التي اتبعها الحكم، اضافة الى اسهام المنظمات الجماهيرية والحزبية في مراكز المحافظات والمديريات في العملية التربوية بشكل عام. كما ان تشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم ثم

الحاقهن بمراكز العمل، والحرص على ان تسهم المرأة في تعليم أبنائها ومقاومة الجهل، وتعزيز مبدأ المساواة بين الرجال والنساء كانت كلها من المرتكزات الأساسية للسياسة التربوية، وخاصة خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال.

غير ان كل ذلك لا يعني ان المساواة بين الذكور والاناث قد تمت في مجال التعليم الأساسي في مختلف مراحله، فلا تزال نسبة الفتيات أقل بكثير من نسبة الفتيان في سائر المراحل الدراسية. والجدول التالي يعطينا صورة واضحة عن هذا الوضع.

جدول يبين عدد الطلاب والطالبات
في مراحل الدراسة الابتدائية / الاعدادية/ الثانوية (١)

	ابتدائي		اعدادي		ثانوي	
العام	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
٦٧/١٩٦٦	٣٩,٧٦٢	١٠,١٦٦	٨,٨٩٧	٢,٦٨٥	٢,٤٤٦	٥٤٦
٧١/١٩٧٠	١٠٧,٩٢٥	٣٦,٩٥٩	١٠,٩٩٤	٢,٦٦٤	٢,٣٤٤	٦٧٩
٧٤/١٩٧٣	١٣٦,٥٧٧	٤٧,١٦٧	١٨,٥٣٧	٤,٧٠٨	٥,٥٠٩	١,٤٢٤
٧٥/١٩٧٤	١٣٦,٨٥٥	٥٩,٦١١	٢٤,٠٠٧	٦,٣٩٧	٦,٣٢٤	١,٥٩١
٧٦/١٩٧٥	١٣٥,٦٥٣	٦٧,٩٦٤	٣٦,٦٣٣	٧,٧٢٥	٧,٥٦٨	٢,١٩٩
٧٧/١٩٧٦	١٣٤,٨٣٧	٧١,٥٣١	٣٢,٦٢٨	١٠,٧٨٢	٨,٦٢٠	٢,٣٣٦

25 45 65 85 105 125 145

1- Source : World Bank (1979).

إن هذه الأرقام، ورغم النتائج الايجابية التي تم انجازها في المجال التربوي، ترينا ان تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم في الجنوب، مثله مثل الشمال، لا يزال بعيد المنال، بحكم الموروث الاجتماعي المثقل بقيوده وغبنه للمرأة اضافة بالطبع الى رغبة الحكومة في عدم التدخل في قضايا لا تزال تعتبرها من حق رب الأسرة، ولذلك فان مبدأ الزامية التعليم يتوقف على رغبة الأسرة وسيظل هذا المبدأ والى فترة طويلة قادمة أسيراً للنص النظري.

ان الاحصاءات التربوية بعد الوحدة «١٩٩١» تشير الى تقدم ملحوظ في تعليم الفتيات في بعض المحافظات، كما نرى من خلال الجدول التالي :

جدول يوضح عدد الطلاب والطالبات
في مراحل التعليم الأساسي وفقاً لاحصاءات عام ٩٠/ ١٩٩١[١]

م	المحافظات	اعداد الطلاب والطالبات في جميع صفوف المراحل التعليمية			نسبة الاناث الى الاجمالي
		ذكور	اناث	جملة	
١	الأمانة	٨٥٧٠٧	٦٦٤٢٢	١٥٢١٢٩	٤٤٪
٢	عدن	٣٤٨٠٢	٢٩٤٠٦	٦٤٢٠٨	٤٦٪
٣	صنعاء	١٩٠٠٤٠	٣٣١٤٣	٢٢٣١٨٣	١٥٪
٤	تعز	٢٤٤٨١٦	١١٥٠٢٠	٣٥٩٨٣٦	٣٢٪
٥	لحج	٦١٣٢٦	٢٤١٦٢	٨٥٤٨٨	٢٨٪
٦	الحديدة	١٢٢٣٣٤	٣٠٣٢٧	١٦٣٦٩٦	١٩٪
٧	اب	٢٠٢٢٤١	٥٨٢٧٥	٢٦٠٥١٦	٢٢٪
٨	حضرموت	٧٠٦٥٤	٣٨٥٣٢	١٠٩١٨٦	٣٥٪
٩	دمار	٩١٤٩٥	٢١٩٧٠	١١٣٤٦٥	١٩٪
١٠	حجة	٩٢٨٨٦	١٢٤٧٤	١٠٥٣٦٠	١٢٪
١١	أبين	٣٩٧٢٨	١٨٩٩٥	٥٨٧٢٣	٣٢٪
١٢	البيضاء	٤٤٩٦٦	١٣٠٧١	٥٨٠٣٧	٢٣٪
١٣	شبوة	٢٧٦٥١	٤٨٠٧	٣٢٤٥٨	١٥٪
١٤	صعدة	٣٦١٠٠	٤٣٣٣	٤٠٤٣٣	١١٪
١٥	مأرب	١٤٨٩٠	٣٠٨٣	١٧٩٧٣	١٧٪
١٦	المحويت	٣٥٦٨٥	٦٠٣٠	٤١٧١٥	١٤٪
١٧	المهرة	٤٣٩٤	٢٥٥٢	٦٩٤٦	٣٧٪
١٨	الجوف	٦٧٥٢	٢٩٠١	٨٨٤٣	٢٤٪
الإجمالي		١٤٠٦٣٦٧	٤٨٥٥٣٨	١٩٠٢١٩٥	٢٢٪

١ـ وزارة التربية والتعليم : التعليم في الذكرى الأولى للوحدة.

جدول يوضح أعداد طلاب وطالبات
المرحلة الثانوية للعام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١ م

م	المحافظات	اعداد الطلاب والطالبات في جميع صفوف المرحلة			نسبة الاناث الى الاجمالي
		ذكور	اناث	جملة	
١	الأمانة	١٢٦٦٢	٣٩٧٩	١٦٦٤١	٪ ٢٤
٢	عدن	٥٣٤٨	٥١٩٥	١٠٥٤٣	٪ ٤٩
٣	صنعاء	٩٩٤٣	١٧٠	١٠١١٢	٪ ٢
٤	تعز	٣٢٨٤٠	٥٧٤٦	٣٨٥٨٦	٪ ١٥
٥	لحج	٦٧٠٥	١٠٧٥	٧٧٨٠	٪ ١٤
٦	الحديدة	٧٦٨٤	٢١٨٦	٩٨٧٣	٪ ٢٢
٧	اب	١٣٠٤٧	١٠١٢	١٤٠٥٩	٪ ٧
٨	حضرموت	٩٩٩٥	١٤٦٦	٧٤٦١	٪ ٣٠
٩	ذمار	٣٧٧٨	١٥٠	٣٩٢٨	٪ ٤
١٠	حجة	٣٨٧٠	١٥٤	٤٠٢٤	٪ ٤
١١	أبين	٣٢٥٦	١١٨٧	٤٤٤٣	٪ ٢٧
١٢	البيضاء	٢٥٤٤	١١٩	٢٦٦٣	٪ ٤
١٣	شبوة	٣٠٢١	٤	٣٠٢٥	٪ ١
١٤	صعدة	١٨٦٧	٩٤	١٩٦١	٪ ٥
١٥	مأرب	١٢٢١	١٨	١٢٣٩	٪ ١
١٦	المحويت	١٤٠٠	٥٠	١٤٥٠	٪ ٣
١٧	المهرة	٢٨٨	٧٥	٣٦٣	٪ ٢٩
١٨	الجوف	٧٠٨	٢٠	٧٢٨	٪ ٣
الإجمالي		١١٦١٧٧	٢٢٧٠٠	١٣٨٧٧٩	٪ ١٦

وكما يلاحظ، فإن هذه المعطيات الاحصائية أُعدّت قبل الاعلان عن الوحدة، وفي ظل وجود نظامين تربويين مختلفين. ويمكن أن نرى من خلالها ان مبدأ المساواة في ظل السياسة التعليمية الحالية سيظل بعيد المنال. كما ان ما يطبّق في مراكز المحافظات يختلف عمّا هو سائد في الريف الذي تخلو بعض مناطقه من المؤسسات التربوية الأساسية، وخاصة بالنسبة للفتيات اللواتي تجبرهن القيود الاجتماعية ان لا يختلطن مع الذكور في صفوف مشتركة وبما ان الصفوف غير متوفرة والامكانيات المسخرة للتعليم شحيحة فان الأولوية تظل للولد قبل البنت وللرجل قبل المرأة. وتعتبر الفتيات أكثر تأثراً بظاهرة التسرب، حيث يتركن أو يجبرن على ترك المدرسة بدرجة أكبر من الفتيان حتى قبل اتمام التعليم الابتدائي، خاصة وأن النشاط الزراعي في الريف اليمني يتطلب في معظم الأحيان أن تعمل المرأة الى جانب زوجها في الحقل. وفي هذه الحالة تجد البنت نفسها مضطرة الى أن تحل محل والدتها في المنزل. كما ان كثيراً من الآباء في الريف اليمني يفضلون أن تنقطع البنت عن الدراسة قبل وصولها الى مرحلة الدراسة الاعدادية أو الثانوية، لان وصولهن الى هذه المراحل يحتم عليهن في معظم الأحيان الذهاب الى قرى أخرى تتوفر فيها مدارس كما تزداد متطلبات الدراسة التي تعجز بعض الأسر عن تلبيتها، وان تمكنت من تلبيتها فهي تفضل ان تعطيها للولد قبل البنت.

ان السياسة التربوية السائدة في يمن ما بعد الوحدة ونوعية المواد المدرّسة لا تساعد على تعزيز مبدأ المساواة وعلى تأكيد حق المرأة في التعليم، شأنها شأن الرجل، وعلى دحر المفاهيم الغيبية التي تؤكد على دونية المرأة. فالهدف الأول للتعليم الأساسي، كما تشير الوثائق الرسمية في اليمن الموحد،[1] هو :

---

١ - وزارة التربية والتعليم : التعليم في الذكرى الأولى للوحدة.

«تحقيق المعرفة الواعية لمبادئ الدين وشعائره وأحكامه وتمثل الطالب للقيم الروحية مسلكاً وسلوكاً»

ويهدف التعليم الثانوي كما جاء في وثائق وزارة التربية والتعليم الى:

١ ـ اعداد شباب قوي راسخ العقيدة، يستمد من قوة ايمانه بالله القدرة والثبات أمام ما سيواجهه في حياته من صعاب وما سيتحمله من مسؤوليات.

٢ ـ اعداد شباب مؤمن يقدس القيم والمثل العليا للأمتين الاسلامية والعربية، ويحترم الأسس والتقاليد الاجتماعية النبيلة.

وهكذا، فعندما نقرأ أهداف التعليم في هذه المرحلة، وهي أهم مراحل تكوين الفرد، يُخيل إلينا أننا نقرأ عن شعب ملحد لا دين له ولا ايمان. وان غرس القيم الدينية والمثل الاسلامية هي الشغل الشاغل لرجال التربية وللنظام التربوي بشكل عام. وكل ذلك يتمّ في بلد مسلم يعتبر اسلامه شيئاً مفروغاً منه، وامام جيل لم يشكّ يوماً من الأيام في دينه وعقيدته، ابتداء من فجر الاسلام وحتى اليوم.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه أهداف السياسة التربوية على ضرورة احترام الأسس والتقاليد الاجتماعية النبيلة تتجاهل عمداً وتتجاوز قسراً الحث على ضرورة العمل في البيت والمدرسة على محاربة التقاليد الاجتماعية والعادات التي تقلل من دور المرأة، وتؤكد على دونيتها، في سائر مجالات الحياة.

٣ ـ المرأة والتعليم المهني

على الرغم من أهمية التعليم الفني والمهني في حياة المجتمعات والأفراد، فانه لم يظهر في اليمن الا في وقت متأخر، وبشكل أكثر تحديداً في النصف الأول من السبعينات ـ١٩٧٣. ولايزال حتى الآن محدوداً في مراكزه وطلابه. خاصة وأن الطلاب من الذكور لايزالون ولعدة أسباب يعزفون عن هذا النوع من التعليم، على الرغم من ان فرص العمل تتوفر اليوم لمن يجيد مهنة معينة أكثر من فرص العمل المطروحة أمام حملة البكالوريوس أو الإجازات الجامعية في بقية المعارف الأخرى.

أما المرأة فلا تزال، وربما لسنوات طويلة قادمة، بعيدة عن هذا النوع من التعليم الذي يتسم الإقبال عليه بالتفاوت الصارخ بين الذكور والاناث و بين مهن الرجال ومهن النساء. حيث لا تزال المرأة اليمنية، بحكم عدة عوامل اجتماعية، ورواج الأفكار الماضوية، بعيدة، إن لم نقل محرومة من التعليم الفني والمهني حتى في يمن ما بعد الوحدة. ان الذريعة التي تقدم لحرمان المرأة من هذا النوع من التعليم في اليمن

هي الذريعة التي تتمسك بها معظم الدول المتخلفة[1] ومفادها، ان النساء لا يملكن القوة الجسدية، ولا المهارة اليدوية، اللازمتين لبعض الأعمال، أو انه ليس لديهن أي استعداد للميكانيك، أو أية موهبة لممارسة نشاطات ذات مردود مالي غير تلك التي يعتقد مجتمع الرجال والثقافة والتقاليد الماضوية انها مخصصة للنساء.

ومن خلال الاحصاءات المتوفرة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم لثلاثة فروع للتعليم الفني والمهني، التعليم الثانوي الصناعي، التعليم الثانوي الزراعي والبيطري، ومراكز التدريب المهني نرى بشكل واضح أننا في مجتمع لا يزال مغرقاً في التمييز بين مهن مقصورة على الرجال فقط ومهن يمكن للمرأة أن تمارسها.

---

١ ـ جرين بورسيل، المرأة في الحياة المهنية من أجل تكافؤ الفرص بين الجنسين، اليونسكو، ١٩٨٤، ص٤٠.

جدول يوضح عدد المدارس والشعب والطلاب في مدارس التعليم الثانوي الصناعي

موزعة بحسب محافظات الجمهورية للعام الدراسي ٩٠ / ١٩٩١ م(١)

المحافظات	عدد المدارس	الصف الأول				الصف الثاني				الصف الثالث				الإجمالي			
		شعب	ذكور	إناث	جملة	شعب	ذكور	إناث	جملة	شعب	ذكور	إناث	جملة	شعب	ذكور	إناث	جملة
أمانة العاصمة	١	٤	٢٦٣	٠	٢٦٣	٤	١٩٦	٠	١٩٦	٤	٢١٠	٠	٢١٠	١٢	٦٦٩	٠	٦٦٩
تعز	١	٨	٣٢٦	:	٣٢٦	٩	٢١٠	:	٢١٠	٨	١٥٢	:	١٥٢	٢٥	٦٦٨	:	٦٨٨
الإجمـــالي	٢	١٢	٥٨٩	:	٥٨٩	١٣	٤٠٦	:	٤٠٦	١٢	٣٦٢	:	٣٦٢	٣٧٠	١٣٥٧	:	١٣٥٧

جدول يوضح عدد المدارس والشعب والطلاب في مدارس التعليم الثانوي الزراعي البيطري

موزعة بحسب محافظات الجمهورية للعام الدراسي ٩٠ / ١٩٩١ م

المحافظات	عدد المدارس	الصف الأول				الصف الثاني				الصف الثالث				الإجمالي			
		شعب	ذكور	إناث	جملة	شعب	ذكور	إناث	جملة	شعب	ذكور	إناث	جملة	شعب	ذكور	إناث	جملة
أمانة العاصمة	١	١	٢١٠		٢١٠	١	١٥٨		١٥٨	١	٩٥		٩٥	٣	٤٦٣		٤٦٣
الحديدة	١	٢	٦٢		٦٢	٢	٣٠		٣٠	١	٢٦		٢٦	٥	١١٨		١١٨
اب	١	٢	٨٨		٨٨	٢	٨٥		٨٥	١	٤٠		٤٠	٥	٢١٣		٢١٣
الإجمـــالي	٢	٥	٣٦٠		٣٦٠	٥	٢٧٣		٢٧٣	٣	١٦١		١٦١	١٣	٧٩٤		٧٩٤

(١) الجهاز المركزي للإحصاء

جدول يوضح عدد المدارس والشعب والطلاب في مراكز التدريب المهني

موزعة بحسب محافظات الجمهورية للعام الدراسي ٩٠ / ١٩٩١ م

المحافظات	عدد المدارس	الصف الأول				الصف الثاني				الإجمالي			
		شعب	ذكور	إناث	جملة	شعب	ذكور	إناث	جملة	شعب	ذكور	إناث	جملة
أمانة العاصمة	١	٤	٢١١	٠	٢١١	٣	٢١٠	٠	٢١٠	٧	٤٢١	٠	٤٢١
تعز	١	٣	٤٩	٠	٤٩	٣	٣٥	٠	٣٥	٦	٨٤	٠	٨٤
الحديدة	١	٤	٣٠٠	٠	٣٠٠	٣	١٣٨	٠	١٣٨	٧	٤٣٨	٠	٤٣٨
ذمار	١	٢	١٤٣	٠	١٤٣	٢	٤٠	٠	٤٠	٤	١٨٣	٠	١٨٣
حضرموت	١	١	٥٣	٠	٥٣	١	٣٢	٠	٣٢	٢	٨٥	٠	٨٥
الإجمالي	٥	١٤	٧٥٦	٠	٧٥٦	١٢	٤٥٥	٠	٤٥٥	٢٦	١٢١١	٠	١٢١١

ولاشك ان وضع المرأة اليمنية في اطار العمل المهني والفني ليس وضعاً منفرداً، فهو لا يختلف في واقع الأمر عن الأوضاع الدونية للمرأة في سائر المجتمعات العربية، بل وفي معظم الدول النامية وكثير من الدول المتقدمة نفسها. فما من بلد في العالم كما تقول دراسة اليونسكو، الا واحتفظ فيه الرجال لأنفسهم بنطاق محمي من المهن تشمل أحياناً قطاعات كاملة من أدنى السلم الى اعلاه.(١)

وهذا الاحتكار ينطلق من مسألة المرأة الدون فيزيولوجياً، وكذلك من مبدأ القوة البدنية المعبر عنها برفع الأثقال. غير ان شروط العمل قد تغيرت في المجتمعات الحديثة، وأصبحت التكنولوجيا والمكننة هي رافعة الأثقال، وما على الرجل أو المرأة الا توجيهها والتحكم في استخدامها. وبالتالي فان توزيع المهن على أساس القوة الجسدية أصبح اليوم بلا معنى الا في حالات نادرة لا يمكن الاعتماد عليها أو التمسك بها لمنع النساء من مزاولة المهن. أما الفوارق الفيزيولوجية فلا يمكن لأحد التذرع بها لمحاولة منع المرأة من مزاولة عمل أو مهنة يعتقد الرجل انها حكر عليه. ولهذا جاء نص المادة التالية في اعلان الأمم المتحدة المتعلق بازالة التفرقة ازاء النساء «ينبغي اتخاذ جميع التدابير الملائمة لتربية الرأي العام، واثارة رغبة جميع البلدان في الغاء الأحكام المسبقة وازالة جميع الممارسات التقليدية أو غيرها، المرتكزة على فكرة دونية المرأة».

---

١ ـ المرجع السابق، ص٥٨.

٤ ـ المرأة والتعليم العالي

لم تظهر مؤسسات التعليم العالي في اليمن إلا في العهد الجمهوري، وأكثر تحديداً عام ١٩٧٢ عندما أسست أول جامعة في اليمن، ورغم تردد بعض الأسر في السماح لبناتهن بالالتحاق بكليات الجامعة واتهام الأوساط التقليدية الماضوية للفتيات بأنهن لا يهدفن من الذهاب الى الجامعة الا للبحث عن الزوج والاختلاء بالرجال، فان الكثير من الفتيات لم يقين أسيرات لمثل هذه الأفكار والاتهامات. والتحقن بسائر فروع المعرفة في الجامعات والمعاهد العليا.

ففي عام ٧٧ ـ ١٩٧٨ كانت الطالبات في جامعة صنعاء يمثلن ٧,٧٪ من مجموع طلاب الجامعة. منهن ١,١٢٪ في كلية التربية ٥,١١٪ العلوم ٩,١٠٪ في الآداب ٤٪ في التجارة، ٦,٣٪ كلية الشريعة، وأصبحن يمثلن عام ٨٩ ـ ١٩٩٠ ١٧٪ من عدد الطلاب في جامعة صنعاء، موزعات على مختلف التخصصات والكليات. وتزداد نسبتهن في كلية التربية والآداب وتقل في الشريعة والتجارة،[1] وتشير بعض الاحصاءات الى ان المرأة

١ـ ١٨٠ طالبة من مجموع ٧٢٨٥ في الشريعة،

٦٩ طالبة من مجموع ١١٥١ في التجارة والاقتصاد.

في هذه المؤسسات العلمية أكثر تفوقاً من الرجال كما نرى من خلال نسبة النجاح في كلية التربية بجامعة عدن للعام الدراسي ٧٦ ـ ١٩٧٧.

جدول يبين نسبة النجاح في كلية عدن ٧٦ ـ ١٩٧٧ م

الدراسة	الجنس	المسجلين	نسبة النجاح
كلية التربية			
دبلوم آداب	ذكور	٢٧	٨٥,٢
	اناث	٣٦	٧٧,٨
دبلوم علوم	ذكور	١٠	٨٠,٠
	اناث	١٣	٨٤,٦
ليسانس آداب	ذكور	٣٤	٨٥,٣
	اناث	١٧	٨٨,٢
ليسانس علوم	ذكور	١٤	٧٨,٦
	اناث	٣	١٠٠,٠
كلية ناصر			
زراعة	ذكور	١٢	٨٣,٣
	اناث	٧	١٠٠,٠
اقتصاد وادارة	ذكور	٢٠	١٠٠,٠
	اناث	٦	١٠٠,٠

ورغم هذه النتائج الايجابية التي تحققها الفتاة اليمنية في مجال التعليم العالي فإن نسبة التحاقهن بالكليات لا تزال أقل من نسبة الذكور، فكثرة الأعمال التي تقوم بها الفتيات والنساء تثنيهن عن مواصلة الدراسة الجامعية، كما ان الضغوط الأسرية والاجتماعية والقوالب الجامدة التي تحيط بالمرأة تشكل ارثاً ثقيلاً ومجحفاً بحقها، اضافة

الى ان الزواج المبكر والنظرة المتخلفة للكثير من الرجال الى المرأة المتعلمة تعد من أهم العوائق أمام اقبال المرأة على التعليم العالي. ولذلك فلا تزال نسبة تعليم الفتيات أقل من نسبة تعليم الفتيان، ولا تزال فكرة مساواة المرأة بالرجل في مختلف مؤسسات التعليم العالي بحاجة الى جهود كل النساء والرجال ذوي الآفاق الواسعة والأفكار التقدمية للحد من دونية المرأة والقضاء على كل عقبة تعترض التحاق الفتيات والنساء بمؤسسات التعليم العالي بمختلف فروعها، فبفضل جهود أولئك المتنورين من الجنسين الذين تقع على كاهلهم مقاومة المعتقدات والقوالب الجامدة يمكن القضاء، أو على الأقل الحد، من الموانع التي تعترض الفتيات والنساء في أي اتجاه ينوين توجهه.

يرتكز دحر المبررات الواهية التي ينادي بها دعاة الاسلام السياسي في اليمن لبقاء المرأة في المنزل وصرفها عن التعليم على مبادئ ومثل الاسلام نفسه، وهي المبادئ والمثل التي تتجاهلها عمداً حركة الاسلام السياسي. فمبادئ الاسلام ومثله تحث النساء مثل الرجال على طلب العلم وجعل طلبه «فريضة على كل مسلم ومسلمة» اطلبوا العلم ولو في الصين. كما ان الاسلام قد جعل التفاوت في قيمة البشر لا يقوم على النسب والحسب ولا على الجاه والنفوذ وإنما يرتكز على العلم والمعرفة «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون». إن دعاة الاسلام السياسي في اليمن يتناسون مبادئ ومثلاً اسلامية، لو روعيت وشجعت، وآمنوا بها حقاً لما نظروا الى المرأة كعورة، ولما نادوا بدونيتها وبقائها أسيرة جدران بيت الزوج أو الأب، ولتغيرت نظرتهم اليها، ولتمكنت بذلك من أن تسهم بعملها وعلمها في بناء حياة الفرد والأسرة والمجتمع.

٥ ـ المرأة صحياً

يمكن القول ان المرأة والرجل يعانيان بشكل عام من سوء الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض في المجتمع الريفي والحضري معاً. غير ان طبيعة الواقع اليمني تقتضي التمييز بين الرجل والمرأة من جانب، وبين المرأة الريفية والمرأة الحضرية من جانب آخر.

فمعاناة المرأة هي أكثر من معاناة الرجل في الجانب الصحي، كما ان معاناة المرأة الريفية هي أشق من معاناة المرأة الحضرية. فالمرأة في الريف اليمني تقوم بأعمال شاقة ومتواصلة وتتعرض لكثير من الأمراض والعاهات. وغالباً ما تهمل المرأة الريفية الجانب الصحي، ولا يبحث لها عن طبيب أو علاج الا عندما تكون طريحة فراش المرض الخطير. كما ان انعدام الوعي الصحي والمؤسسات الطبية في الريف اليمني يجعل النساء أكثر عرضة للأمراض والمعاناة. ولا تزال المرأة اليمنية وخاصة الريفية تعاني من أمراض تمّ القضاء عليها في كثير من المجتمعات الحديثة.

فمعظم النساء يعانين من انتشار الديدان المعوية وديدان الصفريات، كما ان الدودة الشريطية القرمزية شائعة في عموم اليمن، مع زيادة نسبة انتشارها في المناطق الرطبة والدافئة، حسب معلومات

وزارة الصحة. وفي دراسة أجريت في مركز جمعية رعاية الأسرة اليمنية في صنعاء على الحوامل المترددات من أجل الفحص الاعتيادي في الفترة ما بين بداية مايو ١٩٨٨ الى نهاية نوفمبر من نفس العام اتضح ان ١٣,٣٪ من الحوامل مصابات بالديدان المعوية و ٢٪ مصابات بالمنشقات الدموية و ٣,٣٪ بديدان الصفريات و٣,٣ بالسوطيات و٥,٥٪ بالشريطية القرمزية. ووجد أيضاً ان ٢٪ من المصابات مصابات بنوعين من الديدان أو أكثر. كما اتضح من خلال هذه الدراسة ان هناك علاقة واضحة بين هذه الأمراض وبين فقر الدم وكذلك انخفاض الوزن حيث وجد ان ٥٠٪ من الحوامل المصابات هنّ تحت معدل الوزن الطبيعي و٤٠٪ مصابات بفقر الدم، ويزداد انتشار الأمراض عند الأميات أكثر من المتعلمات(١).

وإلى جانب معاناة المرأة اليمنية من هذه الأمراض البدائية، تعاني معظمهن من النزيف، حيث يلجأن الى تناول حبوب منع الحمل بدون فحص وبدون استشارة طبية، مع ما تسببه مثل هذه الممارسات من مضاعفات صحية خطيرة.

وتعتبر البلهاريسيا والملاريا والاسهال والسل من الأمراض الشائعة في المجتمع اليمني، وخاصة في الأوساط النسائية، وغالباً ما يتردد الرجال في عرض نسائهم على الأطباء وخاصة على الرجال منهم، نظراً لتخلف الوعي الصحي والنظرة السائدة الى المرأة باعتبارها عورة. ولا يزال الطب التقليدي سائداً في الريف اليمني، حيث تلجأ الكثير من النساء الى الكي والشعوذة والتداوي بالأعشاب، مع ما تسببه هذه الممارسات من عاهات دائمة ومعاناة مستمرة. كما ان انعدام المراكز الصحية وشحة الامكانيات المادية، اضافة الى تخلف الوعي، يجبر

---

١ ـ نشرة جمعية رعاية الأسرة اليمنية، العدد الرابع، ١٩٩٢، ص٧.

كثيراً من نساء الريف ان يلدن في المنازل. وفي بعض قرى الريف تضع المرأة في الاسطبل المخصص للحيوانات المملوء بمختلف الجراثيم والمكروبات، مع ما يسببه كل ذلك من أمراض خطيرة على المرأة والطفل معاً، ولا تزال المرأة اليمنية في بعض المناطق الساحلية وفي نهاية هذا القرن تتعرض للختان الذي يعد جريمة في حق المرأة، وفي حق المجتمع، ويعد انتهاكاً صارخاً لسائر المواثيق والمبادئ الدولية.

ان على الحكومة، ممثلة بوزارة الصحة، ان تتدخل لمنع هذه الممارسات اللاأخلاقية والتي يشمئز منها الضمير ويرفضها العقل والمنطق. وإلى جانب هذه الاشكالات التي تواجهها المرأة فان ظاهرة الزواج المبكر والحمل المتكرر تسبب أمراضاً وعاهات للمرأة تلازمها حتى مماتها. فكثيرات هنّ الفتيات اللاتي يجبرن على الزواج وهن ما بين العاشرة والرابعة عشرة من أعمارهن، وقبل أن يكتمل نمو أجسامهن.

والى جانب ما تسبب لهن العلاقة الجنسية من آلام وأزمات نفسية في هذه المرحلة من العمر فانهن يحملن قبل اكتمال النمو الجسمي، فتكون النتيجة اجساماً هزيلة مشوهة وأمراضاً دائمة وحياة زوجية بائسة، وتتحول الفتاة الى أم وهي في أشد الحاجة الى حنان أمها ومواساة أهلها.

٦ ـ المرأة والعمل

شاركت المرأة اليمنية في يمن ما قبل الاسلام بفعالية ومسؤولية في مختلف الأنشطة والأعمال. وتمكنت خلال بعض المحطات الحضارية أن تتولى مراكز قيادية بارزة. ومع مجيء الاسلام واعتناقه طوعاً من قبل نساء ورجال اليمن ورغم حقيقة ان الدين الجديد لم يلغِ أو يطمس بعض المفاهيم والصفات التي كانت واستمرت لصيقة بشخصية المرأة، الا انه لم يمنعها من مزاولة العمل. ولا نجد في النص القرآني أو الأحاديث المحمدية المؤكدة ما يقيد حق المرأة في العمل، أو يحصره في مجالات معينة دون سواها. وبالتالي فان النظرة الدونية الى المرأة، والعمل على الحد من نشاطها الاقتصادي المنتج، وأحياناً منعها من مزاولة نشاطها الاقتصادي المنتج، وأحياناً منعها من مزاولة العمل والاختلاط بالمجتمع الرجالي العامل هو من البدع التي اختلقها دعاة الاسلام السياسي، ومن التفسيرات الخاطئة التي أقحموها على الاسلام ومثله. فلا يوجد في النص القرآني ما يحول بين المرأة والعمل، وكثيرة هي الآيات القرآنية التي يستدل من خلالها على حق المرأة في العمل، شأنها في ذلك شأن الرجل. بل ويمكن القول ان الاسلام لا يجيز عمل المرأة فحسب، بل يفرضه باعتباره ضرورة لا غنى للمجتمع عنها.

فمن حق المرأة ان تدخل كل ميادين العمل السياسي والاجتماعي، وتمارس التجارة وتبرم العقود في البيع والشراء دون وصاية أو رقابة.

والآية القرآنية القائلة ﴿وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى. فاما من أعطى واتقى، وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى. وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى﴾(١) تشير الى تكليف الذكر والانثى على حد سواء في جميع ما يتصل بشؤون الدين والدنيا. وبالتالي فمن حق المرأة مزاولة سائر الأعمال والمهن التي يمكن للرجل أن يمارسها. واذا كان للمرأة وظيفة تناسلية تختلف عن الرجل فان ذلك الاختلاف لا يعني اختلاف الحقوق التي يمكن للجنسين ان يمارساها. وهذا هو مفهوم الآية ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها﴾(٢). فالوظيفة التناسلية تظل مختلفة، لكن منطوق الآية يعني التكامل بين الرجل والمرأة وجعل الأخيرة في نفس المرتبة، وتتمتع بنفس التكاليف العامة. وانطلاقاً من ذلك فقد شاركت المرأة في سنوات الاسلام الأولى في مختلف جوانب حياة المجتمع، وزاولت معظم الأنشطة الاقتصادية، وما التراجع الذي حصل فيما بعد واستمر حتى حاضر المجتمع اليمني مثله، مثل غيره من المجتمعات الاسلامية، الا نتيجة للتغيرات التي أقحمت قسراً من قبل الاسلام السياسي ونظرته الدونية نحو المرأة، وكذلك رواج النظرة المحافظة التي تتمسك بكل ما هو مظلم ومتخلف في التراث والتقاليد والتي تحصر عمل المرأة في العمل المنزلي والعناية بالأطفال والترفيه عن الرجال.

إن هذه التفسيرات المقحمة، وهذا التشبث من قبل بعض الأوساط بتقاليد بالية لم تعد صالحة للزمان والمكان تعد من أهم عوامل عزوف

---

١ ـ الآيات ٣ـ١٠ في سورة الليل.

٢ ـ الآية ١٨٩ الأعراف.

المرأة عن العمل وعن المشاركة في الحياة الاقتصادية. حيث لا يزال دور المرأة، ورغم اقتحامها لعدة مجالات، بعيداً عما يجب أن يكون عليه كما ان النشاط الزراعي الذي عرفت به المرأة في الريف اليمني يتراجع من يوم الى آخر نتيجة للدمار الذي لحق بهذا القطاع الهام الذي تشتغل فيه معظم النساء الريفيات. ومع ذلك معظم نساء اليمن يعملن على تجاوز كل هذه المفاهيم، ويشاركن الرجال في معظم الأعمال الانتاجية. فاذا كانت مشاركة المرأة الحضرية في الأعمال الانتاجية لا تزال محدودة، فان المرأة الريفية تشارك الرجل في معظم الأعمال. ويمكن القول انه لا توجد نهاية زمنية محددة لعمل المرأة اليومي في الريف اليمني. واذا جدولنا ساعات عملها فاننا لا نبتعد كثيراً عن اللوحة التالية.

الساعة	العمل
٥	الاستيقاظ
٥,١٥	تحلب البقرة أو الغنم.
٦	تحضر الفطور.
٨	تنظف المنزل وتعنى بالأطفال أو تبدأ عملها في الحقل.
١٠	تذهب لجلب المياه أو تقوم باعلاف الحيوانات.
١٢	تحضر الغداء.
١٣,٣٠	اذا لم يتناول الرجال الغداء في المنزل فما عليها الا أن تحمله الى الحقل أو الى موقع العمل.
١٥	تغسل ملابس أو تذهب من جديد لجلب الماء أو تعمل مع الرجل في الحقل .
١٧	تعلف الحيوانات أو تبحث عن حطب .
١٨	تحضر وجبة العشاء وتتابع عودة الصغار الى المنزل.
٢٠	تقدم الأكل لأفراد الأسرة.
٢١	تغسل أدوات الطبخ.
٢١,٣٠	تنوم الأطفال.
٢٢	تنام جثة متعبة تحلم بأعمال الغد الباكر.

ومن خلال ذلك نرى أن المرأة الريفية تقوم بجهود متواصلة. فاضافة الى تقسيم العمل القائم على أساس الجنس والذي جعل الأعمال المنزلية محصورة بالمرأة وحدها، فإنها تقوم بالأعمال الانتاجية الأخرى، حيث تعمل في الزراعة وتربية الماشية، وجمع ونقل المواد المستخدمة للطبخ، وجلب الماء وغسل الملابس، وغير ذلك من الأعمال والمهام. ان الطبيعة القاسية للحياة في الريف اليمني جعلت المرأة والرجل يقومان بأعمال مضنية تزيد في عنفها وقسوتها عن تلك الأعمال التي يقوم بها الرجل والمرأة في الأوساط الحضرية. فالريف اليمني لا تزال معظم قراه تعيش بعيداً عن حياة الحضر، ولا تزال الهوة واسعة بين حياة الناس في القرى وحياتهم في المراكز والمدن، بحكم ما دخل على الحياة في المدن من أدوات عصرية حديثة، وما عكسه ذلك على طبيعة عمل الرجل والمرأة معاً.

واذا نظرنا الى طبيعة الأعمال التي تقوم بها المرأة في معظم قرى الريف اليمني فانه قد يُخيّل للبعض اننا لازلنا بعيدين عن واقع حياة هذا القرن. ومع ذلك فان ما نصفه هو واقع وعمل المرأة الريفية اليوم وليس في الماضي البعيد. فحياة الريف تتميز بقسوتها على الرجل والمرأة والحيوان حيث يربط الجميع حياتهم ومستقبلهم بعطاء السماء وكرم الأرض. والسماء تتسم في اليمن المعاصر بقلة عطائها مما يجعل الأرض بدورها محدودة في كرمها.

حقاً لقد قلت مؤخراً الأمطار، وغارت مياه الآبار، وجفت الأنهر القليلة التي كانت معروفة في بعض المناطق، فقل المردود الزراعي بل وانعدم أحياناً ويبست المراعي والأعشاب، وانقرضت الحيوانات أو هي في طريقها إلى الانقراض، وقد تركت جملة هذه العوامل القاسية على حياة أبناء الريف من رجال ونساء بنين وبنات آثاراً مدمرة. فعمل المرأة في الريف يرتبط اذن بالأرض والحيوان، أضافة بالطبع الى العمل

المنزلي الذي انحصر بها وحدها، نتيجة لتقسيم العمل الذي فرضه الرجل قسراً. فالزراعة هي العمود الفقري للحياة في الريف اليمني، وللمرأة دور لا يقلّ عن دور الرجل في سائر مراحل الانتاج الزراعي، حيث تشارك أباها أو زوجها في استصلاح الأرض وحراثتها وتنظيفها وتسويتها، وتقوم بدورها بدءاً من بذر الأرض وتسميدها واروائها حتى حصاد محصولها وأما اسهام المرأة في موسم الحصاد فقد يتجاوز اسهام الرجل. ولا تزال بعض قرى الريف تشهد حتى اليوم الحصاد الجماعي الذي تشترك فيه معظم نساء القرية أو نساء العائلة، وهنّ يرددن الأهازيج والأغاني الشعبية الرائعة، مما يساعدهن على مواصلة الجهد بهمة وعزيمة وينسيهنّ المعاناة والأتعاب التي يحتمها عمل الأرض وحصادها. ويعد جمع الحصاد تشارك المرأة الريفية الحيوانات في نقل المحصول الزراعي الى أماكن تجفيفه أو تصفيته وخزنه. والى جانب العمل الزراعي الذي تشارك المرأة في جميع مراحله، تقوم أيضاً ببعض الصناعات البسيطة المرتبطة بالمحصول الزراعي وغيرها من الصناعات البدائية. فجمع الحبوب يحتم على المرأة وحدها طحن هذه الحبوب، واذا كانت المطاحن الممكننة قد دخلت اليوم على معظم قرى الريف اليمني فان الريف ظل حتى منتصف السبعينات بل ولا تزال بعض قراه النائية تعتمد حتى اليوم على المطاحن الحجرية التقليدية، حيث تقوم المرأة بطحن القمح والشعير والذرة البيضاء والحمراء... الخ داخل البيت بواسطة المطحن الحجري الموجود في الدور الأرضي من المنزل. ونظراً لانعدام الأفران الحديثة فان المرأة وحدها هي التي تقوم بأعمال عجن الطحين ثم خبزه في الطبون التقليدي أو التنور الحديث. والقيام بعملية الخبز والطهي بهذا الأسلوب التقليدي يحتم على المرأة أن تقوم بجمع الأحطاب أو جمع واستخدام روث البهائم الذي يجمع ثم يخلط ويدعك بالأرجل ثم يجفف على شكل أقراص تستخدم كوقود

لطهي الوجبة أو لتسخين ماء القهوة والغسيل.. الخ. اضافة الى ذلك فان المرأة هي التي تصنع مشتقات الحليب، حيث تروّب اللبن، وتستخرج الزبدة والقشدة، وتصنع الجبنة التي تشتهر بها نساء جبل صبر وبعض مناطق الحجرية.

والدباغة والغزل والحياكة والتطريز أعمال ومهن تجيدها معظم نساء الريف لسد احتياجات الأسرة، أو لبيعها أو تبادلها بسلع أخرى تحتاجها الأسرة.

كل هذه الأعمال تقوم بها المرأة الى جانب الأعمال التي حصرها تقسيم العمل السائد بها وحدها. فهي التي تطبخ وتغسل وهي التي تحلب البقر والغنم والماعز، وتجلب المياه على رأسها وظهرها، وتقوم وحدها بسائر أعمال التنظيف.

وهكذا نرى ان المرأة تعمل أكثر من الرجل، نظراً لمشاركتها في تأدية أعمال يقوم بها الرجال، اضافة الى قيامها بأعمال حصرت بها دون غيرها.

ان المرأة الريفية المعاصرة لا تزال تنهض بجملة هذه الأعمال والمهام، غير ان التطور الذي تشهده اليمن منذ مرحلة ما بعدسبتمبر ١٩٦٢، وان كان تطوراً لا يزال محدوداً في انعكاساته على طبيعة عمل المرأة الريفية، الا انه مع ذلك قد خفف بعض الشيء من قسوة الأوضاع التي تعاني منها المرأة الريفية، ووسع آفاقها ومعرفتها بطبيعة الوضع التي تعيشه. فالأدوات العصرية بدأت تدخل الى قرى الريف، ورغم ان دخول الآلة لم يغير بشكل جذري في شروط المرأة، غير أنه ولاشك خفف من معاناتها، وأعانها على تأدية أعمالها بجهد أقل.

فالطاحون الكهربائي يحتل يوماً بعد آخر مكان المطحن الحجري، والغاز يغني عن الحطب، ويلغي استخدام مخلفات الحيوانات، والمراكز الصحية، وان كانت لا تزال محدودة، فقيرة، ومتباعدة، تخفف من اللجوء

الى التداوي بالأعشاب والكي والشعوذة. والحليب المجفف يخفف من مشكلة الرضاعة، فحياة المرأة الريفية تتحسن، ومعاناتها تقل، والتطور كفيل باحداث الكثير من التغيرات في حياة الرجل والمرأة والأسرة والمجتمع.

لقد كان من نتائج النهج التطوري لثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال، والمسار التقدمي المشجع للمرأة في الجنوب التحاق النساء والفتيات بمراكز التعليم والعمل، ودخولهن في وظائف ومراكز ظلت الى فترة طويلة حكراً على الرجل. ففي الجنوب قطعت المرأة شوطاً لا يستهان به في مجال العمل، فقد كانت المرأة العدنية بالذات، وبحكم عدة عوامل، تلتحق بالعمل المأجور منذ فترة مبكرة. فحسب تقارير السنوات الأخيرة للاستعمار كانت المرأة العدنية تتوجه الى العمل في مجال التمريض والخدمات الصحية، في الوقت الذي توجه السلطات البريطانية المرأة الصومالية في عدن نحو أعمال النظافة.(١)

وقد قُدّر عدد النساء العاملات في عدن عام ١٩٥٦ بـ ٦٨٦ من مجموعة قوة العمل في المجال الاقتصادي والبالغة ٢٢٢٨٧.(٢)

وكان هذا العدد المحدود يتوزع على المراكز والخدمات التالية :

- ١٣٥ امرأة تعمل في المؤسسات والخدمات الحكومية.
- ٥٥١ تعمل في المجال الصناعي.

---

1 - Maxine Molyneux, State Policies and the Position of Women Workers in the People's Democratic Republic of Yemen, 1967-77. International Labour Office, Geneva, 1982, p.35.

2 - idem

وارتفعت نسبة النساء العاملات في عدن عام ١٩٥٨ حسب الدراسة التي أعدتها مكسين مولونو لمكتب العمل الدولي لتصل الى ٨١٨ امرأة، أي نسبة ٢,٣٪ من مجموع قوة العمل المقدر آنذاك بـ ٣٥,١٩١ عامل وعاملة، وقد وزعت النساء على القطاعات التالية :

- ٢٣٧ في المرافق الحكومية.
- ٥٤٠ في الصناعة.
- ٤١ في خدمات ميناء عدن.

وفي عام ١٩٦٥ بلغ عدد النساء العاملات في عدن ١٣٨١ من مجموع ٦٤,٠٠٠ وزعن على القطاعات التالية :

- ٦٧٤ في المجال الصناعي.
- ٣٥١ في المراكز والخدمات الحكومية.
- ٣١٩ في مؤسسات البيع «جملة وتجزئة».
- ٢٠ في مرافق الميناء.
- ١٨ في مواقع عمل مختلفة.

أما بعد الاستقلال فان تشجيع المرأة على الالتحاق بمراكز التعليم والعمل والسير نحو تطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وحث المرأة على النضال من أجل التحرر من التبعية عن طريق الاستقلال الاقتصادي، تعد من أهم ايجابيات النظام الذي قام في الشطر الجنوبي.

ونتيجة لهذا التوجه التحقت الكثير من النساء بمعظم مراكز الأنشطة الاقتصادية، وفي المقدمة النشاط الزراعي، كما نلاحظ من خلال الأرقام الرسمية الصادرة وفقاً لاحصاءات عام ١٩٧٣.

جدول يبين نسبة العاملين حسب الجنس
والنشاط الاقتصادي

النشـاط	ذكـور	انـاث	اجمالي
الزراعة والصيد	٤٤,٦	٨٧,٢	٥٢,٠
مقاطع تكسير الحجار	٠,٨	٠	٠,٦
صناعة	٤,٧	٣,٦	٤,٥
كهرباء ومياه	١,١	٠,١	٠,٩
بناء	٥,٨	-	٤,٨
نقل	٥,٠	٠,١	٤,٢
تأمين وخدمات تجارية	٠,٢	٠,١	٠,١
بياعو مفرد	٩,٥	٠,٤	٨,٠
وعاملو مطاعم			
خدمات	٢٨,٣	٨,٥	٢٤,٩
الإجمالي	٢٦٥,١٣٨	٥٤,٥٤٨	٣١٩,٦٨٦

ومن خلال هذه الأرقام التي تضاعفت خلال العقدين الأخيرين نرى أن المرأة قد اقتحمت مختلف الأنشطة الاقتصادية باستثناء مجال البناء الذي لا يزال بسبب عدة عوامل خاصاً بالعمل الرجالي. كما ان المرأة، وفقاً لهذه الاحصاءات، تمثل حوالي ١٩٪ من قوة العمل التي تمارس الأنشطة الاقتصادية المبينة في الجدول، غير ان هذه النسبة ترتفع حين نأخذ في الحسبان النساء الملتحقات بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الريف والمدينة بدون أجر، أي تلك النسبة من النساء اللاتي يعملن لصالح الزوج أو الأب أو أحد أفراد الأسرة، ولكنها أعمال غير خاضعة

للاحصاءات، لكونها تمثل يداً عاملة غير مأجورة. ومع ذلك فان اقتحام المرأة لأعمال ظلت لفترة طويلة محصورة بالرجال لا تزال في مجملها ومحتواها محدودة ونسبية، ويعود ذلك الى جملة القيود التي تحد من حركة المرأة، اضافة بالطبع الى آفة الجهل والأمية التي تصيب المرأة أكثر من الرجل.

أما في الشمال فعلى الرغم من ان المشاكل التي تواجه المرأة هناك هي أكثر من تلك التي تواجه المرأة الجنوبية، الا انها مع ذلك تمكنت من تخطي الكثير من الصعوبات، واقتحمت معظم مراكز العمل. ووفقاً لاحصاءات عام ١٩٧٨ الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية كان عدد النساء العاملات في مصنع الغزل والنسيج ٣١٣ امرأة، وحوالي ١٦٣ يعملن في وزارة الصحة، ١٣٤ في البنك اليمني والبنك المركزي، ٢٤ امرأة في وزارة الخارجية، وحوالي ١٥ امرأة في المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون. ويقدر مجموع النساء العاملات في مختلف مراكز الانتاج عام ١٩٧٨ بـ (١٢٥٠٠٠) امرأة[1]. وآخر المعطيات الاحصائية للجهاز المركزي للاحصاء لعام ١٩٩٢ تشير الى ان النساء يمثلن ٢٢٪ من قوة العمل حيث بلغ عدد العاملات في مختلف القطاعات ٥٦٦,١٠٠ من مجموع ٢,٥٥٤,٣٩٠.

1- Cynthia Myntti,Women and Developement in theY.A.R, ed. GTZ, 1979, p. 69.

جدول يوضح القوى العاملة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي

مجالات العمل	القوى العاملة			نسبة الرجال الى اجمالي القوى العاملة	نسبة النساء الى اجمالي القوى العاملة
	ذكور	اناث	جملة		
وظائف فنية / تخصصية	٨,٠٠١٧	١٩,٥٨٢	٩٩,٥٩٩	٨٠٪	٢٠٪
ادارة عليا	١٥,٦٤٢	٤١٢	١٦,٠٥٣	٩٧٪	٣٪
وظائف كتابية	٨٢٤٤٤	٩٨٤٢	٩٢٢٨٦	٨٩٪	١١٪
أعمال تجارية	١٨٤,٦٤٤	٤١,٣	١٨٨,٧٤٧	٩٨٪	٢٪
أعمال حرفية	٧١٥٦٩	٧١٠٥	٧٨,٦٧٥	٩١٪	٩٪
أعمال زراعية	٩١٦,١٤٩	٤٧١,٤٧٣	١,٣٨٧,٦٢٠	٦٦٪	٣٤٪
أعمال انتاجية	٤٩١,٤٩٦	٤٨٦١	٥٠٦,٣٥٧	٩٩٪	١٪
أعمال غير مبلبة	٥٢,٦٣٦	٣٩٥٦	٥٦,٥٨٢	٩٣٪	٧٪
الإجمالي	١,٩٨٨,٢٩٠	٥٦٦,١٠٠	٢,٥٥٤,٣٩٠	٧٨٪	٢٢٪

ورغم التصاعد في هذه الأرقام، فان مشاركة المرأة بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على قيام الثورة اليمنية لا تزال محدودة، ان لم نقل مهمشة. فاذا كانت نسبة مشاركة النساء في القطاع الزراعي، ولعدة أسباب، تصل الى ٣٤٪، فانها لا تتجاوز ٢٪ من الأعمال التجارية، و١٪ في بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى. واذا كانت مرحلة ما بعد ثورة سبتمبر في الشمال والمسار التقدمي للنظام في الجنوب قد دفع المرأة الى الالتحاق بمراكز التعليم العمل الانتاجي، فاننا نشاهد حالياً ردة

كبيرة الى الوراء حيث برزت اتجاهات سياسية وافكار ماضوية تنادي بحصر عمل المرأة في المنزل وفي أوضاع الطفل وتلبية رغبات الرجل، وتقلل هذه الاتجاهات وتلك الأفكار من جدوى الدور الانتاجي للمرأة واسهامها في التنمية. وهذه الردة تشكل ولاشك أكبر عوائق التنمية، حيث لا يمكن للمجتمع اليمني ان ينهض ويتطور اذا عزلت فيه النساء عن الرجال، ومنعت المرأة من التعليم والالتحاق بمختلف قطاعات الانتاج.

المرأة والاعلام

أمة العليم السوسوه

مدخل

يشكل عدد النساء في اليمن نسبة أعلى من نسبة الرجال قياساً لإجمالي السكان. حيث بلغ عددهن ٥,٨٧٣,١٣٠ مليون بموجب كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩١م، بينما نسبة الأميات تفوق نسبة الأميين حيث أن الأميات من النساء ٧٧,٨٠٪ والأميين من الرجال ٥٥,٢٣٪.

إن النهضة التي شهدتها الاذاعة اليمنية منذ عام ١٩٥٥م في صنعاء، ومنذ عام ١٩٥٤ في عدن، وهما العامان اللذان شهدا إستقرار الإذاعة، بما هي مؤسسة ، حكمت تطور الإذاعة اللاحق. فقد قامت الإذاعة في عدن في بدايتها بدور نشط في دعم الحكم الاستعماري، وكانت ادارتها والاشراف على برامجها المختلفة تخضع بصورة مباشرة للمعتمد البريطاني، وإن شهدت الأعوام التالية تزايداً في عدد ساعات بثها والعاملين اليمنيين فيها في مختلف المستويات. ولكن طبيعة الحكم في المستعمرة كانت تسمح بمساهمة المؤسسات المدنية غير الرسمية «الأندية ـ النقابات ـ التجمعات الأدبية والفكرية» بدور رائد في قضايا التحرر والمرأة. وقد كانت قضية السفور والحجاب منذ الأربعينات، وبصورة قوية منذ الخمسينات، موضع نقاش عام عارم شاركت فيه أطراف عديدة. المستنيرون، والديمقراطيون، وعلماء الدين وقادة

الحركات الإجتماعية ذات الطابع الديني وخطباء المساجد. وقد اتخذت هذه القضية مساراً جديداً مع صعود الحركة الوطنية المناوئة للإستعمار، فاصبحت قضية تحرير المرأة جزءاً من القضية الوطنية. وكان خروج المرأة الى الشارع ومشاركتها في العمل النقابي والسياسي في الخمسينات والستينات ملمحاً بارزاً في الحياة العامة.

وقد أمكن أن تشهد تجربة الجنوب في هذا السياق تحديثاً سياسياً وقانونياً يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى الى المشاركة الفعالة للمرأة في تلك السنوات في الحياة العامة وإستقبال عدن لتيارات التحديث والعصر العربية والإنسانية.

أما في صنعاء فقد نشأت الإذاعة تحت الإشراف المباشر للإمام وكانت برامجها موظفة لتوطيد مبدأ الحكم الديني أي الإمامة ومكانة الإمام الخاصة. فاقتصرت برامجها في الفترة الأولى من ١٩٤٦ م على القرآن الكريم والأحاديث الدينية والتواشيح والموسيقى العسكرية وأخبار القصر الملكي. بينما شهدت المرحلة الثانية منذ عام ١٩٥٥ م تطوراً بسيطاً فلم تعد الأغنية محرمة، كما عرفت الإذاعة بعض البرامج الثقافية والترفيهية. ولكنها لم تعرف صوتاً نسائياً إلا بعد قيام الجمهورية في ١٩٦٢ م.

وافتتح التلفزيون في عدن في سبتمبر ١٩٦٤ م، بينما افتتح البث التلفزيوني في صنعاء في سبتمبر ١٩٧٥ م. وفي كلا المحطتين كانت نسبة البرامج المحلية ضئيلة جداً. وغلبت على مضامين برامجها الأخبار السياسية المحلية والعالمية، وشهدت البرامج الحية في بدء البث إرتفاعاً ملحوظاً في أوقات إذاعتها. الى أن انحسرت نسبة هذه البرامج ثم انعدمت باستثناء الأخبار السياسية تحديداً.

من الواضح أن وسائل الإعلام الرسمية حين تخاطب المرأة فإنها تخاطب بصورة أساسية نساء المدن ونساء الطبقة الوسطى. وأقوى دليل

على ذلك اللغة المستخدمة في برامج الإذاعة والتلفزيون، حيث تبدو فصيحة. وتنطق الكلمات مسكنة. ولكنها لا تمت بصلة الى أي لهجة من اللهجات السائدة في مناطق اليمن المختلفة. وبذلك تكون موجهة بصورة أساسية إلى نساء المدن المتعلمات، وشبه المتعلمات اللائي نلن حظاً من التعليم، ويعني ذلك بصورة عملية أن المرأة الريفية أو الأمية لا تصلها الرسالة الاعلامية إلا بقدر ضئيل. إذا علمنا أن السكان الحضريين في العقد الثامن وأوائل العقد التاسع تتراوح نسبتهم بين ١٢ الى ١٤٪ من السكان. اذن فالإعلام يخاطب أقلية حضرية داخل الأقلية التي نالت جانباً من التعليم ومحت الأمية الأبجدية. وبذلك تكون المهمة الأساسية للإعلام غير واردة في سياق الاهتمامات الراهنة لوسائل الإعلام.

وإذا علمنا بأن الاهتمام بقضايا المرأة ينصب على الواجبات الأسرية، ولا يتعدى ذلك الى الوشائج والعلاقات التي تربط الأسرة بالمجتمع، فإن نطاق المعالجة يزداد ضيقاً، الأمر الذي يحد من مدى تأثير الإعلام وقدرته على القيام بوظيفته الأساسية في التنوير والإرشاد. كما ان الاهتمام بالموضوعات أو القضايا الاجتماعية والخيرية يضاعف من ضيق المجال الذي يسمح بمعالجة قضايا المرأة والأسرة بما هي جزء فاعل ومؤثر في الحياة الاجتماعية بصورة عامة. إذ يلاحظ الميل الى الإبتعاد عن القضايا السياسية سواء تلك التي تمس المجتمع المحلي أو الدولة أو القضايا العربية والدولية. فتبدو مخاطبة المرأة في هذا السياق كما لو كانت كائناً منعزلاً لا هم له الا الأسرة الصغيرة بمعزل عن جميع الروابط التي تشد الأسرة الى المجتمع والسياسة والعالم من حولنا. ويزيد تخصيص مساحات واسعة لموضوعات التجميل من حصر المرأة في هذا المجال الضيق بدلاً من ربطها بقضايا مجتمعها والعالم من حولها. رغم أن موضوعات التجميل

ـ بلا شك ـ جزء من حياة الأسرة ومن العلاقات السوية داخل الأسرة التي تربط الرجل بالمرأة، والتي من شأنها أن تصقل إحساس الرجل والمرأة معاً بالجمال والألفة والمحبة. ولكن السياق الذي تقدم فيه هذه الموضوعات يبدو في الأساس دعائياً وتجارياً وعملاً ميكانيكياً لا صلة له بالروح ولا بالاتجاهات السوية التي هي الهدف الأساسي للعلاقة بين المرأة والرجل والزواج ومؤسسة الأسرة.

ولذا يبدو الحوار مع النجوم في التلفزيون والإذاعة، وحتى العروض المسرحية وما يسمى بقراءة الطوالع يبدو أنها جميعاً تصب في هذا التهميش لوعي المرأة وحصره في نطاق ما هو ثانوي في المجتمع وفي العلاقات الانسانية والواقع أن كل هذه الجهود لا تبرز وجه المرأة الحقيقي بل لعلها تخفيه. ويبدو الأمر كما لو أن الإعلام في هذا السياق يهدف الى تغييب المرأة أو طردها من نطاق الوعي. بحيث أن كل العروض والبرامج والتمثيليات تهدف الى إلغاء دورها بدلاً من تأكيده وكأنها هي الحاضر الغائب. فالمرأة يراد لها في مجتمع الذكور أن تكون حاضرة ولكن في سياق آخر، ولذا فان هذا الحضور الرمزي في هذا السياق العلني هو صورة من صور تغييبها أو طردها حتى يتم الإستئثار بحضورها الكامل في عالم الظلال وامتلاكها الكامل أيضاً بوصفها ملكية وإستمتاعاً.

وهكذا يتضافر دور الإعلام ودور الممارسة الاجتماعية على جعل المرأة ملكاً خاصاً ومتاعاً خاصاً للرجل في مجتمع يهيمن فيه تصور الذكر للجمال والشرف ولنسق القيم بصورة عامة. فالرجل الذي يحرص على حجب المرأة وراء سبعة أستار لا يمانع في ظهور المرأة على شاشة التلفزيون إن كانت للإعلان لاسيما اذا كانت شقراء الشعر زرقاء العينين، فذلك أيضاً من متعته العلنية، كما أن هذا الرفض في اليمن وفي العالم العربي ـ وإن بصورة أقل ـ لظهور المرأة المحلية في الإعلان

يدل فيما يدل على إحساس خفي بالدونية التي لا تجرؤ على تقديم الجمال المحلي «العربي» بما هو نموذج للجمال، في الوقت الذي يعلن فيه الرجل غيرته على المرأة العربية ـ الجمال العربي ـ.... الخ. ممارساً بذلك شعوراً مزدوجاً جمالياً وأخلاقياً، وإن كان لا يستطيع الإفصاح عنه لأنه يؤكد دائماً أنه مع القيم التقليدية والفضيلة السائدة في مجتمعه، والتي يكاد يعود بها الى الجاهلية وصورة المرأة فيها.

ويمكن الإشارة الى أن طغيان الوجوه الأجنبية ومعايير الغرب الجمالية في الإعلانات التجارية جزء من علاقات التبعية في المجال الاقتصادي. فالمجتمع الذي يستورد الآلة والمواد الخام والخبرة التقنية وأساليب تنظيم العمل، لا يمكن إلا أن يستورد معها المعايير الجمالية. وكما يقولون فإن الوسيط هو الرسالة. والوسيط هنا تكنولوجي وأخلاقي وجمالي أيضاً، يلخص خبرة ثقافة أخرى هي المراكز المصدرة. وليست هذه دعوة لأن يقتصر المضمون الإعلامي على المواد الجافة والجادة ذلك لأن توازن رسالة الإعلام يقتضي أن يكون الجمال جزءاً من الموضوعات الإعلامية. واذا كانت الظروف والتوجهات الاقتصادية الراهنة تجعل اللجوء الى الإعلان التجاري أمراً لابد منه إلا أن الرسالة التثقيفية والإعلامية معاً تلزم مخططي البرامج والمنتجين والفنانين بتقديم صورة تتوازن فيها الوظائف المتعددة للإعلام التي تتألف من مجموعة إتجاهات اجتماعية واقتصادية وخلقية، وتضمن ترتيباً معقولاً للأولويات في هذا المضمار، وعندئذ يمكن الحديث عن الأزياء والموضة ووسائل التجميل بما يخدم الوظيفة المشار إليها دون طغيان جانب على آخر، وعندها يكون تقديم الجمال ملمحاً أساسياً في صورة متوازنة لا تزيف وظائف المرأة، لا في المجتمع ولا في الإعلان. وفي هذا المضمار يبدو أن أي ترشيد لصورة المرأة في الإعلام لابد أن يبدأ من إلغاء التغريب الذي يمارسه الإعلان المستورد ولا يتحقق ذلك

إلا بصناعة إعلان محلية. كما أن تعريب الإعلان أو ما يسمى بصحافة المرأة لابد أن يجد طريقه الى كل المطبوعات الدورية وغير الدورية وإلا كان مصيرها الفشل السريع، كما حدث لبعض المجلات التي لم تستطع الصمود أكثر من ثلاثة أعداد. ونقصد بالمحلية هنا أن تكون صورة المرأة في المنزل أو في الحقل أو في المكتب هي السائدة، بحيث تتجنب هذه المطبوعات استيراداً آخر لصورة المرأة المتعطلة في دول النفط حيث أن عرض صور مختلفة للمرأة شيء جميل. فهي إنسان جميل وإنسان في المقام الأول.

إن غياب هذه الصورة في الإعلام بشكل عام يجعلنا نتوق الى أن تكون صورة المرأة ـ المستقبل، هي صورة المرأة في القرن الحادي والعشرين، وهو ما لابد أن تتضافر على صنعه جهات عديدة تمتد من البيت الى المدرسة الى الجامعة الى وسائل الإعلام. وكل ذلك ـ في رأينا ـ لن يتحقق إلا اذا حكم السياسة الإعلامية والموقف من المرأة في المجتمع بصفة عامة هم مركزي سياسي. وعند ذلك ستختفي المبالغة التي نشاهدها في إعلامنا الآن، والتي تشيد بما تحقق للمرأة في اليمن الجديد أو إخفاء ما تحقق لها أيضاً، وهنا لابد من العثور على نقطة توازن لتصحيح مسار الإعلام في بلادنا حتى يؤدي ما ينتظر منه.

تظهر المرأة في وسائل الإعلام بصورة غير حقيقية تحمل الكثير من التصنع والتشويه. وتكمن خطورة هذه الصورة أنها بتكرارها تخلق وعياً زائفاً بحقيقة وضع المرأة، وبما ينبغي أن يكون عليه وضعها، فتبدو صورة المرأة والرجل معاً في سياق غير عقلاني وحين نتابع برامج الأسرة والبرامج الأخرى والتمثيليات نلاحظها تركز على التالي :

- الزوجة لا يكتمل دورها إلا عندما تصبح أماً، فإذا لم تنجب ضاع الرجل من بين يديها، وبذلك تلغى في الواقع كل روابط الإلفة والعلاقة الحسنة التي تجمع المرأة بالرجل، الأمر الذي لا يلغي

وظيفة الإنجاب للأسرة إلا أنه يضفي عليها هذه القيمة السامية. جاء في القرآن الكريم: «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة» صدق الله العظيم.

- تصوير المرأة الكبيرة أو التي تقدم بها العمر بأنها كتلة عجز ووهن وعديمة الجدوى بينما تقدم الرجل وكأنه في هذه المرحلة في أوج الإكتمال والنضج. وهذا في الواقع تضمين لحق يمارس في الحياة الاجتماعية ألا وهو حق التمتع بزوجة جديدة وصغيرة.

إذا أردنا أن نكون منصفين على المستوى الإنساني فلابد من معيار موحد يتعامل به المجتمع وتلتزم به الصورة الإعلامية مع الرجل والمرأة معاً. وإلا انتهت في الأساس مسألة المساواة بين الرجل والمرأة.

- لا ننكر كثيراً من الومضات بل الموضوعات الإيجابية التي ظهرت في برامج الإذاعة والتلفزيون ونخص بالذكر تمثيلية «مسعد ومسعدة»، رغم أن كلمات الشعار التي تسبقه ترسخ قيماً تقليدية تقوم على إلحاق المرأة بالرجل، وكأن مسعدة لم تخلق إلا لإسعاد مسعد فقط.

ومن المؤسف أن الإلحاق يصدر من تصور مركزي للمرأة بوصفها أماً فقط ويلغي هذا الدور كل ما عداه : المرأة ـ الزوجة، المرأة ـ الأنثى، المرأة ـ العاملة، داخل أو خارج البيت. فبدون تركيب صورة المرأة من هذه الصور المتعددة لا يمكن أن نكوّن صورة حقيقية للمرأة توجه تصوراتنا ومن ثم اعلامنا، ويزيد من فداحة جوانب القصور هذه في أجهزة الإعلام أنها تابعة للدولة وتعاني في نفس الوقت من رقابة ضمنية وضميرية وذاتية. يحكم الرقابة الأولى الدور الرسمي، ويحكم الثانية الخوف من الأجهزة العليا ويحكم الثالثة الخوف الموروث الديني والأخلاقي. ولذا لا تجد الصورة السوية طريقها الى وسائل الاعلام.

إن ما يمكن تسميته بالتحيز الحضري في هذه الأجهزة يلغي وجود الريفيات وهن الأغلبية في تعداد النساء. وقد أشرنا الى ذلك في البداية. وهذا يجعل الإهدار الذي يصيب المجتمع والدولة كبيراً. فهو موجه إلى أقلية غير منتجة، ويوطد في نفس الوقت لا إنتاجية الأغلبية العظمى من الريفيات اللواتي يقعن تحت السيطرة السحرية للإعلام المسموع والمرئي فيقلدن من حيث يردن أو لا يردن نمط المدنية المشوُه في السلوك واللبس والتجميل. وما ظاهرة انتشار الشرشف والإمتداد السرطاني له إلا احدى هذه الأشكال المقلدة المشوهة. من حيث أن الريف اليمني على إمتداد قرون لم يعرف الشرشف بينما في الأعوام الأخيرة وتحت ضغط هذا التأثير انتشر بشكل كبير.

اما إهمال برامج الأطفال وضحالة الانتاج المحلي لها وعدم تخصيص ساعات مناسبة لها في الإذاعة والتلفزيون فيدل على ضعف الإحساس بالطفل ومكانه في المجتمع. وهو ضعف يعبر عن نفسه بقوة في برامج التعليم والتربية والتخطيط الاقتصادي. ومن ثم لابد أن يكون الإهتمام بالطفل جزءاً لا يتجزأ من الاهتمام بالأسرة. والأم والطفل ركنان أساسيان فيهما. وأي تصور لإعادة إنتاج المجتمع في المستوى الكبير لا يمكن أن يكون فاعلاً ومثمراً وذا صفة عصرية إلا بتصحيح الإختلال القائم داخل الأسرة وهي البنية الأساسية للمجتمع.

إن النظر الى المرأة على أنها الجانب الآخر للرجل، أو الرجل على أنه الجانب الآخر للمرأة ينطوي على تصور يتضمن تقابلاً أو تعارضاً بين الرجل والمرأة. وليس على تكامل دوريهما وتكافؤ هذين الدورين معاً.

المرأة والعمل والإعلام

تؤكد دراسة ميدانية أجرتها منظمة دولية قبل أعوام أن حل مشاكل الأمن الغذائي ومشكلة توافر المدرس المحلي والطبيب والممرض كلها مرهونة بتحويل أساسي في عمل المرأة في الريف. وفي اليمن ٨٧,٥٪ من المزارعين نساء، وقد ترتب على الهجرة الخارجية تأنيث الأسرة أي أن تقوم المرأة بدور الأب والأم معاً، وهي مشكلة واجهتها دول عربية مثل مصر، وغير عربية كتركيا، من جراء عواقب الهجرة الخارجية، ولم تحل هذه المشكلة تماماً بعودة المهاجرين بعد حرب الخليج. فإن نزوح الرجال المستمر من الريف الى المدينة في تزايد، وهكذا تصبح الهجرة الداخلية سبباً في تأنيث الأسرة وإن كان في صورة أخف من السابق. ولكن لن تحل المشكلة إلا بجعل الريف مكاناً للعمل المنتج والحياة الكريمة. والإهتمام بعمل المرأة يعني نقل الإهتمام من المدن الى الريف، حيث القوة العاملة الأساسية وكذلك أغلبية السكان.

وعمل المرأة الآن يستغرق كل وقتها في الحقل والمنزل بينما إنتاجيته متدنية، ولا يكاد يترك لها مجالاً تتنفس فيه. إن حل المشاكل الكبرى المذكورة يرتبط مباشرة بمديونية البلاد التي يترتب على عدم

حلها تفاقم هذه المشاكل. ولا يزال المدرسون والأطباء والمدرسات العرب والأجانب يكوّنون نسبة عالية في كل مجال وهي نسبة تميل الى التزايد كل عام. وفشل نظام التعليم العام والعالي في حل هذه المشاكل ولو جزئياً.

إن عمل المرأة مرتبط بقضية القضايا الوطنية : التبعية في كل تلك المجالات. ولعل خطورة القصور في مجال التربية والتعليم والتطبيب اكثرها تأثيراً في بنية الأسرة والشخصية الإنسانية التي لا تكفي البتة الأناشيد الوطنية والإحتفالات والعطل الرسمية لصوغها. بل تحتاج في العمق الى تربية تشمل الحضانة والأسرة والمدرسة والعمل. والخطوة الأولى نحو تلك الأهداف الكبرى لابد أن تكون محو الأمية الأبجدية العالية بين النساء، وجعل التعليم الأولي والفني مرتبطاً بالتمية في كل أنحاء اليمن، بدلاً من النظام التعليمي القائم والذي ثبت فشله في كل المستويات في حل مشكلة الأمية الأبجدية وفي تكوين مهارات وخبرات مفيدة في مجال الإنتاج بدلالته الواسعة.

هذا على المستوى الوطني العام، أما على المستوى الفردي أو الأسري فإن اختيار المرأة للعمل الجاد داخل المنزل لا يجب أن ينظر اليه على أنه عمل غير إنتاجي فهو في حقيقته في صلب عملية الإنتاج الإجتماعية ولا يمكن أن يعد العمل في التدريس وفي دور الحضانة منتجاً ثم ينكر ذلك على العمل في المنزل. والبديل عن ذلك هو عمل المربيات الأجنبيات في الوسط الاجتماعي الفني والمترف، مع كل ما يعنيه ذلك من تأثر الطفل، بثقافة أخرى، لا نقول إلا أنها ليست ثقافتنا دون أن نحكم عليها أي حكم قيمي محبذ أو رافض. إن مشقة العمل معاً في المنزل وخارجه تطحن المرأة في كل مكان، هذا الجمع بين عملين

ضرورة لإثبات حقها في الاستقلال الاقتصادي وحقها في أن تكون شخصية معنوية. فالسفور يعني الوجه وهو يعني الشخصية والكرامة والإستقلال وهو ما لا يتأكد إلا بالعمل.

إننا نرفض النمط الشائع من حياة المرأة والمتمثل في البقاء داخل المنزل دون عمل، لأنه يحرم المرأة بوصفها إنساناً من مقومات الشخصية : كما يعزلها عن كل أشكال التضامن والتعاطف الذي تعرفه المرأة العاملة في الريف.

وهذه الأشكال من التضامن والتعاطف هي قيم ومعان تقلل من شظف العيش وتجعله محتملاً. ولكن تلك القيم تغيب في بريق الذهب وأدوات الزينة والبطالة والتي تعجز كلها عن أن تكون بديلاً إنسانياً للعمل. كما تدمر في نفس الوقت كل فرصة لتكوين أسرة سعيدة حقاً. لأنها تؤكد أن المرأة لعبة الرجل، وأن «بيت الدمية» لا يصلح أن يكون مدىً رحباً تنمو فيه علاقات مثمرة إنسانياً واجتماعياً ووطنياً.

والإعلام لا يقوم بأي جهد للدفاع عن صورة المرأة المنشودة إلا فيما ندر، وإذا ما تطرق الى ذلك فانه لا يتجاوز الشكل الخطابي في المناسبات والوسائل المعلبة ولا ترتقي جميعها الى مخاطبة المرأة كإنسان، وإلى الكف عن معاملتها كما لو كانت شيئاً من الأشياء متاعاً أو أداة في عالم الذكور.

إن القصور الشديد والفاضح في الدراسات الإعلامية في هذا المجال يعطي انطباعاً بأن المشكلة هامشية أو أنها غير موجودة، وإلا لزاد الاهتمام بالعمل في المنزل بإعتباره طاقة انتاجية من الدرجة

الاولى، وليس استمراراً للنظرة القديمة، التي لن تتخلص في حال وجودها من الصور النمطية المتسربة مع الأفلام والتي تنشر وعياً زائفاً عن دور المرأة في المجتمع وموقعها.

إن الصورة الأنموذج التي تنسجها هذه الأفلام تكمل إغتراب المرأة عن الواقع اليمني، إذ تنسج صورة الأبطال والبطلات من عوالم نائية وغير واقعية أساساً في بيئتها الأصلية (الهند، أو مصر أو لبنان أو الشام).

إن الإحجام عن تقديم صورة محلية تنافس في الوعي تلك الصور يجعل من هذه الصور المستوردة المثل والأنموذج الوحيد الماثل أمام الوعي والذاكرة ويزيد من ترسيخها ومن ثم استيراد أنماط السلوك الاجتماعي والميل الى الاستهلاك واللهو البريء وغير البريء، وكلها معلبة وجاهزة في الأغاني وأفلام الفيديو والمجلات الملونة.

إن مقاومة هذا الطوفان لا تكون بالرفض والإنكفاء على الذات، ولا بالمنع والتحريم لأن كل هذه الاستجابات لا تدل إلا على العجز، ولن ينفع إلا تقديم الصورة الإيجابية في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب فهي وحدها القادرة على زحزحة تلك الصور الأخرى، وتلك مهمة شاقة وطويلة تتطلب جهوداً متوالية وسياسات ذكية ونشيطة في التطبيق لا نرى بوادرها في عمل هذه الأجهزة.

إن تحرير نظرة المجتمع الى العمل من صورته الموروثة هو الآن في مقدمة أهداف التعليم والتربية، فالعمل لا يزال في نظر فلسفة التعليم القائمة شيئاً محتقراً وجزءاً من عالم الحاجة والضرورة وهو

يرتبط في الأذهان بالفئات الدنيا في المجتمع ولاسيما حين يبتعد عن المظاهر العصرية التي تجسدها الآلات والمكاتب ونحن ندرك صعوبة جعل العمل جزءاً من الخبز الروحي وقيمة انتاجية أساسية بدلالتيه العملية والخلقية في بنية اقتصاد تابع، وفي حضور قوي لتقاليد بدوية وقبلية ذات عمق بعيد في الشخصية الأساسية، وفي تصورها لمكانها في الحياة والكون والتراتب الاجتماعي. وما لم يصبح العمل جزءاً من تعليم بناتنا وأبنائنا منذ الصغر فإنه يصعب أن يكون التعليم جزءاً أساسياً في التنمية. أي استثماراً في العقول والطاقات الذهنية. وفي هذا المستوى يمكن أن تكون المساواة كاملة، مع ادراك التمايز بين وضع الذكر والأنثى. وقديماً قالوا «الميزة لا تقتضي الأفضلية» إننا نؤكد هنا على العمل لأنه وحده القادر على تغيير مكانة المرأة والرجل معاً ويضع حداً للحالة التي تزداد بؤساً مع ازدياد المسافة التي تفصلنا عن العصر. وعندئذ فقط سوف تختفي البطالة كما نتصورها بأفكارنا المسبقة، لأن دخول أعداد كبيرة من الرجال والنساء الى مجال العمل لا يعني أنهم يعملون فعلاً، اذا حكمنا على أعمالهم بمعايير الانتاجية في جميع المجالات. وهذه المشكلة هي عقدة العقد كلها. وعلى حلها يتوقف مصير عمل المرأة والرجل كل على حدة بل مصير العمل الانتاجي كله الذي يجسد سيادة البلاد ومكانتها وتحضرها.

استنتاجات

١ . إن السبب الأول للقصور في كل ما له صلة بقضية المرأة يكمن في عدم تبلور تصور واضح مبلور نظرياً لدى الهيئات والمنظمات الاجتماعية، وكذلك في مؤسسات الحكم. ويزيد هذا القصور سوءاً الحضور والتأثير القوي للتقاليد واستخدامها لإغلاق كل باب أمام المرأة ومن ثم الحيلولة دون مشاركتها في بناء المجتمع. ولعل الخطوة الأولى تتمثل في :

تعديل قانون الأحوال الشخصية حتى يحفظ للمرأة حقوقها وكرامتها، ومن دون ذلك التعديل لن تتمكن من المشاركة في المسار الديمقراطي بصورة إيجابية، مما يعطل ركناً أساسياً من أركان التجربة السياسية الجديدة. وقد أثبتت المرحلة المنصرمة من مراحل الانتخابات أن الوعي التقليدي والتمسك القوي من قبل الرجل بحقوقه المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية، كان عائقاً أمام المشاركة المنشودة للمرأة اليمنية وأوضح صور الهامشية لقضية المرأة في وعي السلطة وعند الأحزاب معاً تجسدت في التمثيل الرمزي لإمرأة واحدة كعضو في اللجنة العليا للإنتخابات، وقد ظهرت تلك الهامشية فى التطبيق في إرجاء

الإنشغال بدوائر المرأة الى ما قبل عشرة أيام من نفاد موعد تسجيل الناخبين، وفي غياب المرأة من رئاسة لجان المناطق الأساسية باستثناء لجنة واحدة. وكأن المشاركة تعني أن يقتصر حق المرأة في الانتخاب والترشيح على إنتخاب الرجل. لقد كانت البداية أكثر من متواضعة ولو كانت أفضل لازداد عدد المسجلات الناخبات عن النصف مليون.

٢ - يتجلى الحضور السلبي للتقاليد في المستويين الرسمي وغير الرسمي في :

آ - عدم تكامل الفعاليات الأدبية والفنية والاجتماعية بحيث تصب جميعها في نشاط اجتماعي متكامل يخرج قضية المرأة من جمودها، ويجعلها عاملاً مؤثراً في تطور المجتمع ولا تكمن المسألة في تخصيص ركن للمرأة في الإذاعة أو الصحافة أو التلفزيون، فقد كانت قضية السفور والحجاب في مصر في مطلع القرن وفي عدن منذ الأربعينات قضية القضايا من دون تخصيص ركن أو عمود للمرأة وقضاياها. لأن افراد ركن للمرأة هو في حد ذاته عزل ضمني لقضايا المرأة عن القضايا العامة للمجتمع إلا أنه من الواجب التأكيد في هذا السياق على ضرورة تكريس عدد من الساعات والصفحات والبرامج لعرض قضايا المرأة والطفولة لأنها مفرطة في تواضعها اذا ما قيست بالبرامج السياسية والدينية والترفيهية من أجل أن تغدو قضية المرأة هماً وطنياً عاماً.

ب - لا يزال الإهتمام ضعيفاً بتطوير القيم والمفهومات والتصورات في كل ما له صلة بدور المرأة. إن التنوير الذي يمكن أن ينشره الإعلام يمكن أن يكون أسرع تأثيراً من القوانين واللوائح، كما أنه وحده في خاتمة المطاف يشكل فعلاً أساس المطالبة بهذه القوانين واللوائح، وضمان تطبيقها. ومن دون هذا التنوير ستستمر

الحيرة الناتجة عن تجاذب قطبي التقاليد والتطور لقضية المرأة والتي لا بد من حسمها بتبني قضية التطور. لأن فيها بلا شك مصلحة المجتمع، ومن دون هذا التبني ستظل قضية التحديث والتقدم برمتها تراوح في مكانها سؤالاً حائراً كما كانت منذ فجر النهضة في العصر الحديث.

ج ـ لا يستقيم أي تصور لتجربة ديمقراطية إلا بافتراض دور قوي لمنظمات المجتمع المدني وهيئاته لهذه التجربة الديمقراطية وللأحزاب، ولا يتأتى ذلك إلا بأن تكون قضية المرأة في صلب البرامج النظرية والتطبيقية وبأن يكون الدور الرائد في هذا السياق للمنظمات النسائية والنقابية.

د ـ التخلص من العمومية المفرطة في مخاطبة المرأة والتركيز على مخاطبتها بما تمثله : الأم التي تعمل في المنزل، والمرأة التي تعمل في الريف، والطالبة والموظفة حتى لا يترسخ الانقسام القائم بين من تعمل في المنزل ومن تعمل خارجه في المدينة والريف. وفي هذا السياق لابد من إهتمام خاص بالمرأة العاملة في الريف، وجعل تأهيلها العملي والعلمي من المهام العاجلة، وهذا ما تفرضه ظروف التطور التي تشترط الماماً عملياً بالمهنة، وينبغي للإعلام أن يساهم في هذا الصدد بدور في التنمية، لأنها بلا شك أحد الوجوه الأساسية في حركة تحرير المرأة في كل المجتمعات العربية.

هـ ـ رفع درجة الإهتمام بقضية المرأة في الإعلام الرسمي الى مستوى وضع مؤسسي وتنفيذي. وعندئذ فقط يكون إشتراك المرأة في تلك المؤسسات مؤثراً، إذ أن وجود عدد كبير من النساء لا يمكنه في حد ذاته أن يغير بصورة آلية صورة المرأة في وعي المجتمع.

المرأة والديموقراطية

د. رؤوفة حسن الشرقي

مقدمة

ليس من السهل أن نبحث في شؤون المرأة أو نطرح قضاياها في معزل عن العلاقة الديناميية بين المرأة ودورها من جهة وبين البنى الاجتماعية من جهة أخرى. فثمة مكونات رئيسية للنظام الاجتماعي تسهم في تشكيل الأدوار الاجتماعية للمرأة وهي تشمل الأسرة والمؤسسات التربوية والتنظيمات والأحزاب السياسية والحركات النسائية ومؤسسات الإعلام والثقافة والفنون وأشكال التعبير المختلفة وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية الأخرى وكلها تؤدي وظائف معينة للحفاظ على إستمرار المجتمع كما هو في حالة الأنظمة التقليدية أو لدفع المجتمع على طريق التقدم والتغير دون أن يفقد توازنه في الأنظمة الثورية، وهذه المكونات هي المسئولة على نحو ما أو آخر في تحديد مكانة معينة للمرأة.

ومن خلال دراسة واقع المرأة العربية نجد خطين متوازيين يسير كل منهما دون أن يتقاطع مع الآخر. فهناك الخط الذي ارتبط بالحكومات سواء الثورية أو التقليدية منها والذي أدى الى تغيير أوضاع شريحة من المجتمع قريبة أو متأثرة أو مستفيدة من هذه السلطات فاكتسبت بالتالي مصالح عادت على نحو أو آخر بالفائدة على نساء هذه

الشريحة. (وأختار تعبير شريحة بسبب صعوبة وضع تحديد طبقي لها) وقد مثل ذلك إستجابة للتغيرات البنائية الكبرى التي تشهدها المجتمعات العربية حالياً وأدت الى ظهور أزمات اجتماعية حضارية تتعلق بشخصية المرأة وتكوينها وتحديد إتجاهاتها ومكانتها.

والخط الثاني هو واقع الغالبية العظمى من الشعوب العربية التي لم يمسها هذا التغيير إلا على نحو هامشي وغير مؤثر وظلت بالتالي المؤسسة التقليدية المرتكزة على السلطة الأبوية والنظام القبلي والعشائري على ما هي عليه فاستمرت المكانة المتدنية للمرأة كنتيجة مباشرة للنظام الاجتماعي السائد ولطبيعة البنى الاجتماعية التقليدية والكيفية التي تم بها تقسيم العمل والمشاركة في العملية الإنتاجية.

لقد استمر الحفاظ على النظام القبلي والعشائري داخل المجتمع العربي بحيث اصبحت العشيرة الأقوى والأكثر سيطرة ونفوذاً نتيجة إمتلاكها أكبر قدر من الفائض الاقتصادي هي العشيرة الحاكمة تدين لها بالولاء بقية القبائل.. وأصبح تشجيع ذلك النمط من العلاقات القرابية عملية مناسبة للوضع الجديد حيث تجمع الناس حول نظام إجتماعي يسهل التحكم فيه والتعامل معه. كما أن بذر الخلافات بين القبائل جعل منْ العائلة أو القبيلة ركناً أساسياً في البناء الاجتماعي الجديد فالزوجات وعددهن والأبناء من الذكور وعددهم ومركز الرجل في الأسرة أصبحت معالم رئيسية للعلاقات الاجتماعية ومن هنا فان علاقات الزواج والمصاهرة لم تتغير كما لم تتغير علاقة المرأة بالأسرة واستمرت العلاقات الاجتماعية التقليدية تضبط التغير الاجتماعي وتقف في وجهه ليكون أقل ديمقراطية ولكن من دون أن يقيد عملية إنتقال العائلات أو العشائر من مركز اقل الى مركز أعلى أو العكس تبعاً للثروة أو الارتباط بالسلطة.

بمعنى آخر فإن عملية ضبط التغير الاجتماعي لم تتم على نحو صارم إلا فيما يتعلق بالمرأة وفي إبقاء أوضاعها كتابعة تنعكس عليها تغيرات من تتبعه دون أن يكون لها قدرة على الفعل المستقل أي على أن تكون عامل تغيير مستقل وغير تابع.

وبرغم التركيز على النظام القبلي والعشائري داخل المجتمع العربي الا أن واقع التغيرات المعاصرة قد أدى على نحو ما الى تحول المجتمع من مجتمع قبلي يرتبط بعلاقات قرابة حقيقية أو مفترضة الى مجتمعات تابعة أدمجت على فترات في السوق الرأسمالية الغربية بتأثير الاستعمار المباشر أو غير المباشر. وبالتالي فإن هذه المجتمعات فقدت قدرتها الإنتاجية وعجزت عن تحقيق الإنتاج الذاتي لتتحول الى سوق إستهلاكي للسلع الغربية ومصدر رئيسي للمواد الخام التي تصدرها لتعود الى استيرادها من جديد على شكل سلع مصنعة.

هذا الإستعراض الموجز لبعض جوانب الواقع العربي يقودنا الى الدخول في تفصيلات أكثر تحديداً عن واقع المرأة العربية في منطقة محددة هي اليمن.

يتم هذا الطرح بناء على مجموعة الدراسات التي سبق وأن اهتمت بالمرأة اليمنية من جهة وبناء على دراسة ميدانية لم تكن تستهدف المرأة وحدها بل كانت تستهدف دراسة أثر الوسائل الاعلامية في التغيير الاجتماعي داخل المناطق الريفية.. ولكنها بالضرورة قد تلمست واقع المرأة في هذه المناطق.

يضاف الى ذلك دراسة أولية عن المرحلة الانتقالية وتجربة الديمقراطية في اليمن.

ملامح عامة

الجمهورية اليمنية القائمة اليوم والتي تشكلت من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي دولة في حالة انتقال نحو توحد كامل.

وهذا الانتقال ربط تحقيقه بعملية ديمقراطية تتضمن حرية التعبير وحرية الصحافة المكتوبة وتعددية الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية. ولكن كل هذه الاجراءات تجري في اطار واقع له ملامح خاصة لابد من التنبه لأهميتها داخل العملية كلها.

من أبرز هذه الملامح انتشار الأمية وخاصة بين النساء حيث تصل الى ٩٠٪ وبين الرجال ٧٦٪ والأمية الكتابية بشكل عام تعني الحرمان من ديمقراطية الحصول على معلومات دقيقة ووافية عن مختلف أمور الحياة الجديدة. كما يعني انحصار التمتع بديمقراطية الصحافة على من يجيد القراءة والكتابة فقط. يأتي بعد ذلك مباشرة واقع التركيب الاجتماعي القبلي والعشائري الذي يقوم على نظام يتغلب فيه العرف على القانون. وهو واقع يضع المرأة في مكانة أدنى من الرجل بحيث

تصبح مسؤولة عن تأدية مهام وواجبات محددة ومرسومة لها منذ الولادة دون أن يصحب ذلك أية حقوق مقابلة للجهود والواجبات المطلوبة.

فاليمن الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة حيث يعمل بها ٨٠٪ من السكان من بينهم ٧٥٪ من النساء كنتاج لهجرة الرجال، يوجه جهود التنمية الزراعية نحو ٢٥٪ من السكان العاملين في الزراعة وهم الذكور. وفي القطاع الحكومي لا تزيد نسبة النساء عن ٥٪ من مجموع العاملين فيه، اضافة الى ان هؤلاء العاملات هن في مواقع عمل بعيدة عن صناعة القرار أو التأثير فيه باستثناء عدد قليل من النساء العاملات والحاصلات على مواقع قيادية أعلاها نيابة وكلاء الوزارات.

المرأة والديمقراطية في اليمن

بالنظر الى ما سبق فإننا نستطيع القول ان العملية الديمقراطية اليوم مرتكزة على اقلية من السكان تجيد القراءة والكتابة أغلبها من الرجال الذين يتركزون في المدن ويضعون للنساء قراراتهن السياسية ضمن اطار الدور التقليدي المرسوم لهن في الماضي. وقد يبدو ذلك متناقضاً مع حقيقة ان اشراك النساء في العمل السياسي داخل الأحزاب أو دفعهن نحو قيد أنفسهن في سجل الناخبين هو دور حديث ومتطور.

لكن النظر الى المسألة بنوع من التأمل سيوضح ان هذا الاشتراك قائم على الالتزام بحدود مرسومة لا يمكن تجاوزها. فجميع الأحزاب السياسية لها أعضاء نساء تنشط أغلبهن ضمن اطار يسمى «القطاع النسائي» ما بقي من الأعضاء في الحزب لا يسميهم أحد «القطاع الرجالي». ولا يوجد من النساء من ينشط في المجال السياسي خارج اطار الأحزاب سوى عدد قليل جداً. وفي الجانب القانوني فقد حاولت الدولة أن تقوم بالدور الثوري المطلوب عن طريق سن القوانين التي

تعطي المرأة الحق المتساوي مع الرجل دون أن تتوفر للدولة فعلياً القدرة على الالزام بتطبيقه.

وفي نفس الوقت تكرر حدوث حالات تناقض واضحة في هذه القوانين وبين بعضها بعضاً فعلى سبيل المثال ينص الدستور على الحق المتساوي للمرأة مع الرجل ثم تأتي قوانين أخرى وتضع حدوداً لهذه الحقوق.

ولعل أبرز أوجه التناقض القانونية متمثلة في قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية، برغم المحاولات المتعددة من قبل الحركة النسائية ومن النساء المثقفات في البلاد لكي تبقى لهن على الأقل الحقوق التي كانت في المحافظات الجنوبية قد استطعن الحصول عليها. ولعل الاهتمام الملح أمامنا الآن هو الدخول مباشرة داخل الظروف الحالية للمرأة اليمنية باعتبارها مشاركة في معمعة التجربة الانتخابية للبلاد كناخبة ومرشحة.

ثمة نوعان من التعامل مع المرأة يسيران ضمن وجهتي نظر على نحو متناغم مع التقليد المعتاد تاريخياً. فمن ناحية على المرأة أن تقوم بدورها السياسي المطلوب في عملية القيد والتسجيل وهو واجب لابد لها من تأديته. ومن ناحية أخرى فإن الترشيح هو قضية رجالية ينبغي على النساء العمل على تأكيدها بعدم ترشيح أنفسهن أو عدم التصويت لمرشحات من جنسهن.

وفي سبيل هذه الاستراتيجية تم حشد النساء بكل الوسائل لتسجيل أنفسهن واستخدمت لذلك وسائل الاعلام الرسمية والحزبية. ومنح

رجال الدين رضاهم وموافقتهم على أن تقوم النساء بتصوير وجوههن لأن الضرورات تبيح المحظورات.

وتلا ذلك حملة هادئة مدروسة في الصحف والاذاعة والتلفزيون تزيد أو تقل في وسيلة عن أخرى ومن اتجاه سياسي الى آخر تؤكد جميعها على ضرورة ترشيح الرجل الصالح أو الرجل المؤهل أو حتى الرجل الرجل.

وجرى كل ذلك ضمن اطار مغلف من الحرص على النساء وعلى حياتهن وضرورة استمرار بقائهن في بيوتهن بغض النظر عن قدراتهن خارج اطار الطبخ والأعمال اليدوية.

ولا يشكل عمل المرأة في المنزل من الصباح حتى المساء أمراً ذا بال طالما أن عمل المرأة هنا لا يزيد عن استمرار وضعها كمواطنة من الدرجة الثانية.

ورغم كل ما سبق فقد حاولت بعض الأحزاب أن تقدم مرشحين لها من الذكور والاناث وكانت أعلى نسبة من النساء المرشحات تمّ تسجيلها لا تزيد عن ٣٪ من عدد المرشحين ولم تجازف أحزاب أخرى بأية مخاطرة من هذا النوع.

وتقدمت نساء مستقلات باتجاه محاولة لم تكن سهلة ولكن الهدف الرئيسي منها هو اثبات الحق الذي أقره الدستور. هذا الحق الذي كان قد حجب عن النساء في انتخابات عام ١٩٨٨ م في الشطر الشمالي من الوطن.

ومهما كان عدد النساء اللواتي سينجحن في دخول البرلمان، فإن النتيجة الهامة هي أن الأمور لا تزال في بدايتها. ولابد للنساء من التضامن والعمل مع الرجال في سبيل القبول بأدوار جديدة لهن تحتّمها سنة الحياة والتطور.

وأنا أزعم بأن الحركات الاسلامية المنفتحة على الاجتهاد والمرونة والمتحلّية والحريصة على جعل الاسلام يسراً لا عسراً هي التي تملك القدرة على منح النساء حقوقهن فعلاً ولا تحصر الحياة بالواجبات فقط. لكن المؤسف أن التفسيرات السائدة حالياً باسم الدين تنحو باتجاه جعل النساء رموزاً لوظائف جسدية محددة دون قدرات عقلية كاملة لها.

وتتجه التيارات السياسية الأخرى نحو المجاملة أو التهيب من الطعن في كفاءة المرأة فتتجنب الاعلان عن موقف مؤيد للمرأة الا في حدود اشراكها ضمن العضوية النظامية داخل الحزب أو التنظيم من أجل دفع النساء الى التسجيل أو الدعاية للمرشحين الذكور أو دفع النساء للتصويت لهم.

لا تشكل التجربة اليمنية حدثاً متميزاً في هذا الاطار فواقع النساء واحد في كل مكان وليست تجربة النساء في الجزائر ببعيدة عن الخاطر فقد كانت عملية تأدية الواجب في الموت والتضحية من أجل الاستقلال هو أقصى ما يمكن توقعه من المرأة لكن فترة الاستقلال لا تعني أكثر من قسمة المناصب بين رفاق الجهاد في حرب التحرير من الذكور.

استشراف المستقبل

إن اليمن اليوم مقدم على تغيرات كبيرة تتماشى بالضرورة مع اكتشاف البترول. وكما هو الواقع في تجربة الدول العربية المجاورة فإن تغيراً اجتماعياً جذرياً في واقع المرأة لن يحدث بل سيترسخ هذا الواقع على ما كان عليه وإن كان سيرتدي أقنعة ظاهرية من بعض أشكال التطور في البنيات الخدمية الأساسية من توفر للمياه النقية والكهرباء والمستشفيات والمدارس.

وهذا التنبؤ يصدق في حالة استمرار ميل الاتجاهات السياسية الى ترسيخ النظام التقليدي والمحافظة عليه. وكذلك في حالة انتصار الاتجاهات المعارضة لاي تطور في وضع المرأة. وبالتالي في وضع المجتمع ككل. وحتى خارج اطار التغير الذي قد يحدثه البترول فان استقرار واقع المرأة خلال ٣٠ عاماً من عمر الثورة يوضح أن خطاها تسير ببطء شديد وعلى نحو لا يتناسب مع اتجاهات التغير اللازمة لأحداث التنمية.

ولا توجد حتى الآن استراتيجيات وخطط واضحة تستهدف دمج

المرأة في عملية التنمية. وحتى أجهزة الاعلام التي تفتقد الى سياسة واضحة وموقفاً محدداً لدى العاملين فيها تجاه نوعية التوعية اللازمة لتغيير النظرة المتدنية نحو المرأة ودورها الانتاجي في المجتمع لا تقوم هذه الأجهزة الاعلامية بأكثر من التناقض فتارة تدعو الى موقف متطور ومنظور ثوري لدور المرأة وطوراً تؤكد على ضرورة استمرار الحال على ما هو عليه.

أما واقع المناهج التربوية فانه كواقع الحال في العالم العربي منقول عن تجارب غربية مختلفة وهو يخلق نوعاً من الازدواجية الثقافية والانفصام عن الواقع والتركيز على خلق كوادر من الموظفين دون أي اعداد للكوادر المنتجة التي تستطيع أن تقوم بدور نشط في التنمية الحقيقية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وقد لاحظت ميدانياً ان برامج التحديث في المشاريع الزراعية واستخدام الميكنة قد أدت الى ابعاد النساء عن هذه المشاريع لأن برامج الحكومة لم تستهدف النساء العاملات في هذا القطاع بالتوعية ولم تقدم لهن الحوافز للمشاركة. وبدلاً من دورها التقليدي المشارك مع الرجل في العمل الزراعي يصبح التحديث ترسيخاً لدور أكبر للرجل وإعطائه امكانيات تحكم أوسع.

المرأة
والديمقراطية والحداثة

أحمد علي الوادعي

- ١ -

في اليمن ثمة معطى عجيب جداً أثار التباساً عميقاً حول العلاقة بين مفردات عنوان هذه الندوة «المرأة الديمقراطية والحداثة».(١)

فقد جرت في عام ٨٨ انتخابات مجلس الشورى اليمني وصادف ان مجموعة من طلائع نساء اليمن المثقفات - عددهن سبع - قررن ترشيح أنفسهن الى عضوية المجلس، وبدا الأمر ساعتئذٍ مثيراً جداً وكانت ردود الفعل عند السلفيين عنيفة جداً، لكن العصريين أو الليبراليين كان موقفهم الاعتراض والطلب من النسوة الكف عن هذه الخطوة، فقد اجتمع الى هؤلاء السيدات مجموعة من كبار مسؤولي الدولة معظمهم من حاملي شهادات الدكتوراه، وممن تلقّوا علومهم في امريكا واوربا، وطلبوا اليهن عدم الترشيح، وكانت العلة التي طرحوها لتبرير سياسة التثبيط والتخلي ان الوقت غير مناسب، وان طموح المرأة الى المقعد النيابي فوق طاقة الواقع.

وحين بدأت انتخابات برلمان عام ٩٣ م حدثت المفارقة. فقد وجدنا التيار السلفي ومعه تيار الاسلام السياسي يدعو المرأة الى

---

١ - ندوة المرأة والديمقراطية والتحديث، صنعاء ١٤- ١٨ أبريل ١٩٩٣.

المشاركة في الانتخابات، وبدلاً من فتاوى التحريم والحظر والتأثيم لاشتغال المرأة بالسياسة والتي شهدناها في الانتخابات السابقة، أعلن السلفيون وأصحاب الاسلام السياسي سيلاً من الفتاوى الدينية التي لم تقف عند اباحة العمل السياسي للمرأة من خلال ممارستها حقوق الانتخابات البرلمانية، وانما انقلبت الفتاوى الى تحريض واسع النطاق على الاسهام النسوي في العمل السياسي استنفد كل بلاغة الخطاب الديني، وشمل أماكن العبادة ومنابر الوعظ على طول البلاد وعرضها..

ثم انضاف الى ما سبق من معطيات، معطى آخر صاحب الحملة الانتخابية للبرلمان الجديد، وهذا المعطى هو ان دعوة تيار الاسلام السياسي، أو خصوم الحداثة للنساء كي يمارسن حقوقهن الانتخابية، ويسهمن في العمل السياسي الطارئ كانت أعلى صوتاً، وأكثر الحاحاً، وتحريضية بل وفاعلية من دعوة تيار الحداثة، المتمثل في الأحزاب السياسية المصنفة في خانة التقدم، والتي توصف بانها القوة المهيأة تاريخياً وموضوعياً لانجاز المشروع الحداثي اليمني، فقد كان من السهل على أي متابع لمجريات الانتخابات البرلمانية أن يكتشف بان دعوة التيار الحداثي للمرأة كي تشارك في الانتخابات كانت خافتة وحييّة، وضعيفة الأثر، ولعل أحدا لا يستطيع أن يجادل بان الارتفاع النسبي لمعدل المشاركة النسوية في هذه الانتخابات يعود الفضل فيه الى تيار الاسلام السياسي، ومن يخاصمون الحداثة، وأن الأغلبية من المشاركات في هذه الانتخابات هن من نصيرات التيار الآخر..

تتجسد المفارقة في المعطيات السابقة في ان تيار الحداثة والديموقراطية وقواه الحقيقية كانت عاملاً معيقاً ومثبطاً لمسألة مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية، وممارسة حقوقها السياسية، وان التيار السلفي والخصم الحقيقي للحداثة والديموقراطية كان عاملاً حافزاً ومثيراً ومحرضاً في الموضوع ذاته.

بل ان المفارقة الصارخة هنا هي ان تيار الحداثة قد ضبط موقفه من الحقوق السياسية للمرأة الخاصة بالانتخابات على الأقل على ايقاع تبنّي الموقف السلفي واللاحداثي من تلك الحقوق السياسية. فحين خطر لتيار الاسلام السياسي عند انتخابات مجلس الشورى عام ٨٨ ان يعارض، ويحرم على المرأة ممارسة حقوقها الانتخابية ارتأى كذلك التيار الحداثي ان يطلب الى المرأة التريث في استعمال حقوقها السياسية بتعلة الواقع، والظروف غير المناسبة..

وحين رأى تيار الاسلام السياسي عند انتخاب برلمان عام ٩٣ م أن يؤيد حق المرأة، ويدعوها لممارسة حقوقها الانتخابية نهض تيار الحداثة يدعو المرأة الى الشيء ذاته وان بحماس فاتر وجدية ضعيفة..

ان هذه المفارقات تومئ الى كثير من الأمور :

أولاً : ان مفردات عنوان هذه الندوة وهي (المرأة الديموقراطية الحداثة) ليست وحدات منفصلة عن بعضها، أو مستقلة في تجسيداتها، ومستتبعاتها، وما تثيره من إشكاليات، بل على العكس فثمة أكثر من رابط قوي بين قضايا المرأة والحداثة والديموقراطية. انها مفردات قضية واحدة هي قضية النهضة والتقدم والمعاصرة في اليمن، فالقوى الاجتماعية التي تتحدث بالمفردات الثلاث واحدة اذ لا يمكن الفصم بينها. فمن ينتصر حقيقة للحداثة هو بالضرورة نصير للمرأة وللديموقراطية، والديموقراطيون حقيقة هم بالضرورة كذلك حداثيون، وأنصار للمرأة. ولا يمكن أن ينتصر للمرأة، ويؤمن بحقها في مواطنة كاملة من يخاصم الحداثة، أو الديموقراطية...

- ان المفردات الثلاث هي الأقانيم الثلاثة لمشروع النهضة اليمنية الذي شرع فيه اليمنيون منذ فترة طويلة.

وفي المقابل موضوعياً فان القوى الاجتماعية للتيارات المعادية

ليمن ناهض حداثي معاصر هي بالضرورة خصم حقيقي للديموقراطية والحداثة ولقضية مواطنة المرأة. فالقوى التي تخذل الحداثة وتؤثمها، تغلق الباب أمام أي تطور و أمام الديموقراطية أيضاً.

ثانياً : لم يكن مصادفة أن يُثار موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية عند كل انتخابات برلمانية، وانما هو الترابط الموضوعي بين الديموقراطية وبين قضية المرأة ـ المواطن، بحيث يستحيل تحقيق أي انجاز ديموقراطي في اليمن دون أن يمر عبر هذه القضية، لأن الديموقراطية تكون زائفة، اذا جاءت في ظل تغييب لنصف المجتمع.

- ان الديموقراطية ليست تقليعة ذكورية، ولا منطقة محتكرة من قبل الرجال، لانها لاتميز بين الرجل والمرأة، ولا ترى من المخلوقات غير الانسان.

ثالثاً : ان كفاح المرأة من أجل تحقيق كامل مواطنيتها وكامل وجودها بالأحرى، في مجتمعنا اليمني يضع المرأة في مواجهة كل تركة التخلف الحضاري لأمتها، ذلك أن الوضع المتدني للمرأة، ونقصان مواطنيتها واستغلالها ومنعها من ممارسة حقوقها، كل ذلك مرجعه الواقع الحضاري المتخلف لمجتمعها. أما انعتاقها من واقعها المحيط فلن يتحقق الا بانعتاق اليمن كله من وهدة التخلف، وبما أن الخيار اليمني الآن وكما يتردد كثيراً في الخطاب السياسي والعقائدي للقوى الاجتماعية الرئيسية في اليمن هو خيار النهضة والحداثة والمعاصرة كمدخل ضروري ولا بديل له من أجل الانعتاق التاريخي المطلوب من آثار التخلف المزمن، أقول بما أن الأمر كذلك فان المرأة وفيما هي تكافح من أجل حقوقها، ومن أجل مصالحها المادية والروحية، وفي سبيل تطورها وترقيها وتحررها

من الكوابح الاجتماعية، والضغوطات المختلفة، تجد نفسها تلقائياً في معمعان معركة الحداثة ضد التخلف الدائرة في اليمن. وهي بسبب وضعها التاريخي تقع في صف قوى الحداثة والمعاصرة بالضرورة، فاذا امتلكت وعياً عميقاً لوضعها التاريخي وشروط حياتها في اليمن، فانها ستقف حتماً الى جانب مشروع الحداثة والنهضة المطروح الآن، ولا تملك خياراً آخر غير ذلك، ولذلك يمكننا التأكيد بان النساء في اليمن هن قوة رئيسية في جبهة قوى الحداثة والديموقراطية، ان لم يكنّ القوة الرئيسية، وكذلك فان تحقيق المشروع الحداثي النهضوي لليمن هو الشرط التاريخي لانتصار قضية المرأة، والفرصة الوحيدة لاستعادة حقوقها..

ولكن القوى السلفية وتيار الاسلام السياسي وحركته يعلنون لنا بان الاسلام هو الحلّ لقضية المرأة، وانهم بصدد انجاز نظام اسلامي في اليمن يكفل حقوق المرأة ويحترم آدميتها وانسانيتها وحتى مواطنيتها، وخلال ذلك يزعمون أنهم سيحكمون البلاد ويسيرون شئون العباد على منهج القرآن، والسنة، وهو منهج الله العادل الحكيم ومنهج الله تعالى أعلم وأحرص، وأرحم بالمرأة وحقوقها من أي منهج آخر مهما بلغ ادعاؤه في حماية المرأة، والحرص على حقوقها، والعدالة في معاملتها.

■ لكن الأمر في الواقع ليس على ما يدعون، فمن الحق ان منهج الله أكمل المناهج وأوفاها، وأعظمها، ولكن هؤلاء الذين يدلّسون على المرأة يطرحون تصوراً بشرياً لمنهج الله وليس منهج الله ذاته، انهم يفهمون منهج الله على نحو خاص يتسم في أساسه بالتحيز ضد المرأة، ويقوم على رؤية ذكورية خالصة تنكر على المرأة كل فضيلة، ولا تترك لها سوى قضية النكاح والانجاب، والطاعة، ولذلك تخضع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بالمرأة لعملية تشويه قاسية من قبل

هؤلاء... إنهم يقدمون قراءتهم الخاصة لهذه النصوص، وهذه القراءة تقوم على الأسس التالية :

١ ـ المرأة موضوع جنسي بالأساس، ولذلك فهي مصدر اغراء لا يقاوم بالنسبة للرجل وبالتالي فهي مصدر غواية..

وبسبب هذه الرؤية فان حفرياتهم في النصوص الدينية (الكتاب والسنة) تستهدف تحديد القيود على المرأة بفرض الحجاب، والمنع من العمل، أو من المشاركة في العمل العام، والتهوين من دورها العام وتهويل وظيفتها كأم وزوجة وأخت.

٢ ـ المرأة مخلوق ضعيف ناقص، ولذلك يقرأون النصوص الدينية، بشكل يؤكد هذا النقص، ويؤكد نتائجه، فينقلب النص القرآني الى مجموعة من الزواجر والمحظورات والقيود التي تنكر على المرأة تولي الأعمال الكبيرة، أو الشؤون العامة وعلى الأخص الشأن السياسي.

والحق ان في النص القرآني والنبوي امكانية حقيقية لقراءة مغايرة تنقلب فيه تلك النصوص إلى نصير قوي وواضح للمرأة، ورغم ان هذه القراءة موجودة ومعروفة في التراث الفكري للمسلمين ومفسري القرآن وشارحي السنة وعلماء الفقه، الا ان هذا التيار يتعمّد تغييب هذه القراءة، بل وادانتها...

وعلى الضد من ذلك فان تيار الحداثة والنهضة في اليمن يملك امكانية تقديم القراءة الصحيحة للنصوص الدينية، بما ينظفها من التحيزات المضادة للمرأة، والتي تتضمنها قراءة السلفيين وحركة الاسلام السياسي، ولكن هذه القراءة رغم أهميتها وجوهريتها في سلم أولويات هذا التيار لم تطرح بعد، بل ولم تظهر ارهاصاتها حتى الآن، فما تزال النصوص الدينية حكراً على قراءة السلفيين الذين نصبوا أنفسهم قسراً سدنة لتلك النصوص لا يجوز لأحد من الناس منازعتهم سلطاتهم التاريخية عليها، وهذا يوقفنا على مفصل مهم من مفاصل

مشروع النهضة والحداثة اليمني وهو ان على قوى هذا المشروع ان تحرر النص الديني من أسر القوى السلفية، وتنهي احتكارهم المزمن لمنصب تفسيره وتأويله، وهذا معناه بالتحديد تحقيق اصلاح ديني يفتح النص على كل القراءات، والعقول، والأفكار، والرؤى، ويكشف جناية القراءة الرسمية (السلفية) على النص.

ان هذه القراءة ما تزال امكانية كما أسلفنا، ولكنها إمكانية حقيقية، ولعل خير تعبير عن هذه الإمكانية يأتي من الميثاق الوطني، وقد اخترنا هذه الوثيقة باعتبارها الوثيقة الرئيسية التي تلخص رؤية الحداثيين النهضويين، وهي رؤية وسط لم تسرف في طوباويات الرؤى القومية واليسارية التي أعلنت عن نفسها خلال عقدي الستينات والسبعينات من هذا القرن، كما انها لم تغرق في سلفية متزمتة مغلقة على العصر، كما هو حال الرؤى والمناهج التي يطرحها السلفيون وتيار الاسلام السياسي..

سنلاحظ في البداية ان الميثاق يؤسس نفسه على مرجعية رئيسية هي الشريعة الاسلامية ولذلك كان الباب الأول منه مكرساً لهذا الموضوع، ويقدم الميثاق الشريعة الاسلامية كاطار فكري عام يتسم بالمرونة والحركية والعقلانية.

فبعد أن يقرر شمولية الاطار الاسلامي يصور هذا الشمول على نحو متفتّح «انه شمول مرن» يصب الحياة في قوالب جامدة متحجرة ضيقة، ولكنه يضعها في اطار سماوي لا صلة له بالعقلية الكهنوتية ثم يترك للعقل في هذا الاطار حرية الانطلاق والاجتهاد والبحث والاستنباط واستحداث النظم والأساليب وتغييرها»[١].

ومن الواضح ان رؤية الميثاق للشريعة تقع على النقيض من الرؤية

---

١ ـ ص ٣٧ .

السلفية التي ترى الاسلام نظاماً مغلقاً، وكلمة نهائية قيلت مرة واحدة والى الأبد تتجاوز الشرط التاريخي، والعقل الانساني.

ان الرؤية الميثاقية للاسلام والتي تضمنها النص السابق يمكن أن تنحل الى العناصر التالية :

أولاً : ان مجمل المنظومة الفكرية للاسلام عبارة عن اطار سماوي عام مجرد للحياة الانسانية كما يرتضيها الله عز وجل، وجاءت الرسالة المحمدية من أجله.

ثانياً : وهذا الاطار لا يرسم تفاصيل حياة المسلم في خطوط ثابتة معطاة للانسان سلفاً والى الأبد، فاللوحة التي يحيطها هذا الاطار صناعة خالصة للعقل البشري، والاسلام ترك للعقل فيها حرية الانطلاق والاجتهاد والبحث والاستنباط واستحداث النظم والأساليب وتغييرها على حد تعبير الميثاق.

ثالثاً : ويؤكد الميثاق ضمن هذا النص ان النظام الاجتماعي والفكري للمجتمع الاسلامي هو حاصل جهد العقل الانساني في ممارسته حرية البحث والاجتهاد والاستنباط.

والمحصلة النهائية لهذا الجهد العقلي هي ثمرة اسلامية حقيقية كما يرى الميثاق، ولذلك نفهم من الميثاق ان الاسلام لا يتحقق في التاريخ من خلال تجاوز العقل الانساني، بل انه لا يتحقق الا به ومن خلاله.

رابعاً : ليس تحملاً على نص الميثاق اذا فهمنا منه ان النص الالهي (قرآن أو سنة) مفتوح باتجاه التاريخ، فهو مفتوح لكل ما هو عقلاني من رؤى ومناهج وأنظمة، ولكل ابداعات الناس، وليس ثمة دلالة ارثوذكسية لهذا النص ولذلك أعلن الميثاق في هذا النص رفضه القاطع للكهنوتية، وفي الوقت نفسه أطلق للعقل حرية البحث والاجتهاد. وتطبيقاً لهذه الرؤية أو المنهج فإن الميثاق يقرر مبدأ

المساواة التامة بين الرجل والمرأة، حينما يقرر بشأن حقوق وواجبات المواطن. «فكل مواطن في الشعب لا بد أن يعطى حرية تامة في حدود الشريعة والقانون، ليختار ما يشاء ويستعمل قدراته لانفاذ نفسه، جنباً الى جنب مع أقرانه في المجتمع، سواء كان ذكراً أو أنثى، فالمواطنون سواسية في حق التصويت وفي ابداء الرأي وفي كل الحقوق والواجبات..»[1].

ومع ان الميثاق لا يقدم تفسيراً للنص الديني الذي يجعل للرجل درجة على المرأة «وللرجال عليهن درجة» والنص الآخر الذي يقول فيه تعالى «الرجال قوامون على النساء» فان اقراره مبدأ المساواة باطلاقه الكامل للحقوق السياسيه لا يفهم منه أي تفضيل حقوقي أو سياسي أو أخلاقي في آيات الدرجة والقوامة السابقتين، وهو بالتالي يخالف التأويل السلفي لهاتين الأيتين والذي يجعل القوامة والدرجة تميزاً ذكورياً على المرأة في السياسة والحقوق والفضائل الأخلاقية والمواهب، وانه لمن الملفت للنظر ان الميثاق الوطني لم يستشهد من نصوص الدين سوى بنص المساواة وهو حديث «النساء شقائق الرجال» وفي نفس الوقت خلا الميثاق من أية نصوص متحيزة ضد المرأة او مقيدة لحقوقها السياسية وغير السياسية...

ومن المؤكد ان اية امرأة عاقلة في اليمن لا تملك إلا أن تكون مع الميثاق لأنه فيما يتعلق بحقوقها انجاز عظيم ومتقدم، ويقع على كاهل الحركة النسوية اليمنية مسؤولية كبيرة في الدفاع عن هذا المنجز، والحيلولة دون الانقضاض عليه من خصوم الحداثة والنهضة.

ولابد من التنبيه الى ان الميثاق مثله مثل الدستور مرشحان من قبل قوى سياسية فاعلة لحملة تطهير واسعة تنصب على الانجازات

---

١ ـ ص ٧٠ / ٧١ .

الرشيدة والمتنورة التي تحققت على صعيدهما، وكل المعطيات ترجح نجاح عملية التطهير هذه، فالحداثيون يقاومون مقاومة ضعيفة، وأحياناً كثيرة لا يقاومون، والحركة النسوية مثقلة بالتخبط والضعف بسبب حداثة نشأتها، وقصر خبرتها الكفاحية. ونتذكر هنا ان المرأة مع صعود التيار الثوري في السبعينات حققت أو بالأحرى حقق لها هذا التيار مكاسب عظيمة على صعيد حياتها المدنية، وذلك بسنّ قانون الأحوال الشخصية الذي صدر في عدن عام ٨٧، وتضمن جملة كبيرة من الأحكام استهدفت اصلاح العلاقة المختلة بين الزوج والزوجة وتحقيق مبدأ التكافؤ بين أطراف هذه العلاقة، وتوزيع الحقوق والالتزامات بشكل متوازن متعادل، وكان القانون المذكور أهم ما تحقق للمرأة اليمنية من مكاسب على الاطلاق.

غير انه حين جرى التشريع لقانون الأحوال الشخصية بعد قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ تم التخلي عن تلك النصوص واستعاد القانون الجديد جميع النصوص التي تجعل العلاقة الزوجية عملاً ارادياً ينفرد به الرجل، وعادت المرأة الى وضع الطرف السلبي في هذه العلاقة. والجدير بالملاحظة ان ذلك تم بسهولة ويسر... وباستثناء الاحتجاجات الصاخبة التي أبدتها النساء في حاضرة اليمن عدن، فان الأمر بدا، وكأنه لا يعني المرأة في اليمن، ولزم الحداثيون من الرجال تجاه الاحتجاجات والمعارضة النسوية لهذا القانون الجديد الصمت، واللامبالاة باستثناء مثقفي عدن.

ان اليسر الذي تم به التخلي عن قانون عدن للأحوال الشخصية وما حققه من مكاسب للمرأة قد يتكرر مع الميثاق الوطني عندما يحين الوقت لاعادة النظر فيه، ومن المؤكد أن أول ضحايا مراجعة الميثاق سيكون المبدأ الذي ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية والمدنية، وليس في الأفق ما يبعث الأمل في أن الحركة النسوية

والحداثيين من الرجال مستعدون لهذه المعركة، ونحن ندعو هنا الى الاستعداد لذلك منذ الآن، وهذا من أهم الأعباء الكفاحية لأنصار الحداثة والنهضة في اليمن، وللحركة النسائية على وجه الخصوص.

- ٢ -

لقد أشرنا سابقاً الى ان السلفيين وتيار الاسلام السياسي قد أفتوا بعدم أحقية المرأة في ممارسة حق الانتخابات البرلمانية عند انتخابات مجلس الشورى عام ٨٨، وحين رغبوا للمرأة بممارسة هذا الحق في انتخابات مجلس النواب الجديد عام ٩٣ أصدروا فتاوى مناقضة لا تبيح للمرأة حق الانتخاب فحسب بل وتحرضها على ممارسته باعتباره واجباً دينياً.

ان هذه المعطيات تكشف لنا بعضاً من أهم آليات العمل السياسي لهذا التيار :

أولاً : ان الديني يخضع للسياسي عند هذا التيار، كما ان دلالة النص الديني سياسية بالدرجة الأولى، ويفقد النص تأويلاته الأخلاقية والروحية لصالح الاعتبارات السياسية وينقلب الى مجرد أداة سياسية لخدمة الأغراض السياسية الآنية لهذا التيار فحين اقتضت حساباته السياسية تغييب الصوت النسائي عن الانتخابات النيابية حرم عليها ذلك بصورة قطعية..

وحين اقتضت الاعتبارات والحسابات السياسية حساباً آخر في ظروف مغايرة ألجأته الى الاستعانة بالصوت النسائي جرى استحضار هذا الصوت بصورة عاجلة وملحة وانقلب المحرّم ببساطة مذهلة الى واجب ديني يؤثم المرأة اذا هي تخلفت عن

أدائه.

ثانياً : غير ان تغليب العامل السياسي على الديني لا يعني ان الخطاب السياسي لهذا التيار يطرح نفسه باعتباره الصوت الأعلى، فالشعار على الواجهة، وكذلك الصوت، والعبارة، ويجب ان يكون كل ذلك دينياً، ولكن مشكلة هذا التيار هي ان هذا الشكل يجب أن يكون سياسياً، أي يجب أن يتمظهر السياسيُّ بالديني لكي يكون مقبولاً ومبرراً، واستحواذياً، ولأن هذا الخطاب لا ديموقراطي، ويصادر عقل المواطن ويزيف وعيه فانه لا يرضى من المواطن بأقل من الولاء والطاعة الخانعة وهذا الخطاب لا تؤديه اللغة السياسية، ولا تغني منه شيئاً، وإنما الدين فقط يمكنه أن يؤدي الوظيفة، ولذلك فان الطرح السياسي لهذه القوى يتلبس بالدين، وهو يتستر على أغراضه السياسية بالاستدعاء الدائم للنصوص الدينية...

ثالثاً : وبالنظر الى ما تقدم فان هذه القوى تثبت لنا من خلال مواقفها هذه أن معاني ودلالات النصوص الدينية عندها بشرية خالصة معطاة من العقل الانساني، ولذلك اختلفت دلالتها باختلاف الناس والظروف والاعتبارات الحياتية وأمكن لهذه القوى ان تخضع الآيات لدوافعها السياسية، فتحدد معاني النصوص وفق مقتضيات أغراضها السياسية وتمارس هذا العبث السياسي بالنصوص الدينية باسم الدين، وما علينا إلا أن نؤمّن على صنيعها اللاديني هذا، وأن نراه ديناً وتقوى وصلاحاً.

والمؤسف حقاً هو أنه بالرغم من فساد هذا المنهج ولا دينيته في التعاطي مع النصوص الدينية، ورغم الاستغلال السياسي الفج لتلك النصوص، فإن الحداثيين في اليمن لم يكتشفوا بعد السبيل الصحيح لفضح هذا النهج ومدى زيفه وهبوطه، ومصادمته للدين، ولا يبدو لي أن هذا في وارد تفكير ومخطط الحداثيين، والواقع ان الحداثيين يخذلون

قضيتهم وهم يحجمون عن تقديم قراءتهم الخاصة للنصوص الدينية مثلما يقدم تيار الاسلاميين قراءته الخاصة لتلك النصوص..

واذا كان موقف الاحجام هذا يبرره دعوى التماسك المنهجي، والاستقامة العلمية فان مقتضيات الدفاع عن الحداثة تحتم انهاء احتكار تيار الاسلام السياسي لسلطة تفسير النصوص الدينية.

إن الحداثة تأسيس لرؤىً ومفاهيم وسلوكيات ومعارف، ومناهج جديدة، وأهم من كل ذلك تأسيس لنظام اجتماعي جديد مكونه الرئيسي حرية الفكر والمجتمع المدني والديموقراطية والانفتاح على ثقافة العصر، واستيعاب منجزاته، الفكرية والعلمية والثقافية.

وفي مجتمع مسلم كالمجتمع اليمني يختزله الكثير من الدارسين وبحق الى انه مجتمع نصي، فان هذا التأسيس لا يمكن انجازه من وراء النص الديني أو خلسة عنه أو بتجاوزه، أو حتى بالتحايل عليه فالنص ساكن أصيل في حياتنا، ولا نملك سوى التعاطي معه وعلينا أن نتعرف عليه وأن نشكل له دلالتنا الخاصة، وأن تكون هذه الدلالة مكينة، وتتملك الشرعية التي تدّعيها القراءة الخاصة بتيار الاسلام السياسي، واذا كان الدين من أهم مكونات وعي الأمة، فإن الحداثة لابد أن تمر خلال الدين اذا أرادت أن تصل الى الواعية الجماعية للأمة.

إن الشرعية المعترف بها جماهيرياً للقراءة الخاصة بتيار الاسلام السياسي لا ترجع الى أمانة هذه القراءة، أو حصافتها أو موافقتها لصحيح الاسلام.. فقد رأينا سابقاً ان هذه القراءة محملة بفرضية سياسية لا تنطلي على أي عقل يقظ، وهي لذلك مرفوضة حتى من بعض رجال الدين، وهذا وحده كاف لأن يتشجع الحداثيون كي يقدموا قراءتهم الخاصة للنصوص الدينية، وهذا معناه انجاز علوم اسلامية جديدة...

المرأة والعمل السياسي

طيبة بركات

(هنالك تلازم بين الحالة السياسية والحالة العائلية.. فشكل الحكومة يؤثر في الآداب المنزلية، والآداب المنزلية تؤثر في الهيئة الاجتماعية...

ففي الشرق نجد المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحكومة.. وحيثما تتمتع النساء بحريتهن الشخصية يتمتع الرجال بحريتهم السياسية، فالحالتان مرتبطتان ارتباطاً كلياً.)

قاسم أمين

مقدمة

شهد اليمن ولأول مرة في ابريل ١٩٩٣ أحداث ميلاد التجربة الديمقراطية، وقد تم انجاز الفترة الأولى وهي مرحلة قيد وتسجيل أسماء الناخبين بكل ايجابياتها، وسجلت المرأة اليمنية حضوراً متميزاً، مقارنة بمشاركتها في الماضي، لا سيما في المحافظات الشمالية ـ وان كان هذا الحضور يعتبر ضعيفاً نسبة الى الحجم الديمغرافي للمرأة في اليمن، حيث بلغ عدد النساء اللاتي قيدن أسماءهن في كشوفات الناخبين حوالي (٥١٨,٢٤٤) امرأة أي بنسبة (١٦٪) تقريباً من عدد النساء اللاتي يتمتعن بحق الانتخاب وعددهن (٣,٢٠٦,٨٨٣) (حسب تقديرات الجهات الرسمية).

ونغتنم الفرصة هنا لنتحدث عن المرأة اليمنية وعلاقتها بالعمل السياسي، وتجدر الاشارة في البدء الى ان هذا الموضوع يفترض أن يدرس بدقة وتوسع، ولكن يحول دون ذلك ـ حالياً ـ ضيق الوقت المتاح لاعداد الموضوع وشحة المراجع التي توثق تاريخ نضال المرأة اليمنية ومشاركتها.

أما الأحزاب والتنظيمات السياسية فاكتفت بما ورد في وثائقها ـ برامجها ـ عن المرأة، ولم يصدر أي تحليل لأية قضية تخص المرأة، اللهم إلا ما ورد في بعض الصحف من مقالات، يمجد أغلبها عودة المرأة الى المنزل، وفي أحسن الأحوال نادى بعضها بحق المرأة في ممارسة محددة مثل التدريس والتمريض، على اعتبار أن في ذلك صوناً لكرامتها وحفاظاً على أسرتها.

وفي موضوعنا هذا سنتحدث بشكل سريع عن :

١ ـ المرأة اليمنية والعمل السياسي.

٢ ـ أسباب ضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي.

٣ ـ ملاحظات ختامية.

أولاً : المرأة اليمنية والعمل السياسي

١ ـ اذا عدنا قليلاً الى التاريخ نجد أن المرأة اليمنية كان لها فيما مضى حضورها السياسي فقد تربعت على قمة السلطة في اليمن إمرأتان هما الملكة بلقيس والملكة أروى بنت أحمد الصليحي، ويشهد التاريخ بأن فترات حكمهما كانت من أزهى الفترات التي مرت بها اليمن. وفي العصر الحديث يشهد التاريخ بأن المرأة اليمنية كانت دوماً شريكاً للرجل في صنع الأحداث وأن العنصر النسائي ظلّ وسيبقى جزءاً من الحركة الوطنية اليمنية، فعندما تعرض اليمن للغزو التركي وقفت المرأة اليمنية جنباً الى جنب مع الرجل في مقاومة هذا الغزو، ويرد على الدوام ذكر البطلة نخلة الحياسية من بنات صعفان التي قاومت الغزو التركي بسلاح الحجارة ولم يسكتها سوى ضرب المدافع.

وقد برزت في الثلاثينات بطلات شعبيات كأم أولاد أبو دنيا وفندة الدرويشة ويُروى انهما كانتا تصدان زحوف العساكر الإمامية رغم أن هذه المقاومة الباسلة انتهت بالإستسلام.

وفي الأربعينات كانت المرأة هي الجندي المجهول في الحركة الوطنية. فهي التي كانت تنقل رسائل المناضلين، وتنوب عن الأب في غيابه، وهي التي أستُهدِفت وتعرضت للسبي بعد فشل الدستوريين سنة ١٩٤٨ م، وقد تحملت المسؤولية تجاه الأسرة بعد مقتل المناضلين من عائليها أو سجنهم.

٢ ـ كان إضراب الممرضات سنة ١٩٦١ م احتجاجاً على اهمال حقوقهن في الأجر أول إضراب من نوعه عن العمل في عهد الأئمة، وأحد المؤشرات على قرب نهاية الحكم الإمامي في المحافظات الشمالية.

وحين قامت الثورة لتحرير الإنسان اليمني من حكم الأئمة خرجت النساء الى جانب الرجال في مسيرة حاشدة صبيحة يوم الثورة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ م بمدينة تعز تأييداً للثورة.

ولمع نجم بعض النساء المتحمسات مثل المناضلة أم الشهيد عبد الله اللقية رحمها الله.

ولم يمض على الثورة بضعة شهور حتى بدأ تعليم الفتيات واتسع مداه، وتأثرت فتيات المدارس بالمناخ الثوري، فشاركت الكثيرات منهن في الاتحاد الطلابي في المدن الرئيسية، وشاركن في المسيرات والمهرجانات الجماهيرية، وواصلت الممرضات العمل ليل نهار طيلة فترة حروب الثورة كواجب وطني.

وساندت النساء في عموم البلاد المقاومة الشعبية طيلة فترة حصار السبعين (ديسمبر ١٩٦٧م ـ فبراير ١٩٦٨م) وحملت عاملات

مصنع الغزل والنسيج السلاح لحماية المصنع في العاصمة صنعاء حتى هزم الحصار.

وخطت حورية المؤيد وفتحية الجرافي وفتحة النظاري أول خطوة نحو إنشاء إتحاد نسائي سنة ١٩٦٩م فقمعت محاولتهن من قبل السلطة، حيث تزامنت تجربتهن مع تراجع التيار التقدمي للثورة وصدور دستور ج.ع.ي سنة ١٩٧٠م بمادته الشهيرة رقم ٣٧ التي تحرّم العمل السياسي (وصارت الحزبية بجميع أشكالها محظورة). وفي مواجهة هذا الحظر وقمع السلطة لجأت القوى الوطنية الى العمل السري بكل مخاطره، واندفعت أعداد من الشباب والشابات للإنضمام الى هذه الأحزاب كوسيلة لإعادة الثورة الى مسارها الحقيقي. وتكونت خلايا سرية للفتيات في المدن الرئيسية وفي بعض المناطق الريفية لعبت دوراً مهماً في تشجيع الفتيات على التعليم وتوجيه نشاطهن الى العمل الجماهيري، فكانت الفتيات الحزبيات على قلة عددهن في طليعة المتطوعات، لمحو امية النساء، وشاركت فتيات مدينة الحديدة في أول تجربة نيابية (إنتخاب مجلس الشورى، مارس ٧١ م).

وجاء إفتتاح جامعة صنعاء سنة ١٩٧٢ م لتشكل مناخاً خصباً للنشاط الحزبي بين صفوف الطلبة والطالبات، وشارك الكثير من الطالبات في اللجان الطلابية التي تميزت بسيطرة الطلاب الحزبيين عليها، بل ان بيوت الطالبات عُرفت كل حجرة فيها بجماعة حزبية معينة.

وبعد حركة يونيه سنة ١٩٧٤ م تم تعيين عدد محدود من الفتيات في لجان التصحيح، وإن لم يكن لهن دور، نتيجة موت التجربة بموت صاحبها.

ومنذ منتصف السبعينات بدأت تتزايد أعداد المعلمات وخريجات الجامعات، وبُذلت من جديد محاولات متفاوتة لإحياء العمل النسائي،

فتكونت الجمعيات النسائية في المدن وقادتها ليلى الوادعي في صنعاء وصباح عبد السلام في تعز وطيبة بركات في الحديدة، ولكن السلطة جردت كل تلك المحاولات من مضمونها وأجبرت العناصر النسائية المتنورة على ترك النشاط النسائي وعينت قيادات نسائية موالية وفق ما رأته مناسباً لذلك.

أما المرأة اليمنية في الريف فقد حاق بها ظلم شديد حيث حرمت من العلم في أغلب المناطق، والحق بها الأذى المادي والمعنوي جراء قمع السلطة واعتقال عائليها وقصف الطيران للمناطق الآهلة بالسكان، بل وصل الأمر الى اعتقال بعض النساء الريفيات كوسيلة عقابية للمناضلين من عائليها.

كل ذلك أدى الى استجابة أعداد من النساء في المدن والأرياف للمعارضة وتعاونها معها خلال فترة العمل السري، وذلك بإخفاء المناضلين وطبع المنشورات وتوزيعها ونقل المعلومات والرسائل ونشر أفكار المعارضة بين صفوف الجماهير. ورغم أن تحرك الكثيرات كان نتيجة الإرتباط الأسري بالمناضلين إلا أن الجميع تحمل نتائج هذا التحرك وقدم التضحيات.

وعلى الوجه المقابل بدأت السلطة تفسح المجال لنمو التيار اليميني «تنظيم الإسلام السياسي» وسخرت له إمكانيات الدولة فبدأ يتحرك بحرية وجرأة كقوة وحيدة على الساحة، ورغم موقف هذا التيار المعادي لحقوق المرأة الا أنه أشد حرصاً على تنظيم أكبر عدد من النساء عن طريق الحاق النساء من أسر أعضائه ورفع الشعارات الدينية وافتتاح المدارس الخاصة لأبناء التنظيم ـ المعاهد العلمية ـ وقد لعبت الحاجة المادية وتدني مستوى الوعي دوراً كبيراً في الإقبال على هذا التنظيم.

ويتم تربية العضوات في هذا التنظيم على الطاعة التامة، ويتركز

دورهن على الدعاية للتنظيم، وتقوم المتعلمات منهن بالتدريس وإدارة المعاهد الخاصة بالفتيات، ويتم حشد العضوات في الانتخابات للتصويت لصالح مرشح التنظيم، كما حدث في انتخابات المجالس المحلية في اكتوبر سنة ١٩٨٥ م. ومجلس الشورى سنة ١٩٨٨ م. وفي أغسطس ١٩٨٢ م أنشأت السلطة مع حلفائها «المؤتمر الشعبي العام» كصيغة أريد لجميع القوى السياسية الإلتقاء حولها بعد اشتداد المواجهات بين السلطة والقوى الوطنية المعارضة. وتم تعيين عدد من النساء في المؤتمر الشعبي العام فقد عينت أسماء الباشا في اللجنة الدائمة للمؤتمر العام الأول أغسطس ١٩٨٢ م. لحقتها أمة العليم السوسوة في المؤتمر العام الثاني أغسطس ١٩٨٦ م الى عضوية اللجنة الدائمة.

وعلى العكس من أحزاب السلطة في البلدان ذات التجربة المماثلة لم يكن للمؤتمر الشعبي العام أي نشاط يذكر حتى قيام الوحدة سنة ١٩٩٠ م.

فقد أخمدت جميع الأنشطة الشعبية والجماهيرية ـ ما عدا اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ـ واستمرت الجمعيات النسائية في كل من صنعاء وتعز والحديدة تدار تحت الإشراف المباشر لمكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل، وانحصر نشاطها في فصول محو الأمية والتدبير المنزلي وتوزيع الاعانات العينية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وتنتهي علاقة المنتسبات الى الجمعية بإنتهاء حاجتهن للدراسة فيها.

٣ ـ لعبت المرأة اليمنية دوراً كبيراً في معركة التحرير ضد الاستعمار البريطاني في المحافظات الجنوبية ـ وساندت الكفاح المسلح الذي قادته الجبهة القومية باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال للوطن. فالتحقت النساء بالجبهة القومية، وكانت الفتيات المتعلمات في

المدن في طليعة من شاركن من النساء، ومع توسع حرب التحرير توسعت المشاركة النسائية في المدن والريف، وشملت العاملات والفلاحات وربات البيوت. وكانت النساء تقوم بتوزيع المنشورات ونقل الرسائل وإخفاء الأسلحة وإخفاء الفدائيين والقيام بالتوعية والتحريض ضد الاستعمار.

وسيظل اسم «دعرة» يتردد على شفاه المناضلين كأول امرأة يمنية شاركت بالسلاح في حرب المستعمر في جبال ردفان.

وقد تشكلت النواة القيادية لحركة المرأة في الجبهة القومية سنة ١٩٦٤م من مجموعة من المناضلات نذكر منهن عايدة علي سعيد، زهرة هبة الله علي، نجوى مكاوي، نجيبة محمد عبد الله، فتحية باسنيد، فطوم الدالي وأخريات لا يتسع المجال لذكرهن.

وبعد الاستقلال مباشرة أنشئ الاتحاد العام لنساء اليمن سنة ١٩٦٨م، ورغم إندماجه كلياً بالثورة الا أنه ظل رافعاً علم الدفاع عن حقوق المرأة ثم توجت جهوده باصدار قانون الأسرة سنة ١٩٧٤ م.

وقد استطاع الإتحاد العام لنساء اليمن أن يسهم في رفع مستوى وعي المرأة من خلال حملات التوعية ومحو الأمية بين صفوف النساء في جميع المحافظات، واستطاع الإتحاد أن يدفع بالمرأة الى المشاركة في عملية التنمية من خلال الإسهام في عمليات الإنتاج في المدينة والريف.

وقد عمل الحزب الاشتراكي اليمني - باعتباره التنظيم السياسي الحاكم في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة - على إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة الفعلية في المجال السياسي، من خلال إعطائها حق الإنتخاب والترشيح، فوصلت المرأة عبر الإنتخابات الى عضوية مجالس الشعب المحلية ومجلس الشعب الأعلى. وكانت رئيسة الاتحاد العام لنساء اليمن - بحكم منصبها - عضواً في هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

أما على المستوى التنظيمي فقد إهتم الحزب بتأهيل الكوادر النسائية، فحصلت الكثير من النساء على المنح الدراسية الجامعية والدراسات العليا في الكثير من التخصصات، وحصلت الكثيرات أيضاً على دورات تأهيلية حزبية في الخارج، ولعبت المدرسة الحزبية ـ معهد باذيب ـ دوراً كبيراً في التربية العقائدية والسياسية للعضوات الحزبيات.

ولهذا كانت المرأة عضواً نشيطاً في الحزب، ووصلت الى الهيئات القيادية المختلفة للحزب حتى اللجنة المركزية، وقد اكتسبت المرأة اليمنية هنا مكانة اقليمية ودولية من خلال مشاركتها الفعالة في المؤتمرات والمنتديات والمهرجانات المختلفة.

٤ ـ تحققت الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م كمشروع حضاري قائم على الديمقراطية والتعددية السياسية، بموجب دستور الجمهورية اليمنية. وفي أول استفتاء بعد الوحدة ذهبت النساء في عموم المحافظات لتقول نعم للدستور ـ ابريل ١٩٩١ م ـ ولتعلن المرأة بذلك وقوفها في الصف الوطني الديمقراطي لليمن الموحد.

وبدأت الأحزاب والمنظمات الجماهيرية نشاطاً محموماً كردة فعل على أيام الحظر والقمع قبل الوحدة، ففتحت مقراتها وبدأت التنافس في استقطاب المواطنين كل بطريقته.

وحاولت جميع الأحزاب أن تظهر اهتمامها بالمرأة ولكن هذا الاهتمام لم يرق الى المستوى الذي يمكن أن يسهم في إحداث تحول ملموس في حياة المرأة نحو الأفضل.

فإذا عدنا الى وثائق بعض الأحزاب نجد أنها تحوي فقرات مختصرة، تحدد موقف هذه الأحزاب من المرأة، وهذه الفقرات غالباً ما تكون ضمن البنود المخصصة للجانب الاجتماعي.

أما على المستوى العملي، فرغم المواقف المعلنة للأحزاب عن أهمية دور المرأة، الا ان ذلك لم يسفر عن وضع متقدم لها تنظيمياً داخل هذه الأحزاب. ففي المؤتمر الشعبي العام قبل الوحدة كان تواجد المرأة لا يزيد عن عدد الأصابع ولم يكن للنساء، كبقية الأعضاء، وضع تنظيمي معين، وعينت امرأتان كما أسلفنا في اللجنة الدائمة من باب تمثيل شرائح المجتمع ليس الا. وبعد الوحدة تم توسيع عضوية المؤتمر الشعبي العام وأصبح له قطاعه النسائي الضخم الذي يتكون من المدرسات وطالبات المدارس وموظفات الحكومة. ورغم ضخامة هذا القطاع الا ان عضويتهن كانت سطحية بل إن الأغلبية لا تربطهن بهذه العضوية سوى البطاقة التي منحت لهن عن طريق ادارة المدرسة أو مكان العمل، وبنفس الطريقة القديمة مثلت المرأة في قيادة المؤتمر في المديريات والمحافظات بعضو مسؤول في القطاع النسائي ولم يطرأ أي تطوير على الوضع التنظيمي للمرأة في المؤتمر الشعبي العام رغم لائحة التكوينات القاعدية الفرعية للمؤتمر.

أما الحزب الاشتراكي اليمني فقد سبق لنا التحدث عن موقفه تجاه المرأة في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة أما بعد الوحدة فقد شغلت المرأة - في المحافظات الشمالية - مواقعها في المنظمات القاعدية ولجان المديريات ولجان المحافظات بالانتخاب الحر المباشر على أساس الكفاءة والتاريخ النضالي ولكن يسجل على الحزب الاشتراكي تراجعه عن مساندته لقضية المرأة عندما وافق على اصدار القرار القاضي بقانون الأسرة الجديد في رمضان / ابريل ١٩٩٢ م والذي قضى على جميع المكتسبات التي حصلت عليها قبل الوحدة (في الشمال والجنوب).

هذا فيما يخص حزبي السلطة أما أحزاب المعارضة فتبدأ بحزب الاصلاح، وهو أكبرها حجماً وإمكانية، ويتكون من تحالف التيار اليميني

قبل الوحدة، فلم يتغير موقفه من المرأة ولم يتغير وضع المرأة التنظيمي فيه عما أسلفنا.

وظهر القطاع النسائي لحزب البعث من عدد محدود جداً من الفتيات في صنعاء، وعند إشتداد أزمة الخليج شاركن في اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق، وبعضهن شاركن في رحلة سفينة السلام قبل الحرب والبعض الآخر شاركن في المؤتمرات الجماهيرية في بغداد بعد الحرب.

أما حزب التجمع الوحدوي اليمني والذي تميز منذ تأسيسه قبل الوحدة بشهور بأنه حزب المثقفين فقد التحقت به مجموعة من الفتيات وفي مؤتمره الأول ١٥. ١٦ نوفمبر ١٩٩٢م تم انتخاب اثنتين من النساء الى الهيئة العليا للحزب.

وقد أسس التنظيم الشعبي الناصري إتحاد النساء الناصريات كشكل تنظيمي للقطاع النسائي للحزب، ولكن لم يعرف لهذا الاتحاد أي نشاط حتى الآن ولا داعي لذكر أمثلة أخرى، فتواجد المرأة ضعيف جداً بل ومعدوم، في أكثر الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتجاوز الأربعين حزباً وتنظيماً سياسياً.

ثانياً : أسباب ضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي

١ - إن تدني مستوى المعيشة لا يتيح الفرصة للرجل والمرأة على حد سواء للمشاركة في عمل طوعي سياسي كان أو جماهيري، فالمرأة اليمنية في الريف تعاني من هجرة الرجل ويقع على كاهلها عبء القيام بالعمل في الأرض وفي رعاية الأسرة، أما في المدينة فإنها تعاني من

إرتفــاع إيجــار المنازل وأســعــار السلع ومـتطلبـات المـدارس.. الخ من الالتـزامـات الباهظة حتى وإن كانت مـوظفـة حكومـيـة أو عـاملة كـمـا أن الكثير من الأسـر تعيش في أكواخ بسيطة والعديد منها يزدحم في عشش حول المدن الرئيسية فيما يدعى حزام الفقر أي ان قدرات المرأة في الريف والمدينة تتبدد في اللهاث وراء تأمين لقمة العيش ولا يتبقى لها من الوقت أو الجهد ما يمكنها من أن تشارك في العمل السياسي.

٢ ـ وبقدر ما تتطلبه المشاركة في العمل السياسي من توافر الحد الأدنى للإستقرار المعيشي تتطلب أيضاً قدراً معقولاً من العلم والمعرفة والوعي السياسي، ونحن أبناء بلد تتفشى فيه الأمية بنسبة عالية، ولا تصل خدمة التعليم الى الريف، وإن وصلت الى بعض القرى فهي لا تلبي حتى حاجة التعليم الأساسي، وفي المدينة تشكل ظاهرة تسرب الفتيات من المدارس الإبتدائية وما بعدها ظاهرة ملحوظة بسبب تدني مستوى المعيشة وعادة الزواج المبكر.

أما الإعلام الرسمي فلا تحظى المرأة منه سوى ببرنامج يتيم عقيم يسمونه برنامج الأسرة.

وخـلال سنوات التعـددية السـيـاسـيـة الثلاث لم تسـاهم صـحف الأحزاب في تنمية وعي المواطن بل إنها انشغلت بمشاكلها الجانبية.

كما لم يؤد اتحاد نساء اليمن حتى الآن رسالته الحقيقية تجاه تنمية المرأة وتطويرها.

أمّا الوعي السياسي القائم على توفر نسبة معقولة من التعليم وتوفر المعلومات فتفتقر اليها الغالبية العظمى من النساء في بلادنا، مما يؤثر سلباً على مستوى مشاركتها السياسية نتيجة عدم معرفتها لحقوقها وواجباتها، حتى تلك التي ضمنها لها الدستور والقوانين النافذة.

٣ ـ إن بعض العادات والتقاليد لتشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة اليمنية في العمل السياسي، وبالذات الإنتماء الحزبي، فحتى القلة من المتعلمات واللاتي ينتمين الى بعض الأحزاب تجدهن يتخلين عن إلتزامهن عند أول مواجهة، مثل حدوث أية مشكلة عامة، أو في حال الزواج وفي أحسن الأحوال بعد إنجاب الأطفال. وثمة رموز بسيطة تعد على الأصابع من العناصر النسائية في بلادنا هي التي لازالت تشارك ـ في حدود امكانياتها ـ في العمل السياسي، ولم تبذل الأحزاب السياسية أي مجهود يذكر من أجل مساعدة المرأة في تحمل الأعباء الاجتماعية بل إن معظم الرجال من قادة وأعضاء الأحزاب لا يسمحون لنسائهم بالعمل في المجال السياسي، ويمنعونهن من المشاركة حتى في أبسط صورها وهي المشاركة في الإنتخابات العامة.

ورغم مشاركة المرأة ومساندتها للرجل خلال فترات النضال قبل الوحدة الا أن الأحزاب لم تعط قضية المرأة الإهتمام المطلوب، ولم تساعد على تنمية وتطوير الخبرات السياسية للمرأة، وحتى على المستوى التنظيمي فلا يزال وضع المرأة هامشياً في معظم التنظيمات، أي انها لا تساهم عملياً في إتخاذ القرارات، بل يتوجب عليها أن تنفذ الأوامر فقط كما يحصل عند حشدها في المناسبات مثل مناسبة الإنتخابات العامة.

وعند تنفيذ المرحلة الأولى من الانتخابات مرحلة قيد وتسجيل أسماء الناخبين حرمت معظم النساء الريفيات من ممارسة حقهن في قيد أسمائهن بسبب تخلف اللجان النسائية، بل ومنعت النساء في بعض المناطق من قيد أسمائهن، ومع ذلك لم تسجل معظم الأحزاب موقفاً مسانداً للمرأة أو حتى محتجاً ضد هذه المخالفات.

ومن خلال موقف الأحزاب من النساء المرشحات الى مجلس النواب المرتقب سوف نستنتج موقف أحزابنا من المرأة بصرف النظر عن الشعارات المعلنة.

فحتى الآن قدم المؤتمر الشعبي العام مرشحتين وقدم الحزب الاشتراكي عدداً من المرشحات أما أحزاب المعارضة فلم تقدم مرشحات لها. وعند بداية الحملة الانتخابية وبعد ظهور النتائج سيسجل الجميع مواقفهم بشكل عملي وواضح، ونترك تقييم ذلك الى حينه.

ثالثاً : ملاحظات ختامية

واختتم عرضي السريع هذا بطرح الملاحظات التي يمكن أن تساهم في تحسين وضع المرأة اليمنية، بما يساعدها على المساهمة في النشاط السياسي، ليكون لها دورها، ولتمارس حقوقها التي كفلها الدستور والقوانين النافذة في ظل دولة الوحدة.

١ ـ اتاحة فرص التعليم بمراحله المختلفة أمام المرأة وجعله الزامياً في المرحلة الأساسية وتنفيذ المشروع الوطني لمحو الأمية بما من شأنه رفع مستوى وعي المرأة.

٢ ـ تحسين وضع المرأة الاقتصادي بتوفير الأعمال التي تتناسب مع مؤهلاتها وقدراتها وظروفها.

٣ ـ أن تعمل الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والابداعية على مساعدة المرأة وتنمية قدراتها وخبراتها من خلال:

آ ـ الدفاع عن حقوق المرأة، والتبني الجاد للقضايا التي من شأنها تحسين ظروف المرأة، مثل تنفيذ الحملة الوطنية لمحو الأمية ونشر مراكز التأهيل والتدريب لربات البيوت.

ب ـ نشر الوعي بين الجماهير بأهمية التعليم والعمل للمرأة، وبحق المرأة في المشاركة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية عبر الجمعيات والاتحادات والأحزاب المختلفة واشراك المرأة فعلاً في اتخاذ القرار.

ج ـ تنظيم الدورات التأهيلية والندوات المتخصصة لتنمية المهارات التنظيمية للمرأة.

المرأة والعمل النقابي

رضية شمشير علي

مدخل

شكل انعقاد «ندوة المرأة والديمقراطية»[1] في العاصمة صنعاء، تظاهرة سياسية ثقافية وتضامنية مع المرأة اليمنية تزامنت مع التحضيرات الجارية في بلادنا لخوض الانتخابات الاشتراعية القادمة في ٢٧ ابريل ١٩٩٣ م.

إنه لحدث تاريخي هام تعيشه بلادنا . ويحمل دلالات كبيرة تعني بالدرجة الأولى أن تجربة الديمقراطية والتعددية والرأي والرأي الآخر في الجمهورية اليمنية، تستحق التقييم والتحليل. فهي تطبق اليوم في ظل واقع اقتصادي واجتماعي متخلف، ومع هذا فهي تجربة ريادية من التجارب التي يشهدها الوطن العربي.

ولاشك أن هذه التجربة جديرة بإيلاء العناية بها والحفاظ عليها، ليس فقط من جانب الشعب اليمني، فهي ليست ملكه وحده بل هي ملك كل القوى الخيرة والطيبة في وطننا العربي الكبير. وفي ضوء ذلك فإننا سنتناول قضية المرأة بشكل عام والعمل النسائي في المنظمات الجماهيرية بشكل خاص، باعتبار المنظمات الجماهيرية جزءاً هاماً وفاعلاً ومؤثراً في العملية الديمقراطية وفي آلية النظام السياسي

---

١ ـ نظم هذه الندوة قسم حقوق الانسان والسلام في منظمة اليونسكو في الفترة من ١٤ ـ ١٨ ابريل ١٩٩٣.

١ ـ الأساس الدستوري

لقد كفلت المادة (٣٩) من دستور الجمهورية اليمنية أنّ «للمواطنين في عموم الجمهورية ـ بما لا يتعارض مع نصوص الدستور ـ الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً.. والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور.

كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسة هذا الحق. وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والعلمية والاجتماعية».

انطلاقاً من هذه المادة، فإن المنظمات الجماهيرية والإبداعية في الجمهورية اليمنية، تمثل اطارات ديمقراطية واسعة. تنظم مشاركة الجماهير في ادارة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بل وتشكل جزءاً هاماً من معادلة العملية الديمقراطية بشقيّها السياسي والاجتماعي ونواة مؤثرة في صنع وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي الحديث.

وتنبغي الاشارة الى ان نشأة وتطور تجربة المنظمات الجماهيرية والمهنية والابداعية في اليمن، قد جرت في ظروف وأوضاع متفاوتة، عكست واقع تطور الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م و١٤ اكتوبر ١٩٦٣م ونضال الشعب اليمني من أجل الوحدة والديمقراطية والتحديث.

٢ ـ واقع المنظمات الجماهيرية مع قيام دولة الوحدة

بعد ٢٢ مايو ١٩٩٠ م، ومع اعلان قيام دولة الوحدة اليمنية أصبح من الضروري نقل المنظمات الجماهيرية من واقعها التشطيري السابق الى الواقع الوطني ليشمل نشاطها عموم الوطن اليمني.

وفي هذا الاتجاه أكملت بعض المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية والابداعية، عملية توحيدها في سياق التحضير لقيام دولة الوحدة، وبعضها الآخر جرى توحيده بعد قيام دولة الوحدة، كما أن هناك بعض الاتحادات الابداعية نشأت موحدة منذ البداية كإتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين. وظل البعض الآخر للأسف الشديد، حتى اللحظة مشطراً دون توحيد .

وانطلاقاً من المسؤليات الوطنية الملقاة على عاتق المرأة اليمنية بعد قيام دولة الوحدة، سعت هيئة الاتحادين النسائيين في صنعاء وعدن الى تشكيل لجنة تحضيرية عقدت اجتماعها الأول في عاصمة دولة الوحدة خلال الفترة ١٠ ـ ١٢ /يونيو/ ١٩٩٠م تمّ فيه تشكيل لجان فرعية أنيطت بها مهمة اعداد الوثائق الأساسية التالية :

١ ـ مشروع النظام الأساسي.

٢ ـ برنامج عمل الاتحاد خلال المرحلة الانتقالية.

٣ ـ خطة عمل اللجنة التنظيمية والمالية والإعلامية وذلك سعياً نحو عقد مؤتمر عام للمرأة اليمنية.

وقد رافق أعمال التحضير هذه جملة من الإشكاليات الموضوعية أدت الى تأجيل، بل على الأصح الى عدم انعقاد المؤتمر، والبحث عن صيغ أخرى تؤدي الى وحدة الحركة النسائية اليمنية في اطار ديمقراطي طوعي.

٣ ـ قرار الدمج لهيئات الاتحادين

وازاء هذه المستجدات عقد المكتب التنفيذي للإتحاد النسائي اليمني العام والسكرتارية العامة للإتحاد العام لنساء اليمن اجتماعاً مشتركاً كرس لمناقشة مجمل التطورات المتعلقة بنشاط المرأة اليمنية، وقيّم بجدية السلبيات التي رافقت عدم دمج الإتحادين في اطار جماهيري واحد.

واتخذت القرارات المسؤولة والهادفة الى إيجاد كيان جماهيري واحد، يخدم قضية المرأة اليمنية ودورها في بناء دولة الوحدة وحماية مرتكزاتها الأساسية الديمقراطية كالتعددية، والراي والرأي الآخر. ثم جاء قرار الإعلان بدمج هيئتي السكرتارية العامة والمكتب التفنيذي في هيئة واحدة، والمجلس المركزي والمجلس الأعلى في هيئة موحدة ليصبح اتحاد نساء اليمن، واحداً من المنظمات الجماهيرية بعد أن حقق وحدة هيئاته بالاندماج في ٦/١٠/١٩٩٠م.

ويمكن القول من خلال تجربة وحدة الحركة النسائية، ممثلة بالإتحاد العام لنساء اليمن ـ فرع عدن ـ والإتحاد النسائي اليمني العام ـ فرع صنعاء ـ أن الإتحاد استطاع الى حد ما أن يؤسس اتجاهات ورؤية لنشاطه ازاء حل المعضلات التي تقف عائقاً يحول دون مشاركة المرأة في مجمل عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية الجارية في البلاد، بما في ذلك تعزيز دوره في الدفاع وحماية الوحدة والديمقراطية، ولعل وحدة هيئاته القائمة شكلت نقلة نوعية في مفهوم بل في مفاهيم النشاط التي كانت سائدةً.

وبالرغم من الجهود التي بذلت أثناء التهيئة والتحضير لوحدة الحركة النسائية، واعداد الوثائق العامة (النظام الأساسي، برنامج عمل الفترة الإنتقالية) فقد كان ينبغي على ضوئها، وبعد اقرارها في دورة المجلس المركزي المنعقد في اغسطس ١٩٩١م، أن يكون عمل ونشاط الإتحاد أكثر تأثيراً وفاعلية في اطار الحركة الجماهيرية.

ولعل ذلك يعود الى بروز بعض الإشكاليات الواقعية في أثناء الممارسة لمهام عملها كقيادة موحدة وهذه الاشكاليات تكمن في :

أ) ان اختلاف الرؤية والمنهج في التعاطي مع العمل الجماهيري في زمن التشطير، عكس نفسه سلباً على القيادة التي باتت غير قادرة على استيعاب مجمل التطورات الجارية في ظل توحيد الهيئتين، وعلى تقبّل واقع الأمر في مفهوم استقلالية وديمقراطية العمل في المنظمات الجماهيرية، وهو واقع جديد برمته على قيادة الاتحاد.

ب) ان بعض قيادات العمل النسائي مارست ولفترات طويلة نشاطها النسوي خارج اطار الهيئات.

ج) لم تخضع بعض من هذه الهيئات لدورات انتخابية متكاملة في ظل الأوضاع السياسية السابقة، وجاءت بالتعيين فهي تفتقر الى ثقة القاعدة النسائية.

بالاضافة الى ان الواقع بمعطياته اليومية، يطرح أمامنا قبول الحقيقة التالية : «تقوم الأحزاب والتنظيمات السياسية بتشكيل قطاعاتها الحزبية النسائية».

وهذا بالطبع حق مشروع للأحزاب والتنظيمات السياسية. ولكن

تبرز هنا إشكالية حقيقية هي ان هذه القطاعات النسائية الحزبية، تعمل في مواجهة الاتحاد كمنظمة جماهيرية. مما يؤدي الى :

آ ـ تشتت الجهود وتفكك وحدة العمل والحركة النسائية.
ب ـ عدم جدية العمل في ظل غياب الوثائق.
ج ـ الازدواجية في عضوية المنظمات التابعة للأحزاب.

والواقع أنه لو جاء تشكيل هذه القطاعات النسائية التابعة للأحزاب والتنظيمات السياسية ليدعم حق ممارسة المرأة لنشاطها السياسي، لكان ذلك أفضل بكثير مما هو عليه حال هذه القطاعات النسائية، ولو أنها أسهمت جميعها تحت مظلة اتحاد نساء اليمن كمنظمة جماهيرية مستقلة ديمقراطية طوعية لعزز ذلك من أجل :

آ ـ ايجاد القواسم المشتركة.
ب ـ التأثر والتأثير في مجال تبادل الخبرات والتجارب المكتسبة.
ج ـ ابتكار وخلق أساليب عمل وطرائق جديدة تنهض بدور الإتحاد.
د ـ استمرارية الحوار والإرتقاء به في ظل التحالف.
هـ ـ تعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.
و ـ خلق التقارب الفكري والانسجام بين النساء بشكل عام بغض النظر عن الإنتماء السياسي.
ز ـ خلق روح التنافس الشريف والجدية في العمل.

٤ ـ تعزيز الديمقراطية والاستقلالية لعمل المنظمات الجماهيرية

ان معظم المنظمات الجماهيرية التي توحدت، أو أنها بصدد توحيد هيئاتها، ينبغي لها بلورة أساس ومفهوم جديدين للديمقراطية في عمل هيئاتها، ينسجمان وظروف الديمقراطية والتعددية السياسية والرأي والرأي الآخر. التي أصبحت من السمات البارزة في واقع حياتنا السياسية اليوم هذا يعني :

١) بلورة مفهوم الديمقراطية في العمل النقابي والجماهيري وهذا يتطلب تحديد حدود الحقوق والصلاحيات للأغلبية والأقلية، والهيئات الأدنى والأعلى وطرق الانتخابات.

٢) صياغة نظام انتخابي ديمقراطي يضمن أسساً واضحة لإدارة العملية الديمقراطية داخل اطار العمل الجماهيري وفي ظل تعدد الإنتماءات الحزبية والسياسية لأعضاء هذه المنظمات.

ولاشك أنه ستبرز تساؤلات حالما تتشكل الرؤية لمضمون عمل المنظمات الجماهيرية، هل هي منظمات مهنية ونقابية صرفة؟ أم إنها منظمات ذات طابع سياسي؟ أم إنها تجمع بين الشكلين معاً؟

هل تدافع عن حقوق ومطالب أعضائها؟ أم تساهم في رسم وممارسة خيارات التطور الوطني في الديمقراطية والتعددية والرأي والرأي الآخر؟ وحق الإجابة على هذه التساؤلات مرهون بهيئات هذه المنظمات.

ان تحقيق الديمقراطية في الحياة الداخلية للمنظمات الجماهيرية، مسألة باتت ملحة وضرورية في مواجهة التطورات التي تشهدها الساحة السياسية اليمنية. وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على ضرورة تحديد الأسس والإتجاهات لتحقيق هذه الديمقراطية بكل جوانبها.

ولكي تصبح هذه المنظمات الجماهيرية ذات استقلالية وديمقراطية حقيقية، عليها أن تبحث عن مصادر تمويلها خارج إطار الدولة، لتضمن عدم التدخل المباشر وغير المباشر من قبل الجهة الممولة. وتعمل على تحقيق ذلك من خلال :

١) إقامة المشاريع التنموية الخاصة بمنظماتها، تدر دخلاً على مختلف هيئاتها العليا والدنيا.

٢) أن تساهم في مشاريع استثمارية طويلة الأمد وفق قانون الإستثمار، يكفل لها مع الزمن الإستقلالية المالية.

٣) البحث مع المنظمات الإقليمية والدولية في إيجاد الدعم المالي اللامشروط.

ومن أجل حماية المنظمات الجماهيرية، كمنظمات ديمقراطية طوعية مستقلة لابد من العمل على اصدار قانون يحدد لها :

آ- الأهداف والأسس والمبادئ لعملها ونشاطها.

ب - العلاقة بينها وبين هيئات الدولة المختلفة.

ج - برامجها ونظامها الأساسي.

د - هيئاتها، عضويتها، هيكلها، فروعها.. الخ.

هـ - عضويتها في الهيئات الدولية والإقليمية.

و - الإجراءات والتدابير للإنتخابات الخاصة بها.

ز - مصادر تمويلها.

ح - أشكال التنسيق بين المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية والإبداعية.

واذا ما ضمنت المنظمات الجماهيرية هذه المسائل، فإن الوصاية والتدخلات والهيمنة عليها سترفع تلقائياً، وستتاح لها فرصة العمل بالاستناد الى الوثائق، التي ستؤمن الشرعية والحماية للأنشطة والفعاليات وفقاً لأسس ومبادئ وأهداف واضحة ومحددة.

إن تعميق الوعي لدى أعضاء هذه المنظمات الجماهيرية بان الديمقراطية والوحدة ظاهرتان متلازمتان، لا ينفك مضمون احداهما عن الأخرى، وان أي عمل من شأنه تعميق أسس ومضامين الديمقراطية هو عمل باتجاه تعميق جذور الوحدة وحماية دولتها. وهذه مهمة وطنية تضطلع بها قيادة هذه المنظمات المعنيّة بترسيخ دعائم الديمقراطية.

ولهذا، فإن المرأة اليمنية وقيادتها النسائية مطالبة اليوم بتكثيف نشاطها النضالي للتخلص من المفاهيم والعادات التي تعطل طاقة المرأة الزاخرة بالنشاط المتجدد وبالقدرة الإبداعية، لكي تشارك بفاعلية في بناء صرح المجتمع اليمني الجديد.

إن نضال المرأة اليمنية، لابد وأن ينطلق من ادراك واع ونظرة متكاملة الى الواقع اليمني بكل معطياته وخصائصه لتتمكن من تحديد الموقف النضالي من القضايا الماثلة أمامنا باتجاه تغيير هذا الواقع وارساء ثوابت تتركز على حق المساهمة في رسم خيارات التوجه السياسي الاجتماعي والإسهام في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية، ولاشك ان ذلك سيشكل اختياراً لمدى مصداقية ما يحتمل في واقعنا اليوم من الديمقراطية والتعددية والرأي والرأي الآخر.

المرأة بين القوانين وواقعية التطبيق

فوزية أحمد محمد نعمان

(ولا ريب في جواز إبطال عادة تعدد الزوجات.. لأن شرط التعدد هو التحقق من العدل.. وهذا الشرط مفقود حتماً... فيجوز للحاكم ولعالم الدين الحجر على الأزواج عموماً ان يتزوجوا غير واحدة الا لضرورة تثبت لدى القاضي...

لا مانع من ذلك في الدين البتة، وانما الذي يمنع ذلك هو العادة فقط...

ولا سبيل الى تربية أمة فشا فيها تعدد الزوجات...)

الامام محمد عبده

عاشت اليمن ردحاً من الزمن تعاني من الاضطهاد والاستبداد، حيث كان شمال الوطن يكابد طغيان الحكم الامامي ويعاني الجنوب من الاستعمار البريطاني.

وناضل شعبنا اليمني نضالاً مريراً حتى حقق النجاح لثورتي ٢٦ سبتمبر ٦٢م و ١٤ اكتوبر ٦٣ م.

وكان من أهداف الثورة اليمنية التخلص من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، واقامة حكم جمهوري عادل، وازالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.

وكما عانى الرجل من مخلّفات الماضي عانت المرأة والأسرة اليمنية، الا أن الحديث عن المرأة وما يتعلق بها يعتبر حديثاً شائكاً وشيقاً في آن واحد.

---

١ ـ جزء من البحث الذي قدم الى ندوة «المرأة الديمقراطية والتحديث» ابريل ١٩٩٣م.

فالحديث عن المرأة يعني حديث عن العادات والتقاليد كما أن الحديث عن المرأة وحقوقها وعن انسانيتها وكرامتها يعني لدى البعض الخروج عن العرف وعما هو مألوف لديهم.

واذا تطرقنا بلمحة سريعة الى وضع المرأة قبل وبعد الاسلام، فنحن نعرف جميعاً كيف كانت المرأة قبل الاسلام محرومة من كل حقوقها وحتى من حقها في الحياة وقد أشار القرآن الكريم الى حالة الآباء عندما يبشرون بالبنت حين قال : «واذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم، يتوارى عن القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب آلا ساء ما يحكمون».

وحين جاء الاسلام رفع من شأن المرأة واعتبرها كائناً مستقلاً ومنحها الكثير من الضمانات لتحيا حياة حرة كريمة، الا أن عصور الضعف والانحطاط واتصال العرب المسلمين بشعوب أخرى أسدل ستاراً كثيفاً على ما أعطته الشريعة الاسلامية للمرأة من حقوق انسانية، مما جعل المرأة العربية تعاني من عادات وتقاليد مستوردة حالت بينها وبين مشاركتها الفعالة في بناء المجتمع وسقط نصف مجتمعنا العربي في حالة من الجمود لا يعمل ولا يشارك.

ولا يختلف وضع المرأة اليمنية عن وضع شقيقتها في بقية الأقطار العربية فقد عاشت ردحاً من الزمان تعاني من ثلاثة أمراض اجتماعية شديدة الخطر هي الجهل والجوع والمرض.

والمرأة اليمنية تحمل أفدح المعاناة والشقاء، وحملت على كاهلها في بعض المناطق كافة المسؤوليات وخاصة أثناء غياب رجلها المهاجر. فكانت تقوم بزراعة الأرض وتربية الحيوانات الى جانب دورها الأساسي في رعاية جميع أفراد الأسرة صغاراً وكباراً شيوخاً وعجزة.. وصمدت أمام تعسف الحكام وسددت الضرائب الفادحة بكل صبر وثبات.. وبسبب جهل المرأة بالكثير من أمور دينها ودنياها حرمت من حق تقرير

مصيرها، فكان يتم زواجها دون علمها، وتساق الى منزل الزوجية كالنعاج متناسين ما منحته لها الشريعة الاسلامية من حق تقرير مصيرها.

ومن المؤكد ان المرأة اليمنية في المحافظات الجنوبية كانت أحسن حظاً من أختها في الشمال... فقد حصلت على حقها في التعليم من وقت مبكر... وخرجت الى العمل في الوظائف... وتكونت لها الجمعيات النسائية... الخ على عكس ما كانت تعيش فيه المرأة في الشمال.

غير أن الثورة اليمنية - ثورة سبتمبر وثورة اكتوبر - اهتمتا بالانسان انطلاقاً من أن البناء الصحيح يجب أن يبدأ ببناء الانسان، واعداده الاعداد السليم، فتمّ افتتاح العديد من المدارس الابتدائية للأطفال ومراكز محو الأمية للكبار من الجنسين... فاقبل الشعب على التعليم... غير أن التغلب على الآثار الاجتماعية والعادات والتقاليد الموروثة يحتاج الى جهد ووقت ليقتنع الناس بأهمية التغيير.

وهنا عمدت القيادة السياسية في سبيل تحقيق أهداف الثورة اليمنية الى سنّ القوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم الحياة الجديدة.

وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ م تم توقيع اتفاقية اعلان الوحدة اليمنية في مدينة عدن.

وفي ٢٢ مايو ١٩٩٠ م تم اعلان الوحدة اليمنية المباركة التي حققت أهم أهداف الثورة اليمنية وهو وحدة اليمن أرضاً وانساناً.

بعد هذه اللمحة الموجزة عن واقع المرأة قبل الثورة سنستعرض أهم التشريعات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والطفولة في الجمهورية اليمنية وما سبقها من تشريعات في شطريها ونلقي نظرة سريعة عليها وعلى الواقع المعاش.

أولاً : أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر

أ - اهداف ثورة سبتمبر

١ - التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما واقامة حكم جمهوري عادل وازالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
٢ - بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
٣ - رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
٤ - انشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل يستوحي أنظمته من روح الاسلام الحنيف.
٥ - العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
٦ - احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز، والعمل على اقرار السلام العالمي، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

ب - اهداف ثورة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ م

١ - القضاء على الوجود الاستعماري والحكم الرجعي السلاطيني.
٢ - الدفاع عن ثورة سبتمبر في الشمال بإشغال الاستعمار البريطاني ومنعه من التفرغ للتصدي للجمهورية الجديدة.
٣ - توحيد الوطن وتصعيد الكفاح الوطني في المدن والأرياف ليصب هذا الكفاح في مجرى واحد، هو حماية الثورة وجعلها أكثر رسوخاً في صفوف الشعب.
٤ - اجراء تحولات حقيقية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وهكذا نرى أن هذه الأهداف التي طرحتها الثورتان لم تختلف كثيراً فيما بينها. فالهدف الأول هو التخلص من الاستعمار والاستبدا ومخلفاتهما.

والثاني هو الدفاع عن الثورة وحمايتها كل من موقعه، والعمل على تحقيق الوحدة اليمنية.

ثم رفع مستوى الشعب واجراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. مع احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي. وبنظرة سريعة الى هذه الأهداف... نجد أن كلاً من الثورتين تكمل الأخرى.. كما أن أهدافهما متناسقة من أجل حماية الوطن والمواطن.

وقد تحققت معظم هذه الأهداف... بنجاح الثورة اليمنية وتحقيق الوحدة اليمنية.. والتزم اليمن بمبدأ الحياد الايجابي ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

كما أن الثورة اليمنية أوجدت مناخاً ديمقراطياً تعاونياً ساهم في اجراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، ولو بشكل نسبي في بعض المجالات، وذلك بحسب الامكانات المتاحة في البلاد والظروف.

ثانياً: دساتير البلاد

قبل الوحدة بين شطري اليمن كان هناك دستوران مطبقان واحد في الجمهورية العربية اليمنية والآخر في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وقد صدر دستور الجمهورية العربية اليمنية في ١٩٧٠/١٢/٢٨ م

كما صدر الدستور المعدل لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ١٩٧٨/١٠/٣١.

وكل من هذين الدستورين لم يُغفل حق المرأة والأسرة في الرعاية وفي المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات.

فالتعليم حق للجميع.. والصحة كذلك وأقر كل دستور ضمانات لجعل الحقوق متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وشددت الدولة على حماية خاصة للنساء والأطفال والشيوخ والمرضى والجرحى والأسرى.. وأسر الشهداء.

إن دستور الجمهورية العربية اليمنية لسنة ١٩٧٧ م يوضح في الباب الثاني المقومات الأساسية للمجتمع حيث تنص بعض مواده على مايلي :

مادة (٦): التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة هو أساس المجتمع.

مادة (٧) : الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية.

أما الباب الثالث فيتحدث عن الحقوق والواجبات العامة.

مادة (١٩): اليمنيون متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

مادة (٢٩): للمساكن حرمة فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها بغير اذن أهلها الا في الحالات التي يبينها القانون.

مادة (٣٢): التعليم حق لليمنيين جميعاً... الخ.

مادة (٣٣): الرعاية الصحية حق لليمنيين جميعاً... الخ.

مادة (٣٤): النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشرعية وينص عليه القانون.

مادة (٣٥): تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة ورعاية الطفولة والعجز والشيخوخة.

مادة (٤٣): لا يجوز للدولة أن تفرق في الحقوق الانسانية بسبب الدين أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الوطن أو المهنة.

كما ان دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والمعدل في سنة ١٩٧٨ م يتحدث في الفصل الثالث من الباب الأول عن الأسس الاجتماعية والثقافية ومن مواده ما يلي :

مادة (٢٦) تعمل الدولة على دعم الأسرة، وتحمي الأم والطفل، وتقوم بالاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتكوين الأسرة تكويناً صحيحاً لتقوم بوظائفها.

مادة (٢٧) : تشجع الدولة الزواج وتكوين الأسرة، وينظم القانون علاقات الأسرة على أساس المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

ويتحدث الباب الثاني عن المواطنين ومنظماتهم وينص الفصل الأول منه على الحريات الأساسية وحقوق وواجبات المواطنين الأساسية.

مادة (٣٥) : المواطنون جميعهم متساوون في حقوقهم وواجباتهم، بصرف النظر عن جنسهم أو أصلهم أو دينهم أو لغتهم أو درجة تعلمهم أو مركزهم الاجتماعي، وجميع الأشخاص سواسية أمام القانون... الخ.

مادة (٣٦): تضمن الدولة حقوقاً متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة، وتعمل الدولة كذلك على خلق الظروف التي تمكن المرأة من الجمع بين المشاركة في العمل الانتاجي والاجتماعي ودورها في نطاق الحياة العائلية، وتعطي للمرأة العاملة رعاية خاصة للتأهيل المهني، كما تؤمن الدولة حماية خاصة للنساء العاملات والأطفال، وتقوم بانشاء دور

للحضانة ورياض للأطفال وغير ذلك من وسائل الرعاية كما يبين القانون.

مادة (٣٧): العمل حق لكل مواطن... الخ.

مادة (٣٨): للشغيلة حق الراحة... الخ.

مادة (٣٩): للشغيلة الحق في الضمان الاجتماعي... الخ.

مادة (٤٠): جميع المواطنين لهم نفس الحق في التعليم...

مادة (٤١): الرعاية الصحية حق ولجميع المواطنين...

مادة (٤٢) لكل مواطن حق في السكن... الخ.

مادة (٥١): للمساكن حرية يحميها القانون.

ويتحدث الفصل الثاني عن المنظمات وحقوقها ومن مواده اخترت ما يلي :

مادة (٦٣): تكفل الدولة حق التجمع الاختياري في المنظمات الجماهيرية التي تخدم أهداف الدستور وفي مقدمتها الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية واتحاد الشباب الاشتراكي والاتحاد العام لنساء اليمن واتحاد الفلاحين اليمني الديمقراطي ومنظمة لجان الدفاع الشعبي وغيرها من المنظمات... الخ.

مادة (٦٧): الاتحاد العام لنساء اليمن يوحد وينظم ويوجه نشاط المرأة اليمنية بهدف زيادة دورها في النضال لحل القضايا المشتركة مع جميع المنظمات الجماهيرية اليمنية وكل المسائل الخاصة بالحركة النسائية.

ويعمل الاتحاد العام لنساء اليمن على اشراك اليمنيات على نطاق واسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبناء الحياة الجديدة ورفع مستواهن التعليمي والثقافي والمهني والفني ويناضل بدأب من أجل تثبيت وصيانة الحقوق التي كفلها الدستور والقوانين للمرأة على أساس متكافئ مع الرجل.

أما دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩٠ م، فقد جاءت مواده موحدة ليس فيها أي إفراد للمرأة واعتبر اصطلاح المواطن يشمل الجنسين دون تخصيص ففي الباب الأول الفصل الأول والذي يتحدث عن الأسس السياسية تنص المادة (٤) الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

ويتحدث الفصل الثاني عن الأسس الاقتصادية حيث تنص المادة(٦): يقوم الاقتصاد الوطني على المبادئ التالية :

١ ـ العدالة الاجتماعية الاسلامية في العلاقات الانتاجية والاجتماعية.

٢ ـ بناء قطاع عام متطور قادر على امتلاك وسائل انتاجية رئيسية.

٣ ـ صيانة الملكية الخاصة، فلا تمس الا لمصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

الفصل الثالث : الأسس الاجتماعية والثقافية

المادة (١٩): تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك.

مادة (٢٠): الخدمة العامة تكليف وشرف للقائمين بها ويستهدف الموظفون القائمون بها في أدائهم لأعمالهم للمصلحة العامة وخدمة الشعب ويحدد القانون شروط الخدمة العامة وحقوق وواجبات القائمين بها.

مادة (٢١): العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع لكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين الا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل.

الباب الثاني : حقوق وواجبات المواطنين الأساسية :

مادة (٢٦): لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والاعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.

مادة (٢٧): المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة.

مادة (٣٥): للمساكن ودور العبادة حرمة لا يجوز مراقبتها أو تفتيشها الا في الحالات التي يبينها القانون.

مادة (٣٧): التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة بانشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف.. الخ.

مادة (٣٨): حرية التنقل من مكان الى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن ولا يجوز تقييدها الا في الحالات التي يبينها القانون.. الخ.

مادة (٣٩): للمواطنين في عموم الجمهورية، بما لا يتعارض مع نصوص الدستور، الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق... كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته. وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية.

وبهذا الاستعراض لبعض مواد الدساتير اليمنية سواء خلال مرحلة التشطير أو بعد الوحدة... نجد أنها لم تفرق في الحقوق والواجبات

العامة، غير ان دستور جمهورية اليمن الديمقراطية كان أكثر وضوحاً في تعامله مع المرأة وتكرار ذكرها.. وله دلالة وأثر كبير في تغيير المفاهيم التقليدية والنظرة القديمة للمجتمع تجاه المرأة وعملها... لاسيما وان الأمية لا تزال نسبتها كبيرة في المجتمع اليمني.

ثالثاً : المرأة والتشريعات المتعلقة بأمور الأسرة

«قانون الأحوال الشخصية»

كان لليمن قبل الوحدة قانونان للأسرة أحدهما كان مطبقاً في شمال الوطن قانون رقم (٣) لسنة ٧٨ والآخر كان مطبقاً في جنوب الوطن قانون رقم (١) لسنة ٧٤م. وكان الأخير من أفضل القوانين التي كفلت شؤون الأسرة على مستوى الساحة العربية.. غير أن البعض ادعى بأنه غير اسلامي.. ونعته بصفات سلبية كثيرة وكأن الدولة التي شرعته ليس ضمن اطار الدولة العربية والاسلامية... والسبب من وجهة نظري أنه جعل كافة الأمور تسير بصورة قانونية وتحت رعاية الدولة، وأعطى المرأة الحق في تقرير حياتها... مع العلم بأنه لم يحرّم شيئاً فرضته الشريعة الاسلامية، وانما راعى الوضع الاجتماعي والتعليمي في المجتمع، ووضع الضوابط حتى لا تصبح الأسرة عرضة للأهواء والأمزجة الشخصية. وكان بالامكان الاستفادة منه أو على الأقل الاستفادة من مشروع «قانون الأحوال الشخصية العربي الموحد» لدى إقرار قانون الأحوال الشخصية في الجمهورية اليمنية برقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢... والملاحظ أن القانون الجديد لم يتغير كثيراً عما كان مطبقاً

في المحافظات الشمالية... كما أن هذا القانون صدر بقرار في ظل غياب السلطة التشريعية (مجلس النواب).. ولم تجر مناقشته ولم يؤخذ بما قدمه اتحاد نساء اليمن من ملاحظات على مشروع القانون قبل صدوره، على الرغم من أن اللجنة النسائية المكلفة بوضع ملاحظاتها تم تشكيلها بناء على موافقة الأخ رئيس مجلس الرئاسة عند التقائه بالأخوات من مختلف التنظيمات والأحزاب السياسية.

وهذه بعض مواد قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٠ لسنة ٩٢م، فقد حدد سن الزواج للذكور والاناث بسن ١٥ سنة وذلك في المادة رقم (١٥) واشترط رضا المرأة في المادة رقم (٢٣) حيث حدد رضا البكر بسكوتها ورضا الثيب بنطقها، وفي مادته (٣٠) أوضح بأن الزواج يعتبر موقوفاً قبل الرضا من طرفيه واذا تم الرضا سرت اثار الزواج من وقت العقد، المادة (١٠) تنص على أن كل عقد بني على اكراه الزوج أو الزوجة لا اعتبار له.

في المادة (١٢) أجاز للرجل الزواج بأكثر من واحدة وحددهن بأربع زوجات مع القدرة على العدل والا فواحدة، وقد وضع بعض الضوابط كشروط لتحقيق الزواج من أخرى في ظل وجود الزوجة الأولى ومن هذه الشروط ما يلي :

آ - أن تكون هناك مصلحة مشروعة.. ولا ندري ماذا يقصد بالمصلحة؟

ب - أن تكون للزوج كفاية مالية لاعالة أكثر من زوجة. وكأن المرأة لا تتأثر من اقتران زوجها بأخرى سوى بالمأكل والمشرب دون مراعاة للظروف النفسية التي تمر بها الزوجة الأولى.. وكأن الزواج يعتمد أساساً على الجانب المادي متناسياً أن الهدف الأساس هو تكوين أسرة متماسكة قوامها حسن العشرة كما هو مذكور في المادة (٦) من نفس القانون.

ج - أن تعلم المرأة الثانية بأن مريد الزواج بها متزوج بغيرها. وهنا لا

يحتاج الأمر منا الى تعليق فعليها أن تحدد اذا كانت موافقة أم لا.

د ـ أن تخبر الزوجة الأولى بأن زوجها يرغب في الزواج عليها.

ثم ماذا بعد تبليغها الخبر.. هل يحق لها أن ترفض.. ويقبل رفضها ؟ وهل يحق لهـــا أن تطلب الطلاق اذا كـــانت ترغب في ذلك.. فيستجاب لها بسهولة ويسر.. أم أن إبلاغها الخبر هو دعوة لها لحضور حفل الزفاف فقط.

ونصت مادة (١٤) بأن على من يتولى صيغة العقد وعلى الزوج وولي الزوجة أن يقيدوا ورقة عقد الزواج لدى الجهة المختصة في السجل المعد لذلك خلال مدة أسبوع وأن يسجل في الورقة المعلومات التالية : سن الزواج، أرقام البطاقات، مقدار المهر المعجل منه والمؤجل، كما أن المادة (٣٩) أعطت للمرأة الحق بأن تمتنع عن الدخول الى ان يسمى لها المهر ويسلم اليها ما لم يؤجل منه..

والمادة (٤٠) تنص على ان للزوج على الزوجة حق الطاعة فيما يحقق مصلحة الأسرة وعلى الأخص فيما يلي :

الفقرة (٤) عدم الخروج من منزل الزوجية الا بإذنه وليس للزوج منع زوجته من الخروج لعذر شرعي أو ما جرى العرف بمثله مما ليس فيه الإخلال بالشرف ولا بواجباتها نحوه وعلى الأخص الخروج في إصلاح ما لها أو أداء وظيفتها ويعتبر عذراً شرعياً للمرأة خدمة والديها العاجزين وليس لهما من يقوم بخدمتهما أو أحدهما غيرها.

مادة (٤٢) الفقرة (١) يشترط في السكن الشرعي أن يكون مستقلاً تأمن فيه الزوجة على نفسها ومالها ويؤخذ في الاعتبار هنا حال الزوج ومسكن أمثاله وعُرف البلد وعدم مضارة الزوجة. وللزوج أن يسكن مع زوجته وأولاده منها ومن غيرها ولو كانوا بالغين، ومع أبويه ومحارمه من النساء اذا كان إسكانهم واجباً عليه، بشرط اتساع المسكن لسكناهم، وعدم مضارة الزوجة، وأن لا تكون قد اشترطت غير ذلك عند العقد.

فقرة (٢) لا يحق للزوج أن يُسكن مع زوجته ضرة لها في دار واحدة الا اذا رضيت بذلك، ويحق لها العدول متى شاءت.

مادة (١٣٨) مدة الحضانة تسع سنوات للذكر واثنتا عشرة للأنثى ما لم يقدر القاضي خلافه لمصلحة المحضون.

ويمكن مقارنة هذه المواد ببعض مواد القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤م بشأن الأسرة والذي كان يطبق في المحافظات الجنوبية، حيث نصت المادة رقم(٢) بأن الزواج عقد بين رجل وامرأة متساويين في الحقوق والواجبات أساسه التفاهم والاحترام المتبادل وغايته تكوين الأسرة المتماسكة، باعتبارها الهيئة الأساسية للمجتمع وتنص المادة رقم (٥) بأن الزواج ينعقد برضى الطرفين المعنيين.

والمادة (٦) لا يعتبر الزواج نافذاً إلا :

آ - بالتسجيل أمام المأذون الرسمي.

ب - توقيع الزوجين على وثيقة سجل الزواج ويحدد سن الزواج بالنسبة للرجل ١٨ سنة والمرأة بعمر ١٦ سنة.

نصّت المادة (٩) بأنه لا يجوز إجراء عقد زواج فيه تفاوت في السن يتجاوز عشرين عاماً إلا اذا كانت المرأة قد بلغت من العمر خمسة وثلاثين عاماً.

وما أحوجنا لتطبيق مثل هذه المادة الآن.

وفيما يتعلق بتعدد الزوجات فقد نصت المادة (١١) الفقرة (آ) على ما يلي : لا يجوز الزواج من ثانية الا بإذن كتابي من المحكمة الجزائية المختصة، وليس للمحكمة أن تمنح الإذن إلا إذا ثبت لديها أحد الأمور التالية :

١ - عقم الزوجة بتقرير طبي شريطة أن لا يكون الزوج قد عرف به قبل الزواج.

٢ - مرض الزوجة مرضاً مزمناً أو معدياً بتقرير طبي شريطة أن لا

يكون قابلاً للشفاء.

٣ ـ يصبح اذن المحكمة الكتابي نافذ المفعول اذا لم يتم الطعن فيه أمام المحكمة الأعلى درجة خلال شهر من تاريخ اصداره.

لاشك أن هذا القانون انساني وعادل يعطي للرجل والمرأة حقوقاً متساوية وانسانية، ويحض الرجل على أن يرقى بتفكيره وسلوكه الى المستوى الذي خلقه الله عليه كانسان له حقوق وعليه واجبات.

ويمكن القول في الختام أن السبب في عدم تطبيق القوانين بالنسبة للمرأة يقع في جزء منه على عاتق المرأة نفسها وخاصة المتعلمة... لأنها أكثر دراية بما لها وما عليها من حقوق وواجبات لكننا وللأسف الشديد نجد العديد من الأخوات يقفن موقفاً سلبياً.. ليس لقصور منهن.. ولكن لعدم رغبتهن في الدخول في صراعات مع أولي الأمر من المختصين مما يجعل هؤلاء المختصين طليقي اليد في تطبيق ما يشاؤون دون معارضة من أحد. فعلى المرأة والحالة هذه أن تعي دورها لأنها تجني بسلبيتها على من بعدها.. ولابد أن يعتمد تقييم المسئولين للعمال والموظفين في مختلف المؤسسات والمصانع على حسن أداء هؤلاء العاملين وليس على جنسهم. وأن ينظر الى المرأة نظرة زميلة ورفيقة درب على طريق التنمية. وأن تتم الاجتماعات واللقاءات لمناقشة قضايا العمل في جلسات عمل تحضرها النساء وليست في غيابهن.. لأن مثل هذه الجلسات تساهم كثيراً في مشاركة المرأة وتشجعها على ابداء الرأي وبالتالي تكف النظرة عن أن تكون قاصرة لها ولعملها.

وأولى المهام في تغيير النظرة السلبية للمرأة وعملها هي أولاً وقبل كل شيء أن يعمل الجميع على نشر التعليم وتحقيق ديمقراطية التعليم بشكل كامل.

دور المثقفات في تغيير المجتمع وتنميته

«دراسة استطلاعية»

د. نورية علي حمد

في تناولنا لدور المثقفات اليمنيات في تغيير المجتمع (وتنميته وتحديثه) يرجى آلا يفهم من ذلك أن في الأمر تحيزاً للمرأة المثقفة، وإهمالاً لقطاع كبير من النساء لا يدخلن في فئة المثقفات ولكن لهن أدوارهن الفاعلة في المجتمع. فنحن ندرك تماماً أنه قبل ظهور المثقفة هذه وجدت المرأة الريفية التي كان لها فضل السبق في المشاركة في مجال العمل الانتاجي. ومن المؤكد أنها أضافت الكثير في مجال التنمية الريفية،و بخاصة عندما هجر كثير من الرجال الأرض، ولا يحق لأحد أن يتجاهل أدوارها هذه. والحق ان ما يتحقق للمرأة المثقفة اليوم، وما تقوم به من أدوار جديدة في العمل الخدمي والإنتاجي انما هو امتداد للدور الريادي للمرأة الريفية.

وقد اخترنا أن نقف هنا على دور المرأة المثقفة ومن خلال دراسة ميدانية. وذلك لما نلمسه اليوم من ظهور كبير لها ومن اصرار على المشاركة في عملية التنمية والتغيير، وفي تحقيق المكانة الاجتماعية اللائقة بها وبالمجتمع. وهو اصرار ربما تفرضه أكثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المتنامية.

ومن أجل تحليل ومناقشة دور المثقفة في المجتمع (الدور الحالي والمتوقع) يتعين علينا بداية أن نحدد مفهوم الدور كمصطلح سسيولوجي:

عادة ما يرتبط مصطلح الدور بمصطلح المكانة. والدور والمكانة مصطلحان سوسيولوجيان حظيا بالمعالجات الكثيرة، وتشير المكانة الى مجموعة الحقوق والواجبات. أما الدور فهو المظهر الدينامي للمكانة. والسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بدور اجتماعي. كما ان الدور - أيضاً - هو السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي، والمركز الاجتماعي هو (تعبير) عن العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي، مما يؤكد باستمرار الارتباط الوثيق بين الدور الاجتماعي والمركز أو المكانة[1]. فالطبيب (أو المدرس) له مركزه الاجتماعي الذي تتحدد طبيعته من خلال تصرفاته المتوقعة وعلاقاته ودوره الاجتماعي، أي النشاطات والفعاليات التي يقوم بها، والمرأة كذلك لها مركزها (مكانتها) داخل المجتمع يمكنها من تأدية مجموعة أدوار متباينة ومزدوجة.

انطلاقاً من تلك المفهومات أو المحددات للدور يمكننا أن نقف على دور المرأة اليمنية المثقفة كما تبينه هذه الدراسة الاستطلاعية ومن خلال الملاحظات والخبرات الميدانية للباحثة.

بادئ ذي بدء نقول : انه بتحليل الاجابات المختلفة (ومن خلال المشاهدات الميدانية الكثيرة) تبيّن أن المرأة اليمنية بما تحقق لها من فرص في التعليم والعمل، والمشاركة السياسية، قد أقبلت على التعامل مع المجتمع ومع دعائم التطور فيه، وكلها رغبة وحماس في أن تندمج في مناشط هذا المجتمع، وتلبي احتياجاته الكثيرة والمتنامية، وتساهم

---

١ - د. عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع .

في تحقيق النقلة الحضارية له، وهي النقلة من مجتمع تقليدي عاش طويلاً على علاقات عمل اجتماعية وانتاجية تقليدية غير متطورة الى مجتمع تسوده أحوال أكثر تطوراً ومسايرة لروح التقدم العلمي والتكنولوجي.

وتشكل مجموعة المثقفات ـ المشاركات في هذا الاستطلاع ـ الى حد كبير قوة فاعلة في حركة التغيير في المجتمع. وقد تناولت كل مفردة من مفردات العينة الاستطلاعية جانباً من تجربة المرأة المثقفة في مجال التعليم والعمل والمشاركة في التنمية أو في صناعة القرار السياسي والمجتمعي. واتضح اننا أمام مجموعة من النساء يشكلن نموذجاً حياً في التغيير، من المناسب الإحتذاء به، فهن متقدمات في أعمالهن، محققات للمكانة الاجتماعية المتاحة (حالياً) متحفزات للسعي نحو الأفضل لهن وللمجتمع.

ومن خلال المجموعة هذه وجد أن ثمة رضىً ملموساً (من معظمهن) عن أدوارهن ونشاطاتهن في المجتمع وبخاصة في مسائل التنمية والتحديث. باستثناء قلة في العينة نسبتها ١٥٪ عبّرن عن عدم قناعتهن بما حققنه من حضور في مناشط المجتمع، وعدم رضاهن بما هن عليه، فهن يشعرن بأن مكانتهن لا تزال في وضع غير متكافئ، وإن طموحاتهن في التقدم أوسع. وقد شدّدن كثيراً على المعوقات الاجتماعية والرواسب الثقافية التي تقف حائلاً أمام تطور أوضاعهن أو اسهاماتهن في التغيير. بالإضافة الى عامل الصراع الناجم أيضاً عن الدور المزدوج للمرأة، والتعامل الحديث مع سوق العمل.

وفي واقع الحال فإن هذه المعوقات (وصراع الدور) قد أشير اليه أيضاً من قبل معظم مفردات العينة.

فبرغم التقدم في التعليم والخروج الى العمل والمشاركة الاجتماعية الا ان الاتجاهات السائدة في المجتمع لاتزال تتوقع للمرأة

دور الزوجة، والأم، والابنة، وربة البيت، أما ما عدا ذلك فهو ثانوي في نظر هذه الاتجاهات أو أنه لم يهضم بعد من قطاعات كبيرة في المجتمع. ومع ذلك فهذه الاتجاهات التقليدية لم تثن الكثيرات عن التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في حركة التحولات في المجتمع ويمكن التدليل - في الوقت نفسه - على أن هذه الاتجاهات ليست كلها ضد مشاركة المرأة في حركة المجتمع ومناشطه. وانه يمكن قبولها كعنصر بشري فاعل في التغيير والتجديد الحضاري.

أما بخصوص حجم المشاركة في المجال السياسي، وفي صناعة القرار بالذات، فقد التقت الاجابات على التأكيد بأن حضور المرأة في هذا المجال هو حضور ضعيف جداً وأن أشواطاً كبيرة من العمل والاهتمام لازمة في هذا المجال. كما ان المشاركة في صناعة القرار (طرحاً وتنفيذاً) متدنية وغير ملموسة. فالمرأة بشكل عام بعيدة أو مبعدة عن مواقع اتخاذ القرار، وقد ظهر من التحليلات ان هناك معاناة واحباطاً في هذا الجانب وقد ذكرت (البعض) انهن فوجئن في كثير من الأحوال بأمور تم البت فيها وحسمت دون علم منهن أو مشاركة، وقد ذكرت نسبة بسيطة تصل الى ٢٥٪ انه قد أتيح لهن المشاركة في اتخاذ القرار وذلك في نطاق الاختصاص والوظيفة، إلا أنهن لم يصلن الى ذلك لولا المواظبة على العمل، والإصرار على المشاركة، وتقبل كل اعتراض أو اهمال بروح متفائلة ومثابرة.

وهناك إجماع عام في العينة على ضرورة تواجد المرأة (القادرة والمؤهلة) في مواقع اتخاذ القرار السياسي والمشاركة في طرحه على كل المستويات، بل وظهر اصرار على توفير مزيد من الفرص في مجالات العلم والتدريب والتأهيل بما يمكن المرأة من القيام بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أحسن وجه.

ومن تحليل الإجابات أيضاً تبين أن اصرار الكثيرات على ضرورة تواجد المرأة في المجال السياسي ومواقع اتخاذ القرار وأهمية تمكينها من المشاركة في ذلك، لم يكن من أجل الظهور أو البروز في الهيئة الاجتماعية، وانما كان تعبيراً عن رغبة أكيدة في المشاركة في رسم السياسات الاجتماعية والانمائية، بما يظهرها كشريك متكافئ وفاعل. هذا بالاضافة الى حاجتها الى التواجد في مثل هذه المواقع لابراز احتياجاتها والتعريف بمشكلاتها المجتمعية والانسانية، فطالما جرت العادة بتجاهل احتياجاتها وقضاياها الشخصية والأسرية، لأن القرارات تصدر عن رجال قد تغيب عنهم (عن غير قصد ربما) الكثير من اهتمامات المرأة واحتياجاتها الشخصية والأسرية والمجتمعية.

وبتحليل الاجابات الأخرى، المتعلقة بالمعوقات الموضوعة أمام المرأة في مجال التنمية والمشاركة السياسية، وبنظرة الرجل زميل المهنة وغيره الى أدوارها وأوضاعها الجديدة، تبين ان الإجابات تكاد تتفق على أمور كثيرة، فقد أشارت معظم المشاركات الى أنه على الرغم من التقدير الذي تحظى به الكثيرات من زميل المهنة أو الوظيفة أو رئيسها في الدائرة، ومن قطاعات أخرى في المجتمع، إلا أن ثمة احساساً بعدم القناعة التامة بأوضاع المرأة الجديدة وبأدوارها المتغيرة، وبخاصة تلك الأدوار المتعلقة بالعمل السياسي والإداري، ويبدو تأثير هذا واضحاً في مواقف كثيرة منها ما تواجهه بعضهن من تحيز في مجالات الترفيع أو فرص الحراك المهني والوظيفي، فقد يحصل على ذلك أقرانها من الرجال من نفس زملاء المهنة في حين لم يحقق بعضهم الكفاءة والمقدرة أو سنوات الخبرة المتوافرة أصلاً لدى المرأة، وكذلك التحيز في مجال الترشيح لحضور المؤتمرات أو الدورات التدريبية أو اللقاءات العامة (من دورة سيمينر وغيره) مما يحرم المرأة من فرص المشاركة وتنمية خبراتها ومعارفها.

وحول اهم الأسس والمقومات التي تحتاج اليها المرأة اليمنية لتكون صاحبة قرار في أسرتها ومجتمعها. أو مشاركة في مسائل التمية والتحديث مشاركة فاعلة. فقد التقت جميع الاجابات على مقومات كثيرة منها التعليم الذي يعد عاملاً مهماً في دفع عجلة التغيير النسوي في المجتمع إلى الأمام، وكذلك التدريب الجيد في مختلف المجالات العلمية والمعرفية لتتمكن من المساهمة بمقدرة عالية، ثم المساواة في مجالات العمل بحيث تتاح لها فرص الترقي، والحراك المهني والوظيفي وتتوفر لها فرص عمل ممكنة لتتمكن من تحقيق مشاركة فاعلة في مسائل التطوير والتحديث.

كما أشارت الكثيرات الى ضرورة تعميق الوعي الاجتماعي في المجتمع حول مكانة المرأة وأدوارها الجديدة. ذلك أن تعميق الوعي الاجتماعي بقضايا المرأة ومسائل إدماجها في مناشط المجتمع المتنوعة، من شأنه أن يساهم في خلق أنماط من التفاعلات الاجتماعية الإيجابية بين أفراد المجتمع من الذكور والإناث، وعلى مستويات اجتماعية مختلفة في الأسرة، والعمل، ومجالات اللقاء الأخرى.

كما أشارت بعض مفردات العينة الى عامل الاستقلال الاقتصادي ودوره الهام في تدعيم أوضاع المرأة ومكانتها. ومن المقومات أيضاً أشارت الكثيرات الى انه ينبغي تحقيق قدر كبير من الالتزام في مجال تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق وواجبات المرأة، وهذا أمر مهم، والأهم منه في نظرنا - ان يرتبط التطبيق بالتحولات المجتمعية المتسارعة، وحتى لا تظل هذه القوانين والتشريعات تشكل موقفاً نظرياً فقط، أو تعمل بمعزل عن مجرى التغيرات المتنامية في المجتمع. وخاصة ان اهتمامات الدولة في مجال حقوق المرأة وواجباتها موضحة في الدستور. ولا بد أن تتعزز هذه الاهتمامات بكثير من الممارسات

اليومية الايجابية التي ينبغي على الدولة أن توليها الاهتمام في اتجاه تحسين أوضاع المرأة.

ولدى القاء نظرة عامة يمكننا القول : انه على الرغم من بعض الاعتراضات المجتمعية على تطوير أوضاع المرأة وأدوارها الجديدة، واستمرار بعض المعوقات الاجتماعية والاتجاهات السلبية التي تقلل من كفاءتها أو من حضورها الحضور الفاعل في مناشط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الا ان المرأة المثقفة بشكل عام على اتصال مع المجتمع بدليل ان الكثيرات قد اتجهن الى العمل خارج البيت متسلحات بقيم ومفاهيم اجتماعية جديدة لا تتعارض مع أهداف المجتمع وقيمه المنبثقة من تعاليم الاسلام الحنيف، وكذلك متسلحات بالتعليم، وبالقوانين والتشريعات التي أتاحت الكثير من المكاسب لهن.

ويمكن أن نرصد في مجتمعنا اليوم ظاهرة كثرة النساء اللاواتي يتعايشن مع إشكالية الدور المزدوج (العمل في اتجاهين) دور الزوجة والأم أو الابنة المسؤولة (أي دور ربة البيت) ودور المرأة العاملة في القطاع الخدمي والإنتاجي.

وحول هذا الدور المزدوج تروج اشاعات وأقاويل من قبل البعض حول ان المرأة التي خرجت الى العمل والتي تتغيب طيلة فترة عملها عن المنزل قد أهملت شؤون بيتها وأطفالها. على الرغم من أنه لم تظهر حتى الآن أية دلائل واضحة أو شواهد ميدانية كثيرة على صحة ذلك، وان وجدت فهي على الأرجح حالات يمكن أن تتواجد - أيضاً - حتى لدى المرأة ربة البيت غير العاملة، ففي الوقت الذي تخرج المرأة العاملة لتساهم في بناء المجتمع أو تعين أسرتها على احتياجاتها المتنامية، وتنمي من معارفها وخبراتها، نجد الكثير من النساء في القطاع الحضري بالذات يهدرن الكثير من وقتهن ويغبن الساعات الطوال عن

منازلهن وأطفالهن بسبب (ظاهرة السأم وتبديد الوقت والمال) فأيهما نلوم في هذا التغيب ؟

وفي واقع الحال لا ننفي ظهور بعض الصور السلبية الناجمة عن عمل المرأة، ولكن بعض الدراسات أثبتت الكثير من الجوانب الايجابية للمرأة العاملة في محيط أسرتها ومجتمعها. ففي دراسة اجتماعية مصرية تبيّن ان المرأة العاملة تقبل على أطفالها بشوق ولهفة لتعوّضهم عن الوقت الذي فقدته بعيداً عنهم، كما انها تمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجعهم على الاستقلال التدريجي.. كما ان احساس المرأة العاملة بذاتها أكثر نضجاً من غير العاملة. ومن هنا فهي تعكس هذا الإحساس الناضج والاحساس بالنجاح على أطفالها.(٢)

وتعاني المرأة المثقفة من عواقب الدور المزدوج، وتعيش صراعاً واغتراباً في كثير من المواقف، إذ يُطلب منها أن تتعلم وتعلم وتشارك في المجتمع، ولكن حين تبدأ بالممارسة العملية لكل ذلك تقابل بتوقعات كثيرة مغايرة من قبل الزوج أو الابن او الأخ أو الزميل الأمر الذي يضعها أحياناً في مواقف اختيار صعبة. وهذه المشكلة تعاني منها أيضاً المرأة المثقفة والعاملة في المجتمع العربي بشكل عام. فهذه أستاذة في علم الإجتماع تعبر عن حال المرأة المصرية بقولها :

«إن المرأة المصرية الحديثة تقع في حيرة شديدة واغتراب أشد لأنها تجد نفسها مطالبة بالشيء وعكسه. فالمطلوب منها أن تتعلم وتكسب وتستقل، ولكن اذا أبدت ممارسة حقيقية لهذا الاستقلال فإنها تعوّق بكل الطرق وتعاقب».(٣)

---

٢ ـ د. محمد سلامة ادم ، المرأة بين البيت والعلم ، دار المعارف ، مصر ١٩٨٢.

وخلاصة الأمر نود أن نوضح أمراً في غاية الأهمية وهو أنه لا ينبغي أن نظل نتحدث عن المعوقات التي تعترض المرأة المثقفة في مجال التنمية والتحديث والمتمثلة في معوقات مجتمعية واتجاهات سلبية سائدة، ثم نغمض الطرف عن مسؤولية المرأة (نفسها) فإن بعض الخلل في أدوارها ومكانتها يكون من صنعها ـ أحياناً ـ وليس من صنع الآخرين. ويحدث ذلك عندما لا تستغل المرأة فرص التحول الإيجابية في حياتها استغلالاً واعياً. أو تبدي قصوراً في وعيها الاجتماعي، أو تتصور أن ما وصلت اليه من تعلم ومشاركة في العمل واندماج في الحياة العامة يقترب بها من واقع الحياة المتحررة فتتجه الى تبني صيغ غريبة عن المجتمع سواء في مظهرها أو سلوكها متناسية واقعها الثقافي والمجتمعي، فمطالب التغيير يجب أن تكون ضمن اطار الظرف التاريخي الذي ينبغي أن تتعامل معه بوعي، وهناك مظهر سلبي آخر يتمثل في أن المثقفة عادة ما تبدي تقاعساً كبيراً تجاه القطاع الأمي من النساء وهو قطاع كبير في حين أن عليها مسؤولية رفع مستوى الوعي النسائي ومحو أمية أخواتها من النساء الأميات.

---

٣ ـ د. سامية الساعاتي ، «دور المرأة في المجتمع المصري» . المجلة الاجتماعية القومية المصرية، العدد الثاني والثالث ، سبتمبر ١٩٧٥ ، القاهرة.

ملاحظات ختامية

في الصفحات القليلة الماضية، حاولنا أن نقدم تحليلاً سوسيولوجياً أولياً لواقع المرأة اليمنية بشكل عام والمرأة اليمنية المثقفة بشكل خاص . وقد تبين لنا من مختلف القراءات والشواهد والتحليلات الميدانية انه رغم استمرار تأثير الكثير من المعوقات المجتمعية التي تحول في كثير من الأحوال دون تحسن أوضاع المرأة وتطورها، إلاّ أنها ـ اليوم ـ تعيش واقعاً جديداً وظروفاً اجتماعية ـ اقتصادية أفضل بكثير مما كانت عليه في السابق ، ولا رجعة في ذلك الى الوراء لاسيما ان المجتمع يعيش اليوم أوضاعاً جديدة، ويحقق كل يوم تقدماً ملموساً في مختلف بناءاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كما وأنه اختار النهج الديمقراطي كنموذج حضاري يحقق على ضوئه مشاركة جيدة للجميع في مسائل التنمية والتحديث والعمل السياسي.

ان الشواهد الميدانية الكثيرة ، والمواقف الرسمية المختلفة تكشف بوضوح عن تنامي الوعي الاجتماعي في المجتمع وعن سيره باتجاه صالح المرأة وتعزيز مكاسبها واحترام حقوقها وضمان نهضتها .

والواقع انه من أجل تحقيق وضع أفضل وأكثر عدلاً للمرأة، ومن أجل ادماجها ادماجاً فاعلاً في عملية التنمية ومناشط المجتمع الأخرى

فإن أمام المجتمع والمرأة نفسها الكثير من العمل والمهام التي ينبغي أن تنفذ حتى تسير باتجاه تعزيز أوضاعها وادوارها في المجتمع متمشية مع أهداف المجتمع وطموحاته المرحلية والمستقبلية .

إن الآفاق الرحبة التي تنتظرها لابد وان ترتبط بمزيد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأهمها المتغيرات في مجال التعليم، ومحو الأمية ، وفي مجال العمل والتدريب وفي التشريعات التي ينبغي ربطها ربطاً موضوعياً بمختلف التحولات المجتمعية ، والتي تعنى بأوضاع المرأة وخصوصيتها .

لنتوقف الآن عند بعض المعالجات الهامة التي يمكن استثمارها في سبيل تطوير أوضاع المرأة بشكل خاص ، وأوضاع المجتمع بشكل عام :

١) بما ان المرأة اليمنية قد أخذت حالياً تتفاعل بصورة واضحة مع قضايا التنمية والتحديث والديمقراطية فإنه من المفيد جداً ان يعمل المختصون بالتنمية وبرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمعنيون بصناعة القرار وفق صيغ جديدة (لا تقليدية) فيما يتعلق بها ، وبخاصة فيما يتعلق بدورها في مجالات العمل المنتج ، ويكون ذلك بمنحها مزيداً من الفرص في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل وبحيث لا يظل التوجه في تعليمها وعملها مقتصراً على المتطلبات والإحتياجات الاجتماعية والأسرية فقط، بل من الضروري أن يلبي احتياجات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، واحتياجات السوق اليمنية الحديثة .

٢) كما ينبغي على الدولة (بمواقفها المشجعة) والمجتمع بكافة قطاعاته ومؤسساته ان يساعدوا المرأة في أوضاعها وأدوارها الجديدة وأن يخففوا من حالة الإغتراب أو صراع الأدوار الذي اتضح ان بعض النساء تعاني منه وذلك بمزيد من التفهم لهذه الأوضاع الجديدة والمتغيرة ، وبمزيد من العناية الخاصة في مجال

تقديم الخدمات الاجتماعية ودعمها باستمرار، وهي خدمات ضرورية لها كتوفير دور الحضانات في أماكن العمل أو قريبة منها، وتيسير المواصلات وإصدار التشريعات التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المرأة في مجال الأحوال الشخصية من أمومة وإرضاع وإجازات وضع وغيرها ، وذلك لإضفاء مزيد من الأبعاد الانسانية الحقيقية على مساهمة المرأة مساهمة فاعلة في التنمية .

٣) ولأن المجتمع أخذ يتقبل اندماج المرأة في المجرى الاقتصادي ويساعدها على ذلك ، فإن عليه أيضاً أن يحقق للرجل قدراً جيداً من الإندماج في المجرى الاجتماعي ، أي ان يدفع بالرجل باتجاه التفهم لأدوار النساء الاجتماعية في الأسرة والمجتمع، مع حثه باستمرار على احترام العمل المنزلي ومساعدة المرأة في تربية الأطفال وفي الأعمال الأسرية والمنزلية الأخرى . فالتعاون بين أفراد الأسرة ضرورة تفرضها شروط العصر . كما ان هذا التعاون من شأنه أن يخفف من أعباء الدور المزدوج للمرأة أو صراع الأدوار (معنوياً ومادياً) ويخلق أنماطاً جيدة من التفاعلات والعلاقات بين أفراد الأسرة.

٤) ثم يأتي دور وسائل الإعلام (كوسائط مجتمعية وتربوية) في تصحيح أية نظرة سلبية تجاه تعليم المرأة أو عملها وتقديم الصورة اللائقة والإيجابية لها . ويكون ذلك عن طريق :

- ابراز مشاركتها في التنمية كضرورة وطنية وانسانية واجتماعية واقتصادية .

- توعية الناس بأن كل تحديث للمرأة أو نهوض بأوضاعها انما هو في الأساس تحديث ونهوض بالمجتمع ، وفي اطار أهدافه وقيمه الأصلية التي لا تتعارض أبداً مع قيم الاسلام الحنيف .

- الاعلان الدائم عن أن المجتمع لا يمكن أن يتطور بعيداً عن

نسائه . وينبغي أن ينعكس كل ذلك من خلال الكلمة المفيدة والمؤثرة ، والصورة المرئية الواعية ، والتمثيلية والمسرحية الهادفة والابتعاد بالمرأة على كل تصوير مبتذل أو عن أي صور سلبية تكرس من تخلفها وتحط من انسانيتها وقدرها .

٥) ثم تأتي مسؤولية المرأة تجاه نفسها ومجتمعها، اذ عليها أن تنمّي من قدراتها وان تتبنى نظرة واعية تجاه مشكلاتها ومشكلات المجتمع ، وأن تدرك أنه ليس كافياً أن تتعلم وتخرج الى العمل دون أن تساهم بنفسها في تطوير أوضاعها وأوضاع قطاع كبير من النساء يعاني من الأمية والتخلف الإجتماعي والثقافي. والأهم من هذا كله أن تبتعد بنفسها عن السعي والجري وراء صيغ شكلية من التطور ، قد تؤدي بها الى مزيد من التخلف والتبعية .

وعليها أن تعي ويعي معها الكثيرون من الرجال ان العلاقة التي ينبغي أن تقوم بينها وبين مجتمعها هي علاقة تفاهم وأخذ وعطاء (أي علاقات تعاونية ايجابية) ، وليست علاقة التنافس بين الند والند ، أو علاقة تحدٍّ وصراع، لأن أوضاع المرأة لن تستقيم أو تتطور بعيداً عن قطاعات المجتمع الأخرى، كما أن الرجل لا يمكن أن يتجاهل أدوارها واهتماماتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي اطار أسرتها ومجتمعها .

٦) في اطار الاهتمام بتحسين أوضاع المرأة وتطويرها لا ينبغي اغفال دور البحوث والدراسات العلمية والميدانية التي يجب أن تنشط في المجال النسائي ، ونعتقد أن لمراكز البحث العلمي دوراً كبيراً في ذلك ، وعلى رأسها بالطبع جامعتي صنعاء وعدن مع استخدام نتائج البحوث في خدمة الاتجاه السليم في تحسن أوضاع النساء .

٧) والجزء الأكبر من الاهتمام ينبغي أن يتحمله اتحاد نساء اليمن بفروعه المختلفة ، إذ لابد من أن تكون اهتماماته مركزة أساساً

على قضايا المرأة والتنمية بشكل خاص وعلى قضايا المجتمع عموماً. ونعتقد ان الاتحاد في مرحلته الحالية لم يشكل بعد قوّة فاعلة في تحريك أوضاع المرأة أو تبني قضاياها ولابد له باستمرار أن يراجع أهدافه وخططه الانمائية باتجاه خدمة قضية المرأة بحيث لا يقف عند نوعية محددة من الخدمات.

والحق أنه بحاجة شديدة الى الدعم المادي والمعنوي ليتمكن من التحرك بصورة فاعلة في خدمة قضايا المرأة والمجتمع.

ويمكن القول أخيراً : ان النظرة الى مستقبل المرأة اليمنية تبدو متفائلة الى حد كبير .

وان الصورة المرجوة لها والتي تتطلع اليها في خضم التحولات الكثيرة هي صورة مجتمعنا اليمني الذي نرجو له كل تقدم وازدهار .

المرأة والابداع

هشام علي بن علي

- ١ -

ان الحديث عن قضية الإبداع الأدبي للمرأة اليمنية يمكن أن يكون محوراً أساسياً في ندوة خصصت لبحث قضايا المرأة والديمقراطية، خاصة اذا أدركنا ان الابداع الأدبي والثقافي يعني مشاركة الإنسان، بشكل عام، في تحقيق حريته وإنجازها، فالثقافة هي إعادة تكوين الإنسان لذاته بحيث يصبح في مستوى التحديات التي يواجهها ؛ انها شعر يوسّع قدرته على الرؤية، فن يعيد الى عالمه نضارته وجماله، فلسفة تمكن عقله من الإحاطة بعالمه وتعطيه معنى، وهي أولاً سياسة تعيد الى الانسان، كل إنسان، حريته.

يضعنا الإبداع وجهاً لوجه أمام قضية الحرية، فأن نكتب يعني أن نختار، أن نشكل ونولد من أشياء العالم وكلماته عالماً خاصاً بنا. لذا فالإبداع الأدبي حرية، انه ليس صدفة ولا احتمالاً بين جملة احتمالات على نحو ما يقول الناقد والروائي الإيطالي أُمبرتو ايكو، حين كتب «لو انك وضعت قرداً أمام آلة كاتبة وجعلته يدق عليها الى ما لا نهاية، فلا شك انه في لحظة ما سيهتدي الى اعادة كتابة «الإلياذة» وفق نظريا الاحتمالات».

ولكي يكون الابداع حرية ينبغي أن يتأسس على الحق في

الإختلاف، على الحوار، على رفض سيادة الرأي المنفرد الذي يدعي امتلاكه وحده، للمعرفة والتفسير، والذي يقوم على الغاء الآخر ومصادرة حقه في التعبير، ان الحياة هي الآخرون المختلفون، والابداع هو الذي يعبر عن الحياة ويعيد تشكيلها وتلوينها، ويقوم في جوهره على هذا الاختلاف.

وداخل هذا التعدد والتنوع في العملية الإبداعية، وبين هذا التوازي القائم بين الحرية والإبداع، يصعب الحديث عن إبداع للمرأة أو إبداع للرجل. الإبداع كل لا يتجزأ، انه لا يتأثر بأصابع الرجل الخشنة ولا بأنامل المرأة الرقيقة، اذن ما الذي يجعلنا نتحدث عن إبداع المرأة، أو عن مشاركتها في الإبداع أو في العملية الثقافية، مع العلم أن كلمة مشاركة تحمل نوعاً من الثانوية، على الرغم من دلالة المساواة اللغوية التي يحملها الفعل (شارك)؟

هل للمرأة دور في هذا التقسيم ؟ فقد ارتبطت مشاركة المرأة بالإبداع بقضايا المرأة، بهمومها ومعاناتها على نحو خاص، الأمر الذي دفع في اتجاه الحديث عن إبداع المرأة. أم أن الأمر يتعلق بالحضور المتأخر للمرأة الى عالم الإبداع، وأخص هنا الإبداع الكتابي؟ أما أشكال التعبير الأخرى، فقد كان للمرأة حضور كبير فيها، من الغناء والرقص الى التطريز والتشكيل، بل ان هذه الفنون الأخيرة ارتبطت بحياة المرأة وعملها وانتاجها. واذا حاولنا أن نقرأ أشكال النقش المختلفة على السجاد وفي الحناء، فإننا نكتشف أشكالاً مختلفة من الإبداع، فالإبداع لا يقتصر على ألوان الكتابة والرسم التشكيلي، لكنه يتجاوز ذلك الى فنون ما قبل الكتابة، حيث للتعبير بكارته وذاكرته، ولذا، ومن أجل الكشف عن ابداع المرأة اليمنية، علينا أن نتعمق في بحث أشكال الإبداع، أو لنقل مع الكاتب المغربي عبد الكبير الخطيبي : «يجب أن نقرأ سجادة كصفحة لأرسطو».

ولعل تأخر المرأة اليمنية في ممارسة الكتابة الإبداعية والانتقال من محافل القول والثقافة الشفاهية، الى الكتابة والتعبير المكتوب، مرتبط بمسيرة تحرر المرأة ونضالها من أجل اكتساب حقوقها في المجتمع. حقاً ان الانسان اليمني كان يعاني من إهدار عام لحقوقه، الا أن المرأة عانت بؤساً مضاعفاً الأول تفرضه الظروف التاريخية على البلاد، والآخر تفرضه التقاليد والقيم السائدة على المرأة.

إختيار المرأة التعبير الشفاهي، الأغاني والأمثال والحكايات، هو جزء من غياب حريتها. فالكتابة تعني ذاكرة، والذاكرة تحمل في طياتها المحاسبة والعقوبة، حيث تصبح كلمات المرأة محسوبة عليها، من السهل استدعاؤها والعودة اليها. أما الكلام فيذهب مع الريح. واذا جمعنا نماذج من أغاني المرأة اليمنية التي تترنم بها في المنزل أو الحقل، والتي تعبر بها عن مشكلاتها عن الهجرة، على سبيل المثال، هجرة الزوج وغيابه لسنوات، في المدينة أو في البلاد البعيدة، نكتشف جرأة في التعبير، وقدرة على ملامسة الهموم والمشكلات. لكن هذه الأغنيات، مثل كل كلام شعبي، كلمات بدون مؤلف. لا أحد يعرف من قالها وبالتالي لا أحد يحمل مسؤوليتها.

هل استطعنا الإهتداء الى مقاربة موضوع المرأة والإبداع من زاوية العلاقة بين حرية التعبير والديمقراطية، وهل نستطيع الكشف عن موضع المرأة داخل هذه العلاقة.

سوف نحاول في هذه الصفحات البحث في اتجاهين :

الأول : حيث تكون المرأة موضوعاً للإبداع، كيف تظهر صورة المرأة في الأعمال الإبداعية اليمنية؟ وسوف نقتصر على نماذج قليلة، لأن المقام لا يتسع لبحث تفصيلي.

والثاني : حيث تكون المرأة ذاتاً مبدعة. حين تكتب المرأة وتعبر عن نفسها وعن مجتمعها.

- ٢ -

تظهر المرأة في الكتابات الأدبية اليمنية في صور عديدة، كما هي في الحياة، أم وزوجة وأخت، زميلة ورفيقة وصبية. وجميع هذه الصور هي صور طبيعية، لا تحمل في طياتها أي تعبير أو دلالة خاصة، بل هي جزء من التمثيل الواقعي في الأدب. ولكنني سأتوقف هنا أمام نصين شعريين يظهران أن المرأة في صورة معينة، هي أقسى تعبير عن معاناتها ومأساتها وهي في الوقت نفسه تعبير عن مأساة المجتمع اليمني في ذلك الزمن. إن سقوط المرأة هو سقوط للمجتمع هذا ما تقوله القصيدتان، أو هذه هي المعادلة التي تكشفانها. القصيدة الأولى بعنوان «وادي الخطايا» وهي للشاعر محمد سعيد جراده (١٩٢٧ ـ ١٩٩١) والثانية للشاعر لطفي جعفر أمان (١٩٢٨ ـ ١٩٧١) وهي بعنوان «صفية الصنعانية». القصيدتان تتحدثان عن السقوط الأخلاقي للمرأة، لكنهما تتجاوزان ذلك الى السقوط الاجتماعي والتاريخي للمجتمع اليمني في تلك الفترة من حكم الإمامة والإستعمار. والقصيدتان تكشفان هذا الترابط بجلاء، فتظهر لنا مأساة إنحطاط المرأة تعبيراً عن إنحطاط تاريخي وسياسي لمرحلة تاريخية كاملة.

وادي الخطايا، هكذا يسمى الشاعر محمد سعيد جراده شارع البغاء الشهير في مدينة عدن، في الخمسينات من هذا القرن. في هذا المكان تتحول المرأة الى جسد، يُباع ويُشترى، ويأتي عشاق اللذة من كل مكان بحثاً عن علاقة غير مشروعة. ينسى الداخلون الى هذا الشارع إنسانيتهم ومشاعرهم، ليستعيدوا حيوانية مفقودة أو جرى ترويضها مع تقدم الإنسان. ويدخل الشاعر مع الداخلين ليصور لنا ما يحدث في هذا الشارع، يدخل الشاعر بحثاً عن اللذة لكنه أثناء ذلك لا يتخلى عن

إنسانيته ولا يتحول الى حيوان يجري وراء غرائزه ؛ ومن هنا اختلاف تجربته عن الآخرين. يلفتنا الشاعر بالحزن وهو يصف الشارع لأول وهلة:

غسا الليل وانثال السكون على الورى	فلا حس الا طائف الوهم مزعجا
والا اناشيد النجوم شجية	توقعها الأفلاك في مسمع الدجى
والا تهاويل الظلام تخوضها	نفوس عرفن الهم بحراً تموجا
وضاء بأطراف المدينة شارع	تعود ليلاً ان يضاء ويضرجا
توغل في وادي الخطيئة وارتدى	من الرغبات الحمر ثوباً مضرجا
حناياه ضمت بالعات عواطف	تمايلن حزناً صامتاً لا تبرجا

ويمضي الشاعر يتجول في وادي الخطيئة، الى أن يصل الى وصف تجربته الخاصة، حيث لم يستطع أن يخلع مشاعره وعواطفه عند طرف الوادي، كما يفعل غيره من الرواد، متميزاً عنهم بحس الشاعر الذي ينظر الى المرأة بعين أخرى لا كالعيون :

راتني اناجي روحها فتململت	وردت ولكن بعد سمت شوان
ودار حديث بيننا لم نكد له	نكف فؤادينا عن الخفقان
....	....
....	....
....	....
وآلم من هذا الحديث تأثري	وكيف وقلبي شاعر ولساني
دخلت بجرح بين جنبيّ دارها	وعدت بجرح في الحشاشة ثان
سارسمها في غرة النجم ليلة	ارتنيّ دنيا في رقيق كيان
وقصة حب ذات فصل معقد	ستحتل من صدري اعز مكان

في هذه القصيدة، يقدم الشاعر جراده نظرة انسانية لهذه المرأة التي يلفظها المجتمع ولا يأبه بمعاناتها وآلامها. والقصيدة عبارة عن موعظة أخلاقية مباشرة تحاول أن تدفع المجتمع الى اعادة النظر في حالة أمثال هذه المرأة التي تضطرها الظروف القاسية الى السقوط.

ويقدم الشاعر لطفي أمان نموذجاً آخر لهذه المرأة في قصيدته «صفية الصنعانية». لكنه يذهب مذهباً أكثر عمقاً، حيث يبين أن سقوط هذه المرأة مرآة لسقوط المجتمع بشكل عام. وأن المسألة تتعدى الظروف القاسية لامرأة بحد ذاتها، لتصبح مأساة شعب كامل، وهذه القصيدة تتحدث عن فتاة طحنتها الحياة في رحلة البحث عن زوجها المهاجر الى عدن. فالواقع الاستعماري في عدن، كان شبيهاً بتنين له الف ذراع. حتى صنعاء التي سوّرها الإمام وأغلق أبوابها لم تنج من آثار الاستعمار البريطاني. ومأساة هذه المرأة «صفية» خير دليل على زيف الإستقلال الذي كان يتحدث عنه الإمام. اذ أن العلاقات الإستعمارية في عدن جرّت كل أجزاء اليمن نحو الطاحونة ذاتها.

صنعاء.. هذه الجنة الخضراء
قد أطلقتها في مدى الحصراء
حمامة بيضاء
تقتات أحلام المنى البيضاء
في عدن الزهراء..

يا عمُ يا جمّال
يا سائق الأحلام والآمال
لعدن الزهراء
خذني معك

خذني هنا حملاً من الأحمال
لن أتعبك
يا عمّ يا جمّال
في عدن الزهراء لي زوج حلال
خذني معك
خذني معك !

كذخائر الدنيا اذا انفتحت سخية
عدن الغنية
سكبت مفاتنها المرّحبة الثريّة
وهناك في ترف العمارات السنيّة
وقعت صفية
تتخطف الأضواء لفتتها الخبية
وعلى ملامحها الطرية
صنعاء حيّة !

ويصور لنا الشاعر كيف فقدت تلك المرأة صفاءها وبراءتها في رحلة البحث عن زوجها الذي تركها وهاجر الى عدن، وفي عدن تسحق الحياة الزوج وتدفعه الى الضياع، وبعده تطحن العجلات القاسية لهذه المدينة، تلك الزوجة التي جاءت يدفعها الشوق الى لقاء زوجها، لكنها لا تحصد سوى السقوط والضياع.

يا محسنين..
لله.. من باب لباب
راحت تجر جمالها الوضاء في أوج الشباب
وهناك في كنف المقاهي واصطخاب العابثين
الظامئين الى الدم المبذول في شبق لعين

راحت تغني في افتتان
وتهز أردافاً حسان
«أخضر.. جهيش.. مليان»
ويثيرها طرب الحياة
فتهز أردافاً.. وهات
«يا قاطفين القات».

ونلاحظ أن قضية المرأة ـ البغي أصبحت عند الشاعر قضية الوطن المستعمر والمتخلف. والمرأة البغي لم تعد حالة اجتماعية وأخلاقية، ولكنها نتاج لواقع تاريخي عاجز ومفوّت، لا يملك أية قدرة على التطور والتحول مادام يدور في فلك الإستعمار والإمامة، بل انه لا يفرز سوى مظاهر الإنحلال والسقوط والبؤس.

وينبغي الإشارة هنا الى ان اهتمام الشاعر اليمني بهذا النموذج للمرأة لم يكن إختباراً فردياً، بل كان تعبيراً عن ظاهرة ارتبطت تاريخياً واجتماعياً بهذه المدينة التي حاول الإستعمار أن يدفعها الى أقصى درجات البؤس الاقتصادي والتحلل الأخلاقي، في اعتقاد منه أنه بذلك يفكك ارتباطها التاريخي والأخلاقي ويحولها الى ميناء منفتح على العالم، بدلاً من اتجاهها نحو الإرتباط بإمتدادها الجغرافي والتاريخي والسياسي.

كذلك تأثر الشعراء اليمنيون بصورة البغي التي رسمتها المدرسة الرومنطيقية في الأدب الغربي، وكانت قصة غادة الكاميليا من أبرز هذه النماذج. وفي الأدب العربي احتلت صورة البغي مكانة متميزة في تصوير مأساة المرأة ومأساة المجتمع، وهذا ما نجده في ثلاثية نجيب محفوظ على سبيل المثال، وفي قصيدة السياب الشهيرة «المومس العمياء» التي تصور مأساة المرأة في العراق في ظل الاستعمار والجوع وتضاعف من المأساة بأن تقدم صورة المومس العمياء.

ويح العراق ! اكان عدلاً فيه انك تدفعين
سهاد مقلتك الضريرة
ثمناً لملء يديك زيتاً من منابعه الغزيرة ؟
كي يثمر المصباح بالنور الذي لا تبصرين ؟
عشرون عاماً قد مضين، وانت غرثى تأكلين
بنيك من سغب، وظمأى تشربين
حليب ثديك وهو ينزف من خياشيم الجنين !

- ٣ -

وتظهر المرأة في الكتابات القصصية والروائية في صور عديدة، تعكس تنوع الحياة وتعدد أشكال مشاركتها. الا اننا سنتوقف عند نص قصصي للكاتب محمد عبد الولي ونص روائي للكاتب زيد مطيع دماج. وفي النصين نجد نماذج متميزة للمرأة تصلح للوقوف أمامها كتعبير خاص ومكثف لحال المرأة اليمنية.

في «الأرض يا سلمى» يضعنا القاص محمد عبد الولي أمام انعكاسات الهجرة على أوضاع المرأة وعلى حياتها بشكل عام. فهجرة الرجال من القرى الى المدن أو الى خارج اليمن هي أكثر من غياب. ولكنها بالنسبة للمرأة حياة تضيع، وعيش فارغ دون إرتواء وجداني أو روحي. فالزوج الذي يظهر في حياة المرأة، ليحولها من دار الى دار، فتنتقل من بيت أبيها الى بيت أهل زوجها، لتمارس الحياة ذاتها، الخدمة في البيت وفي الأرض، ثم يغيب الزوج بعد أن يطمئن أنه جاء لأبويه بخادمة تقوم على تلبية حاجاتهما، يسافر ليغيب سنوات، دون أن يرى

ابنه الذي ولد بعد أشهر من رحيله. وتظل سلمى تجترح الصبر وتعلل النفس بعودته. ولكنه قد لا يعود من نفي المدينة حيث ضاع آلاف الرجال، بعضهم تزوج هناك وصار عنده أولاد وبيت والبعض الآخر ركب البحر ليذهب الى بلاد أخرى.

«لم تتغير حياتك، اثناء وجوده او في اثناء غيابه : ففي كلا الحالتين كنت تعملين بصمت من اجل أهله من أجل الأرض.
يا سلمى عاد زوجك الى المدينة. وغاب سنتين، ثم عاد مرة أخرى ليتركك بعدها وفي أحشائك طفلك الأول، وانتظرت عودته اليك والى طفله ليراه، ومضى عام.. وآخر، فخمسة ولم يعد. انه مازال حياً هناك بعيداً في البحر.. البحر الكبير الذي يقولون أنه بلا نهاية. بحر كبير في أحضان بحر آخر اكبر يخوضه زوجك كل يوم.
وما أدراك يا سلمى أنه وحيد ؟ لا تجعلي وجهك يصفر ولا ترتجفي. فكل شيء ليس سوى افتراض. فهو قد يكون وحيداً وقد لا يكون، فالرجال لا احد يثق بهم.. خاصة حين يكونون بعيداً، لا تراهم عيوننا. فلم لا يكون زوجك احدهم ؟ انت تعرفين قصة عمك - زيد - الذي ترك زوجته منذ عشرين عاماً، ولم يعد. انه حي وله زوجة وأولاد ويقولون انه لن يعود وزوجته لا تزال تنتظر هنا.
فلم لا يكون زوجك مثل عمك ؟ نعم لماذا لا يخونك ؟ انه بشر.. ورجل.. وهم دائماً ضعفاء كما يدعون. قلت لك لا ترتجفي. ولا تدعي الشكوك تساورك فكل شيء افتراض، فالحقيقة مجهولة، هناك وراء البحر مع زوجك ثم لا تحاولي أن تفكري أن تفعلي مثله، أن تخونيه. انك لن تستطيعي. فهنا في القرية كل همسة يسمعها جميع الناس».

هذه المرأة التي تركها زوجها في القرية لتعاني من ذواء الشباب وانطفاء بريق العينين ورعشة القلب، تنظر في المرآة فلا ترى وجهها. لقد تبدّل وتغيّر. مرّت عليه السنون بخطوطها، مع أنها لا تزال في ريعان الشباب. ولكن سنوات الإنتظار طويلة. وحين يخفق قلبها بالحب من شاب آخر، تكبت هذه الرغبة في قلبها وتمنع الدماء من الإحمرار فوق خديها حتى لا يفتضح أمرها فالحب محرم على إمرأة مثلها، محكوم عليها بالانتظار، إنتظار الزوج الذي يأتي ولا يأتي. تفكر سلمى بالطلاق لكنه ليس حلاً لمشكلتها، فتنظر الى الأرض لتدفن أحلامها فيها.

«أنت تعرفين تماماً أن الكثيرات بقين بدون زواج بعد طلاقهن وأن شباب القرية يبحثون فقط عن الفتيات. وأرضك يا سلمى نعم أرضك هذه التي بذلت فيها حياتك.. شبابك دمك.. أرضك التي تسكبين عليها طوال الأعوام عرقك كيف تدعين أرضك هذه ولمن ؟»

ان عبد الولي يقدم حلاً واقعياً لمشكلة المرأة، حلاً اشتراكياً، ربما. لكنه لا يقدم حلاً لقضية المرأة، فعودة المرأة الى الأرض ليست بديلاً عن العواطف الضائعة، ربما تكون تعليلاً وجزاءً على سنوات الصبر والانتظار.

والواقع أن عبد الولي قدم تصويراً دقيقاً لمأساة المرأة الريفية في اليمن، التي يهجرها الزوج، وتضيع أجمل سنوات شبابها في الإنتظار، لكنه لم يوفق في تقديم الحل لهذه المشكلة، واكتفى بهذه الحلول العامة التي انتشرت في الأدب الواقعي. حقاً انه ليس المطلوب من الأدب أن يقدم الحلول. ولكن يكفي أنه يضيء ويبصر.

ومع «الرهينة» زيد مطيع دماج ندخل عالم الحريم عند الإمام أو عند عامل من عماله الذين يتخذهم في المدن اليمنية. يصور الكاتب

حالة رهينة من الرهائن التي كان الإمام يضعها في سجونه ليضمن ولاء القبيلة التي تنتمي اليها الرهينة وانصياعها لحكمه. وتشاء الصدف أن ينتقل هذا الرهينة الى العمل في قصر نائب الإمام أو عامله على المدينة. وهناك يكتشف حقائق غريبة، لاسيما في أوساط النساء فداخل القصر خدم وعسكر وحراس، وداخله أيضاً نساء مطلقات أو عانسات أو أرامل، داخل هذا الخليط العجيب من نساء وعبيد وعسكر، تتشكل علاقة بجسد المرأة، التي تشكو هي أيضاً من الحرمان، من العواطف المفقودة، من الحصار المفروض عليها داخل أسوار القصر، يكتشف الرهينة مجاهل القصر وعلاقاته السرية، لكنه يتعلق بحب أخت النائب، التي أسرته بجمالها وشخصيتها، حتى أنه تتملكه الغيرة من الشاعر الذي كان يحمل رسائلها اليه ويحمل رسائله اليها. لن أستطرد في تفاصيل الرواية، ولكن يكفي الإشارة الى أن المرأة اليمنية كانت تعاني من قسوة المجتمع، حتى حريم الإمام وحاشيته لم يكنّ في منأى من هذه المعاناة، على الرغم من الإختلاف في درجات المعاناة وطبيعتها.

ـ ٤ ـ

بدأت المرأة الكتابة، انتقلت من الكلام والثقافة الشفاهية الى الكتابة. وهذه مرحلة جديدة في وعي المرأة وطور جديد من أطوار تقدمها. والكتابة تعني أن الإنسان أصبح قادراً على التعبير والاختيار بحرية، إنه لا يستغني بالنسيان الذي يصاحب الكلام، كي يفلت من المسؤولية. والحقيقة أن عوامل أخرى تساعد على هذا الانتقال، منها

التعليم والعمل، فخروج المرأة الى المجتمع الكبير جعل من الكتابة عن واقعها ومشكلاتها ضرورة وواجباً فهي لكي تتمكن من احتلال مكانها في هذا المجتمع عليها أن تسمع صوتها للآخرين، للرجال، تواجه المبدعة في البداية هذه المشكلات بصورة مضاعفة. فالكتابة تعني الانشغال بهموم الابداع عن مشاغل أخرى، يرى الرجال أنها مأخوذة من الوقت الذي ينبغي للمرأة أن تصرفه على حاجات المنزل والتربية. وربما اقتنعت المرأة بهذا التبرير، حيث نلاحظ أن كثيراً من الكتابات الأدبية تظهر بين النساء في سن معينة لكنهن كثيراً ما يلجأن الى الصمت بعد ذلك. فما ان تبدأ المرأة تنشغل بالزواج أو بمشاغل الحياة الأخرى مثل العمل، حتى تمتنع عن الكتابة، أو تكف عنها بإرادتها أو رغماً عن هذه الإرادة. والواقع أن بحثاً حول هذه الظاهرة، ظاهرة عزوف المرأة اليمنية عن الابداع وانصرافها عن الكتابة، لم يظهر بعد، على الرغم من ضرورته وأهميته. فالملاحظ أن معظم النساء المبدعات قد انصرفن عن الكتابة واكتفين بأعمال محدودة في سن معينة. ونادراً ما نجد إحداهن قد استمرت في الكتابة واتخذتها قدراً ومصير ونحن لا نستطيع القول بأن نفس المرأة الابداعي قصيراً، لأن هذا حكم لا يستند الى أية حقيقة علمية أو تجريبية ولكن ربما أمكن القول إن محاصرة المرأة الكاتبة لنفسها داخل مشكلات المرأة يجعل نفسها قصيراً، فهي تشعر بعد تجربة محدودة في الكتابة أنها قد عبرت عن مشكلاتها، وذلك خلافاً للرجل الذي يجعل قضية المجتمع كله نصب عينيه. وهذا يوسع من مجالات الكتابة وآفاقها أمامه. ومع ذلك يظل هذا التبرير غير مقنع. لأن أمامنا قصصاً لكاتبات لا تقتصر على مشكلات المرأة بل تتجاوزها للتعبير عن مشكلات عامة في المجتمع.

والواقع أن تقسيم العمل بين المرأة والرجل، الذي يكلف المرأة بالقسم الأكبر من الواجبات في تربية الأطفال والإهتمام بالمنزل بينما

يقصر مسؤولية الرجل على جلب المال، هذا التقسيم الذي استمر على الرغم من خروج المرأة الى العمل ومشاركتها للرجل في مصاريف المنزل، هو السبب الذي يدفع كثيراً من النساء الى ترك الكتابة والممارسة الإبداعية بعد الزواج، لأنها لا تستطيع أن تجد الوقت لذلك.

لن أستطرد في مقاربة هذه المشكلة، التي ربما تكون بحاجة الى أصوات نسائية تبحثها، وأنتقل الى قراءة مجموعة قصص لكاتبات يمنيات نشرت تحت عنوان «أصوات نسائية في القصة اليمنية». واختيار هذه المجموعة بدلاً من اختيار أعمال محددة لكاتبة معينة أو أكثر، يعود الى الرؤية البانورامية التي يمكن لقراءة مجموعة مثل هذه أن تقدمها عن إبداع المرأة في اليمن. حيث نستطيع التعرف على الموضوعات الغالبة في كتابة المرأة، وما هي المشكلات التي تبحثها، وهل هناك نسيج محدد للكتابة النسائية، يميزها عن الكتابة بشكل عام، أم أن الحديث عن إبداع المرأة هو تقسيم بيولوجي أكثر من كونه حقيقة إبداعية فعلية.

تضم المجموعة سبع عشرة قصة لكاتبات متفاوتات في التجربة والمستوى الابداعي. ولن نقف هنا أمام الخصائص الفنية في هذه القصص، ولكنا سنكتفي بتقديم تحليل مضموني لهذه القصص. تحتل المرأة وقضاياها ومشكلاتها مساحة هامة كبيرة فيها (عشر قصص من بين المجموعة التي تضم سبع عشرة قصة) وتدور إحدى قصص المجموعة حول الرجل لكنها تصور في معظمها قصته مع أمه وتضحيات هذه الأم، والقصص الأخرى لا تبحث في مشكلات المرأة الخاصة، ولكن المرأة تظل حاضرة بشكل واضح فيها. وربما تكون هذه إحدى سمات الكتابة النسائية في القضايا العامة، حيث نكتشف دوراً للمرأة، ولو من وراء حجاب.

القصص التي تتحدث عن مشكلات المرأة هي في معظمها قصص

إجتماعية أخلاقية تحاول أن تكشف الظلم الذي يقع على المرأة بدون أي ذنب اقترفته.

ومن بين هذه القصص يمكن اختيار بعض منها، استطاعت التعبير بشكل فني جميل ومن دون الوقوع في النصائح والمواعظ الأخلاقية. ففي قصة «الاتجاه الآخر» للكاتبة زهرة رحمة الله نجد مقارنة بين الفتاة الريفية التي جاءت السيارة لتقلها من القرية الى المدينة، للزواج من رجل لا تعرفه، وبطريقة معاكسة لرغبتها. ومع الفتاة العروس، يتم نقل الأغنام التي ستذبح في العرس، تصور الكاتبة منظر ماعز يرفض الصعود الى السيارة ويحاول المقاومة. وحين وقفت السيارة في منتصف الطريق، التفتت الفتاة تبحث عن تلك الماعز، لكنهم أخبروها أنها قد قفزت من السيارة وهربت.

وفي قصة «هذا الحلم الرمادي» للكاتبة أمل عبد الله، تصوير لمعاناة الاختيار بين الزوج والعمل، فالطبيب يطلب من زوجته الممرضة أن تترك العمل وتنتقل معه الى المدينة وتجلس في البيت، لكنها تفضل البقاء في القرية والإستمرار في عملها.

وفي قصة «الطعن في لا شرعية قرار» تصور الكاتبة هدى علوي اصطدام الوعي بالقيم السائدة، فالفتاة التي تذهب للدراسة في الخارج تتعرض لإهتزاز مدمر في قيمها، وحين تختار أمام اغراءات زميلتها في السكن، أن تتحرر على طريقة الفتيات في المجتمعات الغربية، حيث تدرس، تفاجأ بأن القيم تحاصرها على الرغم من الاسم المتحرر للتنظيم الذي تنتمي اليه.

وفي قصة «بيوت بلا أبواب» ندخل مع الكاتبة سلوى الإرياني مدينة، جميع البيوت فيها بلا أبواب، النساء داخل هذه البيوت والرجال من خارجها إشارة واضحة الى الحجاب الذي يغلق أبواب المجتمع أمام المرأة ويجعلها عاجزة عن المشاركة بصورة فاعلة في تغييره وتحويله.

القصص الأخرى التي لا تتحدث عن قضايا المرأة ومشكلاتها، تكاد تكون جميعها قصصاً سياسية. احداها تتحدث عن مشكلة البطالة التي تظهر في المجتمع اليمني بعد خروج الإستعمار البريطاني. والأخرى تتحدث عن عملية فدائية، وهناك قصة تصور مجموعة من المهاجرين اليمنيين في مقهى من مقاهي المهجر وهم يستمعون الى الأخبار التي تتناقلها أجهزة الراديو عن القتال في مدينة عدن، وقصة أخرى تصور مشهداً في قلب هذه المعارك. حيث يذهب مجموعة من الشبان عند الفجر، الى نافورة الماء في الشارع العام، لكي يجلبوا ماء لأهاليهم، لكنهم يسقطون جميعاً قتلى من رصاص عشوائي انطلق في إتجاههم.

نستطيع القول إذن إن المرأة في إبداعها محاصرة بين قضيتها وقضية المجتمع، أزمتها الخاصة والأزمة التاريخية للمجتمع. ولعل هذا التقاسم غير المخطط بصورة مسبقة، يبين لنا أن المرأة تترك قضيتها الخاصة ضمن القضية العامة للمجتمع. وهذه دلالة خاصة تبين أن العملية الابداعية هي قدرة في التغيير، وأن الكتابة الابداعية تهتم بانتاج قيم جديدة وزعزعة المعايير الجامدة التي تحاصر المجتمع بشكل عام، وليس المرأة على نحو خاص. ولذا نخلص الى القول إن تحرر المرأة هو تحرر للمجتمع. وبالتالي لا يمكن فصل قضية المرأة عن القضايا العامة للمجتمع ومشكلاته التاريخية.

المرأة والاضطهاد

د. أحمد الصياد

(واعلموا : أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء ان يكونوا سادة في بيوتهم انما يلدون عبيداً لغيرهم...)

الامام محمد عبده

ينظر المجتمع الرجالي في اليمن الى المرأة نفس النظرة العربية والاسلامية اليها. فالمرأة دون الرجل وأقل منه مكانة على مختلف الأصعدة، هي أكثر فئات المجتمع تبخيساً ودونية. غير ان هذه النظرة المجحفة تختلف باختلاف موقع المرأة نفسها. فاذا كانت نظرة الرجل منصبة على المرأة كأم، فان العاطفة والحنان والقرابة تتحكم في طبيعة الحكم عليها. ولذلك عادة ما يرمز الى الأم التي ضحت بحياتها من أجل سعادة الآخرين. انها رمز الصفاء وهي المثل الذي يجب الاقتداء به من قبل بقية النساء والفتيات. الا ان هذه النظرة التي تعلي من شأن المرأة كأم أو قريبة سرعان ما تتلاشى ثم تختفي عند نظرة الرجل الى بقية نساء المجتمع، حيث يصاب الرجل بالانفصام والتذبذب وتمجيد ذكوريته واذا به يصب على المرأة وابلاً من الصفات الرذيلة والدونية التي يعتقد انها قد ارتبطت بالمرأة منذ ولادتها حتى موتها. فالمرأة العامة ان جاز لنا أن نقول ذلك لكي نميزها عن المرأة التي يعتبرها الرجل خاصة به والتي لا تملك بالتالي الا الصفات الحميدة هي المرأة القاصرة المرأة الضعيفة، العورة، التابعة والأسيرة لعواطفها وشهوتها وقلة عقلها. انها باختصار المرأة التي انحصر دورها في اشباع رغبات الرجال فهي اذاً أداة للامتاع والانجاب.

وهذا الانفصام الذي أصيب به الرجل وتعايش معه لدى نظرته الى المرأة مضافاً اليه كل الاسقاطات اللاواعية والمتخلفة التي تلبس قهراً بالمرأة تتباين في المجتمع اليمني من طبقة الى أخرى أو من وسط اجتماعي الى آخر.

ولكي لا ندخل في بحث التركيب الاجتماعي والطبقي للمجتمع اليمني المتسم بتداخله وعدم تجانسه نكتفي هنا بالاشارة الى وضعية الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة في الأوساط الاجتماعية الثرية ثم أوضاعها في الوسط البرجوازي وأخيراً وضعيتها في الوسط الكادح.

ففي الأوساط المترفة تعتبر المرأة أقل قهراً واضطهاداً اذا انطلقنا من المعنى المادي لمسألة القمع والاضطهاد. كما أن العمل الموكول اليها لا يقارن في شيء بذلك العمل الجائر الموكول الى بقية الشرائح الاجتماعية الأخرى. خاصة بعد أن انتشرت في اليمن المعاصر ظاهرة استجلاب الخادمات والمربيات الأجنبيات، وهي ظاهرة تكاد ان تكون مقتصرة على الفئات الثرية في المجتمع اليمني. غير أن كون المرأة المنتمية الى هذا الوسط أقل اضطهاداً وأقل معاناة بالمعنى المادي لذلك لا يخفي حقيقة انها لا تزال كامرأة تعاني نفس مشكلة الدونية والاستلاب التي تعاني منها بقية نساء المجتمع، ان لم نقل انها أكثر دونية وأكثر تحقيراً واستلاباً من غيرها من النساء. والسبب في ذلك يعود الى كون المرأة المنتمية الى هذا الوسط قد طمست شخصيتها وهمشت ارادتها وانعدم قرارها عندما ارتبط مصيرها وعواطفها بمسألة المال والخضوع المطلق لارادة الأسرة وامتيازاتها المادية.

فمعظم نساء الوسط الثري عادة ما يجري سلب واغتصاب عواطفهن عند اختيار شريك الحياة، حيث تفرض الأسرة الزواج من شخص قد لا تعرفه البنت ولا ترتبط به بأية عاطفة أو حنان لكنه يملك الثروة والامتياز وهذا ما تبحث عنه الأسرة الغنية أولاً وقبل كل شيء.

وبالتالي فان نساء هذا الوسط يعتبرن أكثر استلاباً وأكثر قهراً وخاصة عند حسم مسألة الزواج، حيث تجرد المرأة من عواطفها وتهمش شخصيتها مقابل بروز الامتيازات المالية والسياسية المنشودة. فينظر في المقام الأول الى حجم الرصيد المالي والأملاك العقارية والنفوذ السياسي عند تقرير مسألة الزواج مقابل طمس العاطفة والحب والرغبة. وتحول المرأة في الأوساط الغنية الى أداة للزينة تزداد قيمتها بقدرتها الشرائية لأدوات التجميل وحجم الأثاث والأجهزة التي تزين بها المنزل الفاخر الذي زفت اليه. ويتباهى الزوج بزوجته وبالتكاليف التي انفقها عليها والأثاث والملابس التي استوردها من أجلها والأسرة الثرية التي تزوج ابنتها .ان المرأة في هذا الوسط الاجتماعي تفرغ من عقلها وتطمس شخصيتها وتصبح قشرة خالية من محتواها قشرة رقيقة ناعمة تطلى بمساحيق العصر وتزركش بأقمشة وألوان تكاد تكون همها اليومي ومصدر فخرها وتباهيها. واذا كانت هذه المرأة لا تعاني من شيء في الجانب المادي فانها تعاني مشكلة فقدانها لشخصيتها، ومن الموت النفسي الذي فرض عليها ومن عدم التزامها بأي قضية غير قضية التباهي بالثراء والوسط الاجتماعي المصطنع الذي تنتمي اليه. وعادة ما تصاب النساء والفتيات بأمراض العصر الخاصة بهذا الوسط الاجتماعي والمتمثلة بالضجر والكآبة وفقدان الحب والعاطفة. ولذلك لا غرابة ان يصبن بالأمراض العصبية والنفسية أكثر من غيرهن من نساء المجتمع. غير أن أسرة الأب والزوج تتستر على مثل هذه الأمراض فتكون المرأة مضطهدة ومقموعة حتى من أعراض مرضها وتشريحه، ومعالجته. وتفضل معظم الأسر الثرية أن تتم المعالجة من هذه الأمراض خارج اليمن لانها تعتبر انكشاف طبيعة هذه الأمراض من الأمور المصنفة في قائمة العيب والماسة بشرف الأسرة ومكانتها الاجتماعية.

أما المرأة المنتمية الى الوسط البرجوازي والمثقف فان وضعها يجد جذوراً له في الطبيعة الاجتماعية والتكوين الفكري لهذا الوسط، حيث ينشد معظم أفراده برجاله ونسائه التطور والتحديث ويأمل بالتغيير والتوازن بما يؤمن له نشاطه ويحسن من مكانته. ولهذا يتحمس الكثيرمن أفراد هذا الوسط لقضية المرأة وضرورة مشاركتها في أعمال تتجاوز تلك الأعمال التقليدية التي فرضها مبدأ تقسيم العمل بين الرجال والنساء.

ونظراً لكون المرأة المنتمية الى هذا الوسط تنال من العلم والمعرفة أكثر مما تناله بقية الأوساط الاجتماعية الأخرى فانها تقدم على العمل خارج المنزل وتشارك الرجل في كثير من الأعمال الانتاجية يشجعها في ذلك بعض رجال هذا الوسط الاجتماعي اعتقاداً منهم أن مشاركتها تعد من شروط تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة مجمل أعباء الحياة اليومية المتصاعدة.

هذه هي السمة البارزة في الوسط البرجوازي، غير أن مخلفات الماضي تظهر بين الحين والآخر حيث يتردد الأب أو الزوج أو الأخ في اطلاق حرية البنت أو الأخت أو الزوجة، ويصاب هذا الوسط برجاله ونسائه بالتردد والتناقض بين تقاليد الماضي البالية وهموم الحياة الجديدة ولذلك لا غرابة أن نرى الرجل يتحدث عن حرية المرأة ومساواتها به ولكنه سرعان ما يتخلى عن ذلك ويتمسك بامتيازاته كرجل عندما يشعر أن المرأة يمكن أن تستقل عنه اقتصادياً مع ما يعنيه ذلك من تبعيات لا يستطيع تقبلها كرجل.

أما المرأة من هذا الوسط فانها تنشد الرقي وخوض حقل العمل مثلها مثل الرجل، لكنها لا تجرؤ على طرح قضيتها وحقوقها بشكل جذري، متخوفة من تحمل الأعباء والمسؤولية فترضخ في النهاية لحالة التبعية التي فرضها المجتمع الرجالي والقيم التقليدية البالية.

أما المرأة المثقفة فانها تعيش قهراً وانفصاماً يكادان يلازمان جميع أعمالها. فهي غالباً ما تتحدث عن الحرية والمساواة وترفض تلك الصورة القديمة للمرأة إلا أن أنصاف المثقفات يرفعن أحياناً شعارات تصل أحياناً الى وضع علامات الاستفهام حول أنوثتهن وتركيبهن البيولوجي.

ولذلك لا غرابة أن نرى البعض منهن قد فقدن الأنوثة دون أن ينلن مزايا الرجولة المنشودة. وهذا الانفصام في معرفة الذات والاقتناع به تجعل هذه الفئة من النساء سطحية في فكرها وممارستها فلا هي بالأنثى الواعية لقضيتها وحقوقها ولا هي بالرجل المتسلط والمتمسك وامتيازاته، فتعيش بالتالي متذبذبة ومقهورة نفسياً واجتماعياً.

أما المثقفات بما يعنيه هذا المصطلح من معان فانهن يدركن حق الادراك حقوقهن بما فيها حقهن في الأنوثة والجمال ويخضن نضالاً دائماً من أجل انتزاع حقهن في المساواة والحرية ومقاومة القمع والتهميش ولذلك يجعلهن تيار الاسلام السياسي في مقدمة قائمة الفئات التي تحارب المرأة وتتكل بها وتعرّضها لقمع دائم واهانة يومية أكان ذلك في مراكز التعليم والعمل أو في الشارع أو داخل المنزل أو الأسرة.

أما المرأة في الوسط الفقير فانها تلتقي مع الرجل المنتمي الى هذا الوسط في وضعية القهر العامة. فكلاهما مقهور ومضطهد ومحروم أمام بقية طبقات المجتمع وشرائحه. غير أن الرجل ونتيجة للجهل والأمية المتفشية في اطار هذه الطبقة الفقيرة ينفرد بادعاء صفات تمجد من شخصه كرجل وتبالغ في قوته ومدى تحمله ومواجهته لأعباء الحياة وغير ذلك من الصفات التي تجعل منه «أسطورة» لا يقهرها قهار. غير أن هذه الصفات الايجابية سرعان ما تتحول بشكل معكوس الى صفات سلبية عند المرأة فهي كائن قاصر وتابع. انها أسيرة

لانفعالاتها وعواطفها، وهي رمز العيب والعار والضعف وبالتالي ليس أمامها سوى الرضوخ والبقاء في المنزل للعناية بالرجل وتفريخ الأطفال. انها تعيش في منزله ثانوية وفي قهر دائم منذ ولادتها حتى مماتها. فهي تستقبل عند ولادتها بالشؤم والتذمر والخجل وتعيش تحت سلطة وقمع الأب أو الأخ أو الزوج طيلة حياتها.

ان المرأة هنا هي الانسان المقهور أبداً وهذا القهر والاستلاب الذي يصيب المرأة بعنف يجد أسسه في وضع القهر العام الذي يعاني منه هذا الوسط الفقير من قبل الفئات الثرية والمتسلطة.

وهكذا نرى المرأة مضطهدة في مختلف الأوساط الاجتماعية غير أن درجة الاضطهاد ودونية المرأة تتفاوت من وسط الى آخر. واذا ما أرادت القلة من النساء مقاومة الاضطهاد ورفض الوضع الدوني المفروض عليهن فان الرجال ينعتونهن بالاسترجال والخشونة على الرغم من وجود الأنوثة والجمال.

واذا كانت هذه هي السمات العامة لوضع المرأة بشكل عام فان هناك مظاهر أخرى للاضطهاد والتمييز سواء أكان ذلك في الجانب القانوني والشرعي أم في مجال العمل والتعليم. ففي الجانب القانوني والشرعي سلك المشرع اليمني النهج الذي سارت عليه معظم الدول العربية والاسلامية فقد سارع المشرع اليمني في يمن ما بعد الوحدة وبضغط من دعاة الاسلام السياسي الى الغاء قانون الأسرة الذي كان سائداً في الشطر الجنوبي وأطاح بكل الحقوق التي كان قد ضمنها لصالح المرأة ووضع قانوناً جديداً بدلاً عنه يتسم بالظلم الواضح للمرأة عبر سائر مواده وفقراته.

وأعطى هذا القانون الحق للرجل وحده في :

- تعدد الزوجات
- منع الزوجة من العمل الا بموافقته

- منع الزوجة أو القريبة من السفر الا بعد اذنه لها
- فرض بيت الطاعة
- حق الطلاق
- تأديب الزوجة
- طلب الخطوبة

كما ان هذا القانون المبالغ في اجحافه بحق المرأة وتحت مبررات شرعية وفقهية تجاوزها العصر يميز بين الرجل والمرأة في مسألة الميراث والخيانة الزوجية وغير ذلك من المسائل المجحفة بحق المرأة والمناهضة لمبادئ حقوق الانسان وحرياته بدون تمييز أو غبن.

ان الرجل وهو واضع القوانين ومفسرها في المجتمع اليمني مثل غيره من المجتمعات المستبدة لا ينظر الى المرأة الا من خلال منظاره ووفق مصلحته فان سمح لها بالعمل فانما من أجل تحسين وضعه واذا ما عملت خارج المنزل فان أعمال الكنس والغسيل والطبخ التي الصقت بها دون سواها تظل في انتظارها الى حين عودتها.

كما أن تربية المرأة والتحاقها بمراكز العلم والتخصص لا تؤخذ مأخذ الجدية عند معظم الرجال لاعتقادهم ان العثور على زوج للبنت وتفرغها لخدمة زوجها وتفريخ الأولاد هي أهم الهموم وأوجبها.

والشيء المخيف في مجتمعنا اليمني اليوم هو بروز ظاهرة قلة من النساء المؤدلجات والمجندات من أجل اظهار دونية المرأة وعزلها عن حياة المجتمع. حيث جند تنظيم الاسلام السياسي عدداً من النساء والفتيات وجعل في مقدمة نشاطهن اقناع المرأة بدونيتها وعزلها داخل المنزل لخدمة الرجل وتلبية رغباته ونزواته. ان اقتناع الرجل بدونية المرأة واضطهاده لها تعد ولا شك مصيبة ولكن ان تعمل المرأة نفسها من أجل تكريس وضع الدونية والاضطهاد فالمصيبة أكبر وهنا تكمن الكارثة ويحل التخلف على المجتمع برجاله ونسائه.

واخيراً فان تقدم أي مجتمع لا يمكن أن يقاس بتقدم رجاله فقط بل بتقدم كل شرائحه وأفراده رجالاً ونساء. ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي التقدم والرقي الا اذا كان ذلك جماعياً لا فرق بين رجل وامرأة. أما أن يتقدم الرجال وحدهم دون النساء فليس ذلك سوى هراء ووهم من صنع الرجال.

المحتويات

«المرأة اليمنية وتحديات العصر» عمل مشترك مترابط المحاور الثلاثة : المرأة، الديمقراطية ، التحديث. فلا ديمقراطية دون مشاركة حقيقية وفعالة للمرأة، ولا تحديث في ظل غياب الديمقراطية وفي معزل عن المرأة.

والمرأة والرجل يصنعان تاريخاً مشتركاً ويشكلان شريكين متكاملين في عملية البناء الاجتماعي .



دار المدى للثقافة والنشر